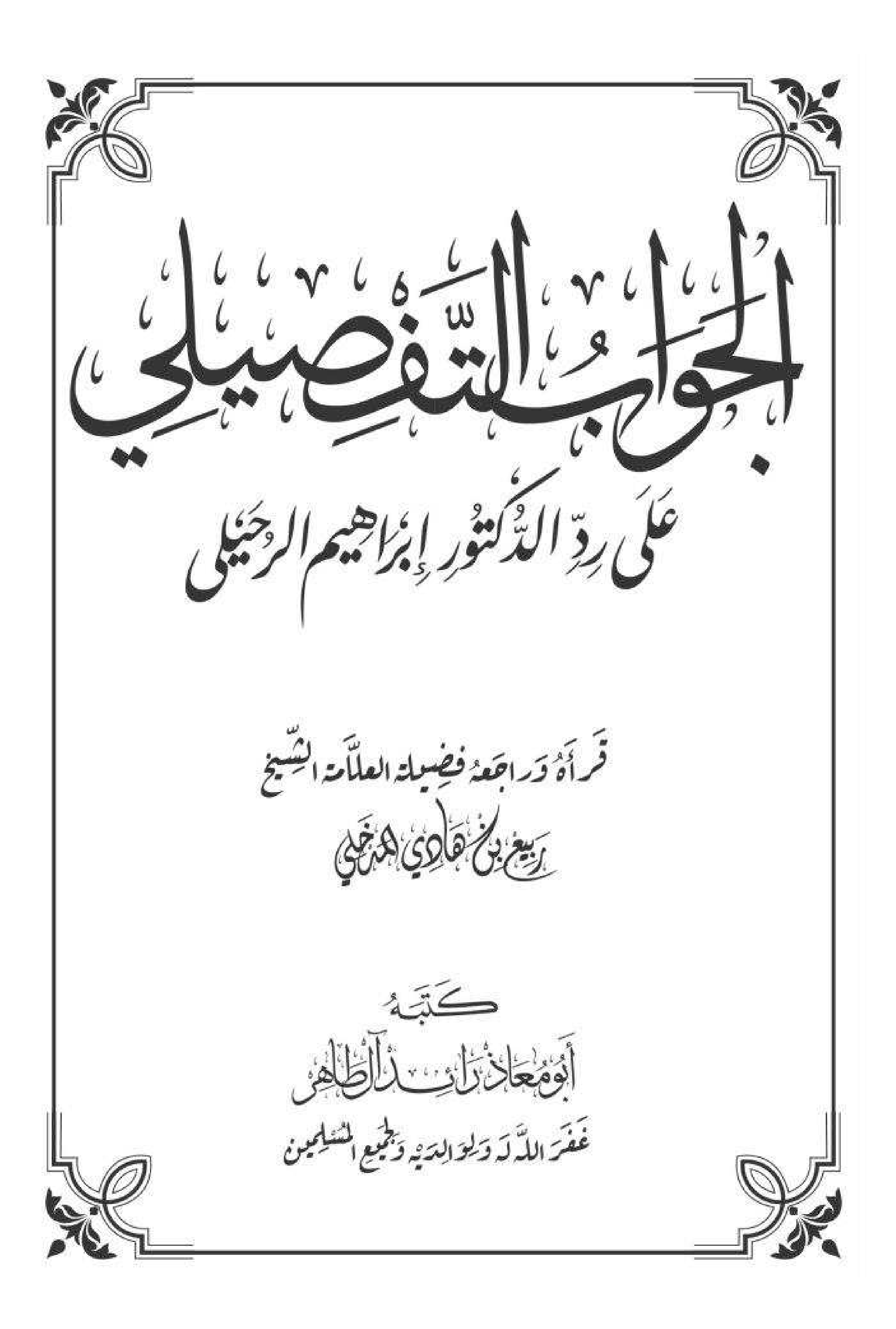

الجواب التفصيلي
على رد
الدكتور إبراهيم الرحيلي
كتبه
أبو معاذ رائد آل طاهر
غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع أهل الإيمان


الجواب التفصيلي
على ردّ الدكتور إبراهيم الرحيلي
قرأه وراجعه فضيلة العلّامة الشيخ
ربيع بن هادي المدخلي
كتبه
أبو معاذ رائد آل طاهر
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجواب التفصيلي على ردّ الدكتور إبراهيم الرحيلي

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢)﴾[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١)﴾[النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)﴾[الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أما بعد:

فقد كتبَ العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى بياناً حذَّر فيه من خمس عبارات صدرت من الدكتور إبراهيم الرحيلي وفقه الله للسداد، وفي هذه العبارات إيهام وإجمال يحتمل الحق ويحتمل الباطل على أدنى تقدير!، وذلك في نصيحة مشفقة وإسلوب علمي خال من الانتقاص والاستصغار والتحقير في مقال بعنوان [**تحذير المحب الرفيق من سلوك بُنيات الطريق**].

فما كان من الدكتور إبراهيم الرحيلي – وفقه الله إلى السداد – إلا أن ردَّ هذه النصيحة المشفقة رداً عنيفاً وتظهر فيه الأجوبة المتكلِّفة والتأويلات المتعسِّفة والتنظير العقلي المجرد عن الأصول السلفية، وتفوح منه رائحة العجب ونظرة العلو إلى النفس بثقة زائدة من جهة العلم والفهم والتقرير والتأصيل!، في الوقت الذي يكرر فيه الذم ونظرة الدنو والانتقاص من علم وفهم الشيخ عبيد الجابري لكونه ليس من ذوي الاختصاص الأكاديمي في باب العقيدة كما يدندن د.الرحيلي!!، بل كثيراً ما يرد على الشيخ عبيد وكأنه معه في قاعة لمناقشة رسالة أكاديمية!، وسمَّى كتابه بـ [**الرد المتلطِّف على النقد المتعسِّف**]!.

وبعد قراءة الكتاب كله بتأمل؛ يُمكن لنا أن نقسِّم رد د.الرحيلي إلى عدة أقسام؛ بحسب المباحث التي ناقشها في رده، وسوف أذكر فيها أولاً انتقاد الشيخ الجابري حفظه الله، ثم أثني بذكر ملخص رد د.الرحيلي سدد الله؛ ذلك لأني إذا أردتُ أن أنقل نص عباراته لطال الكلام في هذا الجواب، وأحتاج فيه إلى وقت كبير في نقل عباراته من رده إلى رسالتي هذه؛ لكن أحياناً أذكر بعض عبارته بنصها، والغالب أنقلها مختصرة بما لا يحيل معناها إنْ شاء الله، ثم بعد ذلك أذكر الجواب عن كل فقرة من فقرات رده بما وفَّقني الله إليه، ونسأل الله تعالى أن يسدد أقوالنا وأن يرزقنا الإخلاص في أعمالنا والعدل في أحكامنا، وأن يوفِّق د. إبراهيم الرحيلي إلى الرجوع عن تأصيلاته ويُبصِّره بأخطائه، وأن يرده إلى الحق رداً جميلاً، وما ذلك على الله بعزيز.

القسم الأول

القسم الأول: مقدمة رد د.الرحيلي (ص١-٦)؛ [التشنيع والتشغيب على السلفيين وعلمائهم في مسألة الردود والتحذير من المخالفين]

قرر د.إبراهيم الرحيلي سدده الله في مقدمة رده سنة الاختلاف بين الناس بسبب تفاوت العقول والأفهام؛ ليُشعر القارئ أنَّ ما بينه وبين الشيخ عبيد الجابري حفظه الله من قبيل هذا الاختلاف!، وليس من قبيل الاختلاف المنهجي، لكنه سرعان ما انهار هذا التقرير بما شرع به د.الرحيلي من حرب هوجاء على الشيخ عبيد، وما فيها من تشنيع وتجريح وتجهيل واتهامات بالباطل، حتى وصف الشيخ الجابري بأوصاف عدة تصدق على د.الرحيلي نفسه بلا مغالاة!.

فتخطئة د.الرحيلي للشيخ عبيد متعسِّفة جداً، وفيها تنقص وتجاهل للسن والفارق العمري بينهما؛ مع أنَّ ما بينهما يقارب (٢٦) سنة!، فهو بمنزلة ابنه فعلاً وليس استصغاراً أو احتقاراً كما يصوِّر الشيطان ذلك في ذهن د.الرحيلي!، ووصفَ د.الرحيلي نقد الشيخ الجابري أيضاً باللبس وأنه ظهر بمظهر الرد، وأنَّ مداره على التنقيب عن الزلات وتصيد الأخطاء والتوسع في التهم والإلزامات.

كما ذكر في مقدمته هذه أنَّ هناك مؤامرة منظَّمة لإسقاطه لكونه يقف ضد الغلو والتشديد كما أسقطوا غيره من أهل السنة؛ ولا ندري من هم أهل السنة - في نظر د.الرحيلي - الذين أسقطهم الشيخ عبيد وإخوانه؟!

وزعم د.الرحيلي أنَّ الغرض من هذه الحملة الطاعة العمياء وعقد ألوية الولاء والبراء لـ (فلان) من الناس ولم يسمِّه! - ولا ندري لماذا لم يسمِّ فلاناً مع أنَّ المقام هنا يحتم عليه ذلك شاء أم أبى؛ في حين يتظاهر في كلامه وكتابه بالشجاعة والصراحة؟! - يرضى لرضاه ويغضب لغضبه!، ومسايرته في الهجر والتبديع، وأنَّ ذلك هو ضابط السلفية والتمييع، وهو الميزان الذي يُعرف به عند

هؤلاء الرفيع من الوضيع، وزعم أنه بهذا الضابط والميزان ارتفع شأن الأحداث والجهلاء وانتقص من المشايخ والعلماء.

وزعم د.الرحيلي في مقدمته أنه لما لم يساير هؤلاء على منهجهم هذا - مع ما حصل له منهم من أساليب الترغيب والترهيب للضغط عليه كما صرح به! - سعوا في إسقاطه تحت ستار الرد على المخالف بعدة مراحل وخطوات، وبعد أن عجزوا في ذلك بكل الطرق جاء دور الشيخ الجابري ليقوم بمهمة الإسقاط في مقاله آنف الذكر، ثم وجَّه د.الرحيلي نصيحة في عدة نقاط إلى هؤلاء السلفيين؛ وهو أولى بها منهم لو عقلها وتأملها جيداً!.

والجواب عن هذه المقدمة:

أنَّ د.الرحيلي يتوهَّم أنَّ هناك مؤامرة منظَّمة!؛ لأنه يظن بنفسه أنه فريد زمانه في باب العقيدة وأنَّ الأمهات لم تلد مثله في مجال اختصاصه!؛ وقد قال في لقائه مع موقع المحجَّة كما هو موجود في موقعهم: ((وأما الجانب الآخر للتحقيق: وهو تحقيق المسائل عن طريق البحث وجمع الأدلة في باب واحد والنظر فيها والنظر في كلام أهل العلم واستخلاص الأحكام من خلال الجمع والتتبع والسبر والخروج بنتائج في تحقيق العلم؛ فهذا منَّ الله عزَّ وجلَّ عليَّ بتحقيق بعض المسائل المتعلقة ببعض جوانب العقيدة، كما هو الشأن في كتاب "موقف أهل السنة من أهل الأهواء والبدع"، وكذلك "تجريد الأتباع"، وكذلك "التكفير وضوابطه"، وبعض المسائل الأخرى، والمنّة في هذا لله عزَّ وجل)).

وكأنَّ د.الرحيلي لا يدري أنَّ كثيراً من أهل الاختصاص في هذا الزمان هم من أجهل الناس في مجال اختصاصهم مع الأسف!، وعندهم تخليط كبير وجهل فاضح في أساسيات العلوم التي هي من اختصاصاتهم؛ وهذا أمرٌ لا يخفى على أحد، وأمثلته كثيرة بالنسبة إلى دكاترة العقيدة والحديث وغيرهما. وكم كنا نتمنى أن لو أبان د.الرحيلي عن حقيقة هذه المؤامرة المنظمة؟!

ومَنْ يقودها؟

وما هي طرائقها؟!

وكيف اكتشفها؟

أو مَنْ كشفها له؟

إلى آخر ذلك من الأسئلة المهمة التي تطرح نفسها كما يقال!.

أما الإجمال هكذا فلا فائدة من ورائه، ويفتح باباً من الأسئلة تحتاج إلى أجوبة واضحة صريحة، كما أنَّ رمي التهم جزافاً بلا تفصيل ولا بينات لا يصدقه عاقل مدرك لبيب!!.

وأما **المكيدة الخطيرة المنظمة - التي كان المراد منها إسقاط العلماء الكبار - فهي المؤامرة التي دونها المأربي بخطِّ يده بدعوى الصلح بين السلفيين في بريطانيا، ولتكون مرجعيتهم في مواقفهم واختلافاتهم تعود إلى الحلبي والهلالي حصراً!**، وقد نُشرت هذه المؤامرة في شبكة سحاب بعنوان [مكيدة خطيرة ومكر كُبَّار].

فهذان المأربي والحلبي - اللذان تدافع عنهما يا د.إبراهيم، وتزعم أنَّ السلفيين قد أسقطوهما كما يسعون في إسقاطك!! - قد سعيا إلى إسقاط مرجعية اللجنة الدائمة والعلماء الكبار، ويخططون لفصل الشباب السلفي عنهم!.

فمَنْ الذي يتآمر على إسقاط العلماء؟!

ومَنْ الذي يثني على هؤلاء المتآمرين ويدافع عنهم ويعتذر لهم؟!

ثم هل لنا أن نعتبر تصريحاتك الأخيرة يا د.إبراهيم التي تجيِّش فيها بعض الشباب للرد على العلماء الذين تصفهم بالغلاة ومن غير مبالاة لأحد، وتدعوهم إلى التركيز على ضوابط التبديع والهجر ومسائل تأصيلية، وأن يكون ذلك تصريحاً لا تلميحاً، وأنه لا يجوز السكوت بعد هذا؛ هل نعد هذه التصريحات مؤامرة لإسقاط العلماء وإسقاط المنهج السلفي؟!

وقد قلتَ في [الشريط الأخير من شرح منظومة جوهرة التوحيد لابن مشرف بتاريخ ١٨ رمضان ١٤٣١هـ]: ((الواجب على طلاب العلم أن يتناصروا فيما بينهم، وأن يقوموا بواجبهم. وأنا إن شاء الله إن يسَّر الله عزَّ وجلَّ سأقوم بدوري كما كنتُ أتكلَّم في الماضي!، ولكن سيكون في المرحلة القادمة الكتابة بصراحة أكثر مما كان!!؛ لأنَّ الفِتنة عظُمت!!، ولن نبالي بكلام أحد!!؛ تشنيع مُشنِّع،

وليتكلَّم كل إنسان بما يُريد؛ وهو محاسب على كلامِه، فيجب على جميع طُلاب العلم أن يقوموا بواجبهم!.

نحن نريد طلابَ علم يكتبون عن الغُلوِّ!؛ لأنه موجود في صفوف مَن ينتسب للسُّنَّة، نريد بعض طُلاب العلم أن يَكتبوا عن التَّعصُّب!؛ لأنه موجود عند بعض مَن يَنتسب لأهل السُّنَّة، نريد طلاب العلم أن يكتبوا عن ضوابط التَّبديع!؛ حتى يعرف النَّاس مَن هو السُّنِّي ومَن هو المبتدع، نُريد أن تُبيَّن الضَّوابط الصَّحيحة للانتساب لمنهج السَّلف الصَّالح!، وما هي القواعد والأصول التي يُبنى عليها هذا المنهج؟! حتى يعرف النَّاس دِينهم!. أما يُغرَّر ببعض الشَّباب عنده مِن السُّنَّة التَّبع لفلان، والموقع الفلاني هو السَّلفي، يُغرَّر بهم؛ هذا لا يجوز، هذا خداع لهؤلاء الضِّعاف المساكين، ونحن سنُسأل يوم القيامة عنهم، مَن رزقه الله فعليه أن يَنشر العلم، لا يجوز السُّكوت!!!)).

ألا يعد هذا يا د.إبراهيم من التجييش والتأليب على العلماء وعلى المنهج السلفي؟!

وكيف تزعم أنَّ الشيخ الجابري يسعى لإسقاطك في رده هذا، وقد سبقتَ في تحريض الشباب على العلماء؟!

وأما **دعواك في محاربة الغلو والتشديد**؛ فعذراً يا د.إبراهيم لم نسمع أو نقرأ لك حتى الساعة رداً على فالح الحربي وحزبه ولا على محمود الحداد وأنصاره من قبله في طعوناتهم الفاجرة وتأصيلاتهم الفاسدة!، بينما هبَّ السلفيون في دحض أصولهم وقمع رؤوسهم في عدة كتب ورسائل ومقالات منشورة في الآفاق، ولعلَّك وأمثالك كالمأربي والحلبي وغيرهم لم تعرفوا أصول هؤلاء الغلاة وسماتهم والرد على شبهاتهم إلا عن طريق ردود العلماء السلفيين كالشيخ ربيع حفظه الله الذي فضح غلواءهم وكشف شبهاتهم بالحجة والبرهان، واليوم تصفون الشيخ وإخوانه السلفيين بالحدادية التي لم تعرفوا حقيقتها إلا من كتبه ورسائله!، فعجباً والله.

وإذا كان د.الرحيلي لم يتكلم في السرورية التي ظهرت في أوئل التسعينات بكلمة كما ذكر ذلك الشيخ محمد بن هادي حفظه الله، بل شكك د.الرحيلي في وجود جماعة بهذا الاسم، وقلَّل من شأنهم بدعوى عدم تفريق الأمة كما في شريط مسجَّل بصوته، والسروريون فرقة من فرق أهل الغلو

والتكفير والفتنة والطعن في العلماء والأمراء كما لا يخفى على أدنى طلاب العلم، فأين دعوى الدكتور في محاربة الغلو والتشديد؟!

ومع الأسف يا د.إبراهيم لا نعرف لك ردوداً في هذا الوقت إلا في محاربة السلفيين - تصريحاً أو تلميحاً - الذين قاموا بواجب البيان وكشف المبطلين!؛ في الوقت الذي تقاعس أمثالك عنه، بل وتسعون في التخذيل والتشنيع والتشغيب والتأليب على مَنْ يقوم به عنكم!.

ثم أين محاربة الغلو الذي عند المأربي والحلبي في ثنائهم على دعاة وحدة الأديان والإخاء والمساواة بينها والتماس المعاذير لهم؟!

وأين محاربة الغلو الذي عند المأربي وهو يعظِّم الثورات الشعبية ويدعو إلى الخروج على الحكام من أجل المطالبة بالحرية والديمقراطية؟!

وأين محاربة الغلو عند هذا المفتون وقد صار الناطق الرسمي باسم الائتلاف اليمني، وهو أحد الأحزاب التي دخل فيها القطبيون والسروريون والإخوان المسلمون وغيرهم، ويُنظِّر ويُشرِّع للدخول في العمل السياسي تحت قبة البرلمان الديمقراطي في اليمن ومصر وغيرها؟!

وأين محاربة الغلو عند هذا المتلون وهو يدخل الإخوان المسلمين والتبليغ وأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في جملة أهل السنة؟!

وأين محاربة الغلو عند الحلبي وأنصاره في دفاعهم المستميت عن رسالة عمان والدعوة لها والمغالاة في وصفها وتوثيق مؤيديها؟!

وأين محاربة الغلو عند هؤلاء وهم يعدون الشيخ ربيعاً أضر على الدعوة السلفية من محمد حسان؟!

ثم ألا تعلم يا د.إبراهيم أنَّ كون الرجل يحارب الغلو والتشديد لا يلزم منه أنه على الحق والهدى، لأنه قد يكون في الطرف الآخر!، والأمثلة في هذه الزمان كثيرة على ذلك، والحق وسط بين الإفراط والتفريط.

وأما **مصطلح ((التمييع))** الذي شنَّع عليه د.الرحيلي في حاشية (٢) ص٢-٣ وجعله مصطلحاً حادثاً من جهة الشرع لأنه لم يرد في كتب الجرح ولم يؤثر عن أحد من السلف، وعدَّه خطأً من جهة اللغة لأنه لا يُطلق إلا على السوائل!، وإنما اشتهر على ألسنة أهل الغلو والتشديد كسيد قطب ومَنْ تأثر به من المنتسبين للسنة؛ فهذه مجازفة كبرى من د.الرحيلي!.

والجواب عنه: أنَّ هذا اللفظ أُطلِق في الشرع على أناس من أهل الكيد والسوء!؛ فليس هو محصوراً على السوائل كما زعم د.الرحيلي، فقد أخرج البخاري عن سعد بن أبي وقاص ت قال: سمعتُ رسول الله ﷺ قال: ((**لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ**))، وعند مسلم بلفظ: ((**مَنْ أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء**)).

فالمراد بـ(انماع) في الحديث الأول أي يذوب، قال الحافظ ابن حجر في [فتح الباري ٤/ ٩٤]: ((**في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث: "ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء"؛ قال عياض: هذه الزيادة تدفع إشكال الأحاديث الآخر، وتوضح أنَّ هذا حكمه في الآخرة، ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي ﷺ بسوء اضمحل أمره كما يضمحل الرصاص في النار؛ فيكون في اللفظ تقديم وتأخير، ويؤيده قوله: "أو ذوب الملح في الماء"، ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في الدنيا بسوء وأنه لا يمهل بل يذهب سلطانه عن قرب؛ كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره، فإنه عوجل عن قرب، وكذلك الذي أرسله، قال: ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتيالاً وطلباً لغرتها في غفلة فلا يتم له أمر؛ بخلاف من أتى ذلك جهاراً**)).

وفي هذا وعيد شديد لمن أراد بأهل المدينة النبوية كيداً!، فإنَّ الله يرد كيده في نحره حتى يضمحل أمره أو يذهب سلطانه أو يُهلكه الله ويذوِّبه في نار جهنم، وفي هذه ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

و((**الذَّوْبُ ضِدُّ الجُمُودِ، ذابَ يَذُوبُ ذَوْباً وذَوَباناً نَقيض جَمَدَ**)) انظر [لسان العرب مادة (ذاب) ١/ ٣٩٦]، فإطلاق لفظ (التمييع) على أهل المكر السيئ مَمَنْ ذوَّب ثوابت ومسلَّمات الإسلام في باقي الأديان الباطلة أو ذوَّب قواعد وأصول المنهج السلفي في المناهج المنحرفة زعماً منه أنها

مسائل خلافية أو اجتهادية لا يسوغ فيها الإلزام والإنكار والتشنيع فضلاً عن التفريق والتحذير والتبديع؛ إطلاق صحيح لا غبار عليه.

وقد قال علي الحلبي في مقابلة صحفية [جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ١٨-٠٤-٢٠١١، والمقال موجود في موقع الحلبي الرسمي!]: ((إنَّ الظروف التي يمر بها العالم العربي تتطلب تذويب الخلافات الفكرية والفقهية والشخصية لتحقيق المصلحة العامة، وإنَّ علينا في الأردن تغليب مصلحة الوطن والمواطن، والالتفاف حول قيادته الهاشمية الحكيمة التي تستمد شرعيتها الدينية والتاريخية من انتسابها للرسول محمد ﷺ)).

ولا يخفى على القراء الأكارم أنَّ مصطلح ((الخلافات الفكرية)) عند المعاصرين - من أهل الفكر والإعلام والثقافة والصحافة - يُراد به ((الخلافات العقائدية))!!!، فالحلبي يدغدغ هؤلاء بمثل هذه التقريرات الباطلة والمصطلحات الفضفاضة.

ولا غرابة في هذا فقد قال الحلبي في مقاله [السلفيَّةُ هي الوسطُ الشرعيُّ المضادُّ للتطرُّف]: ((وقَبْلَ الردِّ على تِلْكُمُ الدَّعْوَى الباطلةِ - ودَفْعًا لاختلاطِ المفاهيمِ - أُقَرِّرُ: أنَّ المسائلَ الفقهيَّة، أو العقائديَّةَ التي يَدُورُ الخلافُ فيها بين السلفيَّةِ ومُخالِفِيها - بل بين عُمومِ المُسلمين - بعضهم بعضًا - لا يجوزُ أن تُسحبَ - أو تُوَظَّفَ - بأيِّ شِكْلٍ مِن الأشكالِ - ولا بأيِّ حالٍ مِن الأحوال - للادِّعاءِ على جهةٍ ما بالتطرُّفِ، أو رَمْيِها بالإرهاب؛ إذْ هي مسائلُ علميَّةٌ مَحْضَةٌ خالِصَةٌ-؛ كمثل: مسائل إثباتِ أسماءِ الله الحُسنَى وصفاتِهِ العُلَى على الوجه اللائق بجلالِ الله تعالى، وقضايا الاستغاثةِ والتوسُّلِ بغيرِ الله سبحانه مُضادَّةً لألوهيَّتِهِ ووحدانيَّتِهِ، والغُلُوِّ في جَنابِ سيِّدِنا المُصطَفَى رسول الله ﷺ؛فهذه مسائل كانت وما تزالُ موضعَ أَخْذٍ ورَدٍّ بين عامَّة عُلماءِ أهل القِبلةِ - على اختلافِ فِرَقِها ومذاهِبِها -، وبألفاظٍ دقيقة، وأحكامٍ وثيقة)).

فهل كانت يا د.إبراهيم مسائل (إثبات الأسماء والصفات، والاستغاثة والتوسل بغير الله، والغلو بالنبي ﷺ) موضع أخذ ورد بين عامة علماء الأمة بهذه الصورة المجملة؟!

أم هو التذويب في أعلى صوره على طريقة الإخوان المسلمين؟!

وأما التمييع من جهة اللغة؛ فقد جاء في [تاج العروس ٢٢/ ٢٢٤]: ((**وتَمَيَّعَ: تَسَيَّلَ، وسُئلَ ابنُ مَسْعودٍ رضي الله عنه عنِ المهلِ، فأذابَ فِضَّةً، فجَعَلَتْ تَمَيَّعُ وتَلَوَّنُ، فقالَ: "هذا منْ أَشْبَهِ ما أَنْتُمْ رَاؤونَ بالمُهْلِ"...، والمائِعُ: الأَحْمَقُ!**))، وقال الأصمعي كما في [شرح أدب الكاتب ص١٢٥]: ((مياحة تميع مشياً رهوجاً ... تدافع السيل إذا تعمجا؛ يصف امرأة، والمياحة: التي تختال في مشيتها وتنثنى، والرهوج: السهل من المشي، والتعمج: التلوي، يقول: هي تتلوى وتتثنى كما يتلوى السيل)).

وقد ردَّ الشيخ محمد بن هادي حفظه الله على مَنْ زعم أنَّ هذه الكلمة غير موجودة في كتب اللغة، وذلك في جواب مسجَّل في شبكة سحاب قال فيه: ((**لو رجع إلى كتب اللغة والتفسير لوجد، وذلك عند قوله تبارك وتعالى: "كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ"، فإنه قد جاء في ذلك في كتب التفسير وفي كتب اللغة، قد فسره عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، وجاء مذكوراً أيضا في "لسان العرب"، فإنَّ هذا حاصله راجع إلى الذائب المتلوِّن، المهل هذا هو الذائب المتلوِّن، فقد سُئل عنه عبدالله بن مسعود فانطلق إلى دار بيت المال، إلى شيء بقي فيها من فضة، فأَضرَم عليه النار، أو أمر فأُضرِمَ عليه النار، ثم أجراها في النار حتى ذابت، فأخذت تميع وتلون، قال: هذا تفسير قوله تعالى، وقد ذكره عدد من المفسرين، وذكره صاحب "اللسان" وغيره، فالتميع هو الذوبان والتلون، هذا ملخصه**)).

ثم إنَّ الأصل في الألفاظ والإطلاقات والمسميات التي لم ترد في الشرع ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها ولا هي موجودة في لغة العرب – وليست من الألفاظ المجملة أو المشتبهة التي تحتمل أكثر من معنى حق وباطل – أنَّ المرجع فيها إلى العرف وما اعتاده الناس، قال شيخ الإسلام رحمه الله في [المجموع ٧/ ٢٨٦] حول أسماء الإيمان والكفر: ((**ومما ينبغي أن يعلم: أنَّ الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع؛ نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة، ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله: "وعاشروهن بالمعروف" ونحو ذلك**)).

وقال أيضاً [المجموع ٢٩/١٦]: ((**والأصل بقاء اللغة وتقريرها لا نقلها وتغييرها؛ فإذا لم يكن له حد في الشرع ولا في اللغة كان المرجع فيه إلى عرف الناس وعاداتهم**)).

فكون مصطلح (التمييع) قد استعمله الناس في هذا الزمان على الذين ضيَّعوا الثوابت والأصول باسم وحدة الأديان أو التسامح والتعايش الديني أو الإخاء والمساواة بين الأديان أو حرية العبادة والفكر أو ضياع العقيدة والتوحيد ومبدأ الولاء والبراء ومخالفة الكفار أو ضياع الأصول المنهجية والقواعد السلفية أو ضياع الأخلاق وصفات الرجولة أو غير ذلك، كله يصدق عليه معنى "الذوبان" كما لا يخفى على ذوي العرفان.

وقد أطلق هذا الوصف على معنى التوسع في المحرمات العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ردَّ على ابن حزم في مسألة سماع الغناء؛ فقال في [روضة المحبين ص١٣٠]: ((وأما أبو محمد؛ فإنه على قدر يبسه وقسوته في التمسك بالظاهر وإلغائه للمعاني والمناسبات والحكم والعلل الشرعية **انماع** في باب العشق والنظر وسماع الملاهي المحرمة؛ فوسَّع هذا الباب جداً، وضيَّق باب المناسبات والمعاني والحكم الشرعية جداً، وهو من انحرافه في الطرفين؛ حين رد الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه في تحريم آلات اللهو بأنه معلَّق غير مسند، وخفي عليه أنَّ البخاري لقيَ مَنْ علَّقه عنه وسمع منه وهو هشام بن عمار، وخفي عليه أنَّ الحديث قد أسنده غير واحد من أئمة الحديث غير هشام بن عمار، فأبطل سنة صحيحة ثابتة عن رسول الله لا مطعن فيها بوجه)).

وقد استعمل العلماء المعاصرون ذلك المصطلح؛ واكتفي بما اطلعتُ عليه عن طريق بعض الأفاضل:

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في شريط [التحذير من تقليد الكفار والتشبه بهم]: ((لذلك جاء الإسلام في جملة ما جاء به من المقاصد والقواعد: أن نهى المسلمين أن يتشبهوا بالكافرين؛ وذلك لأنَّ التشبه هو مدعاة لإضاعة شخصية الأمة، ولتمييعها في شخصية أمة أخرى)).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في [سلسلة الهدى والنور شريط ٦٣٨] حول مسألة ذكر حسنات أهل البدع في حال الرد والنقد: ((إنْ كان يقوله أحدٌ فهذا في الواقع من ليونة بل من ميوعة بعض الدعاة العصريين اليوم؛ حيث إنهم لا يقبلون الصدع بالحق؛ لأنَّ الصدع بالحق مرٌّ)).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في [السلسلة الضعيفة ١٤/ ١٠١٨-١٠١٩]: ((ولقد ساءني جداً أنَّ أحدَ من اشتهر في هذه الأيام أنه من خطباء السلفيين في دمشق - وهو المدعو: (أحمد راتب حموش) - قام بتحقيق كتاب النابلسي هذا، وليس فيه شيء من التحقيق سوى النقل!؛ بل مرَّ على كل تحريفات المؤلف ودعاويه الباطلة وتحقيره للفقهاء المخالفين لهواه؛ فيكثر من وصفهم بـ "الفقهاء الجهلة"؛ في الوقت الذي كتم النقول الصحيحة عن الأئمة في تحريم آلات الطرب إلا الدف، - كما تراه مفصلاً في كتابي المشار إليه آنفاً -، فقال (حموش) في آخر مقدمته لكتاب النابلسي (ص ١٢): "وسواء اتفقنا مع المؤلف في الرأي أم خالفناه؛ فإنَّ في عرضه الوافي للحجج والأدلة والبراهين ما ينير لنا السبيل، ويجعل كلاً منا يعتمد رأياً يعتقده، ويميز فيه بين الغث والسمين"!. وهذا كلام هش؛ إنما هو غثاء كغثاء السيل، لا غَناء فيه؛ فمن الذي يستطيع أن يميز بين الحجج الواهية والأدلة القوية ليتبين بها السبيل؟!، ولا أعتقد أنَّ سلفياً - مهما كانت سويته العلمية منحطة - يسمح لنفسه أن يميع الحق الجلي الواضح بمثل هذه العبارة!، وظني أنَّ كاتبها إنما علق على هذا الكتاب قبل أن يتعرف على الدعوة السلفية، وإلا كيف يقبل هذا الكاتب من المؤلف تحقيره للفقهاء - كما سبقت الإشارة إليه - ؟! وفيهم إبراهيم بن محمد الحنفي المتوفي سنة ٩٥٦ هـ، وهو من كبار محققي علماء الحنفية، ومن كتبه "الرهص والوقص لمستحل الرقص")).

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ [في شرح رياض الصالحين ص٩٠٩]: ((وأما الحرير الصناعي فليس حراماً؛ لكن لا ينبغي للرجل أن يلبسه لما فيه من الميوعة والتنزل بحال الرجل الذي ينبغي أن يكون فيها خشناً يلبس ثياب الرجولة لا ثياب النعومة، لكن الفائدة من قولنا: إنَّ الحرير الصناعي ليس حراماً يعني لو لبس طاقية من الحرير الصناعي أو سروالاً لا يُرى فهذا لا بأس به، وأما القميص والغترة فلا ينبغي وإن كان حلالاً؛ لا ينبغي أن يلبسه الرجل لما فيه من الميوعة والتدني؛ ولأنَّ الجاهل إذا رآه يظنه حريراً طبيعياً)).

وقال الشيخ الفوزان حفظه الله في [الملخص الفقهي ٢/ ٥٠٤]: ((وتشبهاً بالكفار والمنافقين وتحولاً من الرجولة والشهامة إلى الميوعة)).

وقال في رده على المزيني كما في [جريدة الوطن العدد (٢٠٩٠)]: ((وجوابنا أن نقول له: بل على العكس؛ هذه المناهج تعلم الطالب كيف يتعامل مع هؤلاء التعامل الشرعي العادل الذي لا جور فيه ولا ميوعة؛ بل يكون هاديا مهدياً)).

وقال الشيخ عبدالعزيز السلمان رَحِمَهُ اللَّهُ حول المرأة السوء في [موارد الظمآن لدروس الزمان ٤/ ٢٥٩]: ((وصار الرجل لا يقدر على منعها من الْخُرُوج إلى الأسواق ولا من الجلوس عِنْدَ التلفزيون والنظر إليه: الَّذِي حطم الأَخْلاق والعقائد والأديان، وقتل الغيرة الدينية والمرؤة، وسبَّبَ الانحلال والتميع في العائلات، وخدر أعصاب الأبوين وانتزع السلطة منهما، وسبَّبَ نشوز الزوجة عن زوجها والزوج عن زوجته، ودلَّ النَّاس على طرق المكر والحيل والسلب والنهب والعدوان على النَّاس، مَعَ ما فيه من احتقار المسلمين وخصوصاً علماؤهم وأبطالهم، وتعَظِيم الكفرة والمنافقين، والنظر إلى الأجنبيات ونزع الحياء والعفة، والتشبه بأعداء الله والسير في ركابهم، وضياع الأوقات فيما يضر ولا ينفع، إلى غير ذَلِكَ من المضار التي فيها أظن تزيد على المائتين؛ نسأل الله العافية في الدُّنْيَا والآخرة إنه القادر على ذَلِكَ)).

وسُئل الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله في أثناء [شرحه سنن أبي داود ٢٢ / ٤٦٧] السؤال الآتي: لو شرحتَ لنا حد العورة التي لا يجوز رؤيتها بين المرأة والمرأة؟ فكان جوابه: ((النساء يجب عليهن التستر فيما بينهن، وعليهن ألا يتساهلن، وإنما يظهرن الحشمة ولا يستهنَّ بالأمر، فالمرأة لا تبدي زينتها للمرأة، ولا تظهر ثديها ولا بطنها وما إلى ذلك، وعليها أن تحتشم، وأن تبتعد عن مساوئ الأخلاق، وأن تأخذ الحشمة، ولو كان ما عندها إلا نساء؛ لأنَّ مثل هذا الأمر فيه شيء محذور من ناحية الاطلاع على مفاتن المرأة وعلى زينتها، وأيضاً من ناحية التساهل والتهاون الذي يجري بين النساء بحيث ينتشر التحلل والميوعة، فالمرأة عليها أنها تكون مع النساء مستترة، أما مسألة الضرورة فهذا شيء آخر، فإذا كان هناك حاجة إلى الاطلاع على شيء للضرورة فهذا أمر آخر)).

وسُئل الشيخ صالح السحيمي حفظه الله في شريط [السلفية ليست بدعة] السؤال التالي: شيخ أحسن الله إليك؛ هل يطلق على كل صاحب بدعة مبتدع؟ فكان جوابه: ((مَنْ ارتكب بدعة فهو مبتدع؛ لأنه فعل تلك البدعة ويطلق عليه أنه مبتدع. بقي أن يُقال: هل من الحكمة أحياناً في باب الدعوة أن يذكر وصفه هذا إذا قصدتَ دعوته وإفهامه الحق لئلا تأخذه العزة بالإثم؟ هذا باب آخر؛ مسألة الدعوة وأساليب الدعوة، لأنَّ هناك خلطاً بين أن تحكم على شخص ويسمى مبتدع وبين ما نوجِّه إليه من استعمال الحكمة في الدعوة، ليست الحكمة التي تعني الميوعة والتنازل عن الحق، وإنما الحكمة التي خلاصتها: أنَّ لكل مقامٍ مقالاً، ولكل أمر ما يناسبه، فدعوة المعاند غير دعوة الجاهل، ودعوة المتعلم المثـقف غير دعوة الجاهل الأمي، ودعوة المكابر غير دعوة صاحب الشبهة التي انطلت عليه، فالخلاصة: أنه يسمى مبتدع، بقي أن نقول: إذا جاء المقام أو إذا كنا في مجال الدعوة فيمكن أن تستخدم الأساليب التي تتفق مع منهج النبوة من اللين والحكمة والموعظة الحسنة، ولا تصل إلى حد التميع أو التنازل عن المبادئ تحت ستار الحكمة)).

وقال بكر أبو زيد عفا الله عنه – نعم هو من المتأثرين بسيد قطب والمناصرين له ولكنه دكتور أيضاً! - في [معجم المناهي اللفظية ٣/٢٠] حول استبدال لفظة (الكفار) بـ (غير المسلمين): (("غير المسلمين": هذا من أساليب التميع في هذا العصر!، التي كسرت حاجز النفرة من الكفر والكافرين، فلنترك التغيير والتبديل في الحقائق الشرعية، ولنلتزم بها، ولنقل عن عدونا الكافر: يهودي، نصراني، كتابي، وهكذا، حتى ترسم حقيقته بذكر لفظه وعلامته وسيماه؛ والله أعلم)).

وقال أيضاً في [الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان ص١١٤]: ((فإنَّ عمل منافقي اليوم ضِرارٌ بالإيمان والمؤمنين بوجهٍ أشدِّ نكاية وأذى للإسلام والمسلمين. ألا إِنَّه واجبٌ على المسلمين الحذر والتيقظ من مكايد أعدائهم، ووواجب على المسلمين الحذر من ارتداء الكفرة مُسُوحَ الحوار وجَلب الشخصيات المتميعة ونحو ذلك من أساليبهم التي هي بحق: "رجس من عمل الشيطان". وليعلم كل مسلم أنه لا لقاء ولا وفاق بين أهل الإسلام والكتابيين وغيرهم من أمم الكفر إلا وفق الأصول التي نصَّت عليها الآية الكريمة: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ

﴿فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ٦٤﴾[آل عمران: ٦٤]، وهي: توحيد الله تعالى ونبذ الإشراك به وطاعته في الحكم والتشريع وإتباع خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ الذي بشرت به التوراة والإنجيل. فيجب أن تكون هذه الآية هي شعار كل مجادلة بين أهل الإسلام وبين أهل الكتاب وغيرهم، وكل جهد يُبذل لتحقيق غير هذه الأصول فهو باطل باطل باطل. وإنَّ إفشال تلك المؤتمرات – التي هي في حقيقتها: مؤامرات على المسلمين – مؤكد بوعد الله تعالى للمسلمين في قوله جل وعز: ﴿لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ﴾[آل عمران: ١١١]، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة")).

فما تقول في هؤلاء يا د.إبراهيم؟!

هل كلهم تأثروا بسيد قطب وتبعوه؟

أم كلهم غلاة متشددون؟

والعجيب أنَّ د. بكر أبو زيد الذي أنكر تصنيف الناس – وقد استغل أتباع سيد قطب كتابه "تصنيف الناس بين الظن واليقين" لحرب السلفيين– في هذا الزمان بأسماء مثل القطبية والسرورية؛ لم يُنكر هذا الإطلاق (التمييع) و (المميعة)!، بينما د.إبراهيم الرحيلي زاد عليه في ذلك!!.

فنقول له: هل تقبل يا د.إبراهيم بوصف الرجل بأنه (حزبي) أو (حركي) أو (سياسي) أو (قطبي) أو (سروري)؟

أم تنكر هذه أيضاً؟!

فإنْ قبلتَ فما الدليل عليها؟!

وإنْ رفضتَ كنتَ ممن يُنكر تصنيف الناس أيضاً!؛ وقد سمعتُ لك مؤخراً كلمة تشكك فيها بوجود جماعة تسمى "السرورية"، وتزعم أنه مجرد رجل له فكر معين والتف حوله بعض الأتباع، ولا يصل الأمر بهم إلى وصفهم بالفرقة!!، وأنَّ هذا التصنيف يؤدي إلى تفريق الأمة، ثم عممتَ الجواب فقلتَ: ((فهذا أرى أنه ينبغي حقيقة أنه ينظر فيه، وأن نكون تبعاً للعلماء؛ فإذا أطلق هذا عالم وإمام يقتدى به فنحن تبع لعلمائنا، وإن لم نسمع أهل العلم والفضل الذين جمعوا بين السنة

والعلم وكذلك الغيرة على العقيدة لم يطلقوا هذه نتأنى في هذه الإطلاقات، لكن إذا شاع بين الناس "مصطلح" مثل هذه المصطلحات: ينبغي لطلاب العلم أن يكونوا على إلمام ما معنى سرورية؟، ما معنى قطبية؟، ما معنى حزبية؟، يكون طالب العلم على بصيرة وعلى بينة مما يقال، وما يتكلم الناس به))، وقد ردَّ عليك ذلك الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في أكثر من جلسة مسجَّلة.

وإنكار التصنيف هذا خلاف طريقة السلف الذين كانوا يصنِّفون الدعاة المنحرفين والذين يلتفون حولهم من الناس بأسماء فرق معينة تميزهم عن أهل السنة؛ إما بأسماء رؤوسهم أو بأحوالهم وأفعالهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في [منهاج السنة ٢/ ٣٠٩]: ((إنَّ الطائفة إنما تتميز باسم رجالها أو بنعت أحوالها؛ فالأول كما يقال النجدات والأزارقة والجهمية والنجارية والضرارية ونحو ذلك، والثاني كما يقال الرافضة والشيعة والقدرية والمرجئة والخوارج ونحو ذلك)).

وقال أيضاً [منهاج السنة ٢/ ٣٦٧]: ((والكتاب والسنة ليس فيه لفظ ناصبية ولا مشبهة ولا حشوية ولا فيه أيضاً لفظ رافضة، ونحن إذا قلنا رافضة نذكره للتعريف؛ لأنَّ مسمى هذا الإسم يدخل فيه أنواع مذمومة بالكتاب والسنة من الكذب على الله ورسوله وتكذيب الحق الذي جاء به رسوله ومعاداة أولياء الله بل خيار أوليائه وموالاة اليهود والنصارى والمشركين كما تبين وجوه الذم، وأهل السنة والجماعة لا يمكن أن يعمهم معنى مذموم في الكتاب والسنة بحال كما يعم الرافضة، نعم يوجد في بعضهم ما هو مذموم؛ ولكن هذا لا يلزم منه ذمهم، كما أنَّ المسلمين إذا كان فيهم من هو مذموم لذنب ركبه لم يستلزم ذلك ذم الإسلام وأهله القائمين بواجباته)).

وقد قال الشيخ د.عبدالسلام بن برجس رحمه الله في محاضرة مفرغة بعنوان [الرد العلمي على منكري التصنيف] - ومن المعلوم أنَّ هذا الكتاب كان رداً على كتاب الشيخ بكر أبو زيد "تصنيف الناس" -: ((فأهل الاختصاص؛ أهل الجرح والتعديل قد اعتنوا به وأوسعوه بحثاً فبينوا حكمه في الشرع وذكروا قواعده، فتصنيف الناس ونسبتهم إلى عقائدهم ونحلهم وصفاتهم من حيث الحكم ومن حيث القواعد، ليس علماً مخترعاً!، وليس علماً جديداً!، بل هو علم الجرح والتعديل الذي لا ينقطع من هذه الأمة ما بقي الليل والنهار.

فمن رام أن يطفئ نور هذا الفن؛ لخاطر حزبه أو خوفاً على محبوبيه المجروحين فقد ضلَّ وأضلَّ وشقي وأشقى!.

فتصنيف الناس بحقٍ وبصيرة حراسة لدين الله سبحانه وتعالى، وهو جند من جنود الله سبحانه وتعالى، ينفي عن دين الله جل وعلا تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وزيغ المبتدعين ومكر الخوارج المارقين وسائر الفرق المنشقة عن صفوف أمة الصادق الأمين ﷺ.

فالتصنيف رقابة تترصد ومنظار يتطلع إلى كل محدث فيرجمه بشهاب ثاقب لا تقوم له قائمة بعده، حيث يتضح أمره ويظهر عواره ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وما ظننا يوماً من الأيام أنَّ معاول أهل الأهواء المتـثلمة وعصيهم المتـشققة ستصل إلى هذا المبلغ البعيد الشأو فيضربوا بها حرس الدين وجنده، ويعتدوا على باب من أعظم أبواب العلم وهو باب "الجرح والتعديل" باب "التصنيف"؛ ليزيلوه من هذه الأمة خوفاً على أسيادهـم وبنّـائِهم!.

فالتصنيف من معاول أهل السنة والجماعة التي بحمد الله جل وعلا لم تفتر ولن تفتر في إخماد بدع أهل البدع والأهواء وفي كشف شبههم وبيان بدعهم حتى يحذروا وحتى تعرفهم الأمة فتكون يداً واحدة على ضربهم ونبذهم والقضاء عليهم.

والعجب أن يخرج أناس ينتسبون إلى السنة يجعلون التصنيف لهم جائز على كل الوجوه وعلى ما يشاؤون ويختارون!، أما غيرهم فهو في حقهم من الموبقات السبع!!، فهم يصنِّفون من شاؤوا بهواهم ولا يرضون تصنيف آخرين من أهل البدع لمجرد هواهم أيضاً!، أما إذا صنَّف أهلُ الحق أحدَ أسيادهم ومتبوعيهم بحق وبرهان غضبوا غضباً، وسكَّروا أبواب التصنيف وأبواب الجرح والتعديل في وجوههم!)).

قلتُ: وما دام أنَّ د.الرحيلي ليس من أهل الاختصاص في "علم الحديث" فليترك هذا الأمر لأهله؛ كما يطلب من الشيخ الجابري حفظه الله ذلك في باب العقيدة!!!، وشتان ما بينهما!.

والغريب أنَّ د.الرحيلي نفسه استعمل لفظ "التمييع" في محاضرة له بعنوان [الحكمة]، في أثناء رده على سؤال عن كيفية حث الشباب "غير الملتزمين" على طلب العلم الشرعي؟، حيث انتقد

د.الرحيلي ذلك، وبيَّن أنَّ السبب هو أنَّنا أقصيناهم وصنفناهم بأنهم "غير ملتزمين"!، فربما يبتعد بعضهم عن طلب العلم؛ وهذا لا يعني التهوين **والتمييع**، بل نحن نُحيي الخير الذي فيهم، وربما إذا خاطبنا الناس بهذه الإطلاقات أبعدناهم!، وأنتم تلاحظون أنَّ الله عز وجل في كتابه يقول: "يا أيها الذين آمنوا"، "يا أيها الناس"، "يا بني آدم"، فنحن نقرِّب الناس ونقول له: "يا مسلم"، ونطلب منه أن يكمِّل النقص الذي فيه، ولكن إذا قلنا: "يا ملتزم"، فسيقول: أنا غير ملتزم!، وأكثر الناس فيهم خير وينبغي لنا أن نجتهد في دعوتهم.

أما دعوى د.الرحيلي في كون جرح الرجل بـ"التمييع" لم يرد في كتب الجرح والتعديل؛ فهو ليس من أهل الاختصاص في هذا العلم!، فكيف نقبل دعواه هذه؟!، ثم ما كان له أن يخوض في غير اختصاصه في الوقت الذي يوجِّه الناس بأهل الاختصاص من ذوي الشهادات الأكاديمية؛ أم أنَّ هذا التوجيه منه خاص في باب العقيدة فقط؟!.

والألفاظ المستعملة من قبل علماء الجرح والتعديل في الرواة ليست توقيفية حتى تصح دعواه، بل أهل الشأن يطلقون على الراوي وصفاً أو حكماً بحسب ما يقتضيه حاله ووصفه، وأحوال الرواة وصفاتهم من جهة العدالة والضبط لا تعد ولا تحصى!، بل بعض العلماء لهم اصطلاح خاص بهم في الراوة لا يشاركهم فيه أحد، فما وجه الإلزام يا دكتور العقيدة؟!

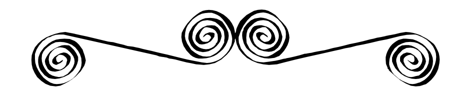
ثم أليس البدعة من أسباب جرح الرواة؟!

فهل البدع محصورة بما ذكره المتقدمون من اطلاقات في الفرق والأفراد في زمانهم؟!

وماذا يُقال في البدع التي ظهرت بعد زمانهم؟!

وأخيراً؛ ماذا سيقول د.الرحيلي لبكر أبو زيد الذي شنَّ حرباً على لقب (دكتور!) في كتابه [التغريب للألقاب العلمية؛ وهو من ضمن "المجموعة العلمية" الخاصة به]؟!

فما أجاب به كان جواباً لنا، وإلا فلينزع هذا اللقب منه إن استطاع!، كما فعل ذلك بكر أبو زيد بعد كتابه ذلك!، ولينظر د.الرحيلي إلى نصيحة بكر أبو زيد لمنْ يتفاخر ويغتر بمثل هذه الألقاب العلمية.



القسم الثاني

الرد المجمل (ص٧-٢٦) [إنكار د.الرحيلي على مسلك الشيخ الجابري حفظه الله في رده]

قسَّم د.الرحيلي رده إلى مجمل ومفصَّل؛ وزعم في الرد المجمل أنَّ طريقة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله في مقاله الذي حذَّر فيه من عباراته الخمس هي من تتبع الشاذ من كلام العلماء وزلاتهم، ومن التنقيب عن أخطائهم وعثراتهم، والتي اجتهدوا فيها فأخطؤوا؛ وذلك لإسقاطهم وإهدار مكانتهم في نفوس الشباب!، وأنَّ هذه العبارات قديمة ومبتورة، وأنَّ الشيخ الجابري سعى في نشرها والتشهير والتحذير من صاحبها من غير مناصحة مسبقة، وأنَّ إفراد هذه الأخطاء في مصنَّف واحد ونشره يخالف طريقة العلماء في نقد الخطأ في موضعه عند مطالعة كتاب المنتقَد أو عند السؤال والمسألة عنه مع حفظ مكانة المنتقَد، وأنَّ الشيخ الجابري لم يكتف بالتحذير والتشهير وإنما وصل إلى الانتقاص من د.الرحيلي في علمه وعمره!؛ بل والتحقير!!.

ثم ذكر ستة أوصاف- [وهي: الغمز بالتضليل، التجهيل بل الاتهام بالجهل المركب، الاتهام بالتدليس والتلبيس، الاتهام بالمجازفة وعدم التروي، الاتهام بالشذوذ عن منهج السلف ومخالفة أهل العلم، الاحتقار والاستصغار في السن]- يزعم أنَّ الشيخ عبيد انتقص بها منه، ومن قرأ رد د.الرحيلي هذا كله علم أنَّ كلام الرحيلي في وصف الشيخ الجابري يصدق عليه قول "رمتني بدائها وانسلت"!، فالأوصاف الستة التي اتهم بها الشيخ الجابري تنطبق تماماً على د.الرحيلي نفسه في رده هذا، ولا يُنكر ذلك إلا مكابر أعمى البصيرة، أو لا يعي ما يقرأ!.

ثم شرع د.الرحيلي في ذكر بعض عبارات الشيخ عبيد الجابري وبيان شذوذها ومخالفتها لكلام العلماء كما يزعم؛ من باب الإلزام بطريقة تتبع الأخطاء وتصيد الزلات والإلزامات الباطلة التي يصف بها طريقة الشيخ عبيد في الرد!.

والجواب عن ذلك:

إنَّ د. الرحيلي حاول أن يربط مسألة "تتبع الأخطاء" بمسألة "تتبع الرخص"!، ليصوِّر للقارئ أنَّ تتبع أخطاء أمثاله يعد من مسلك تتبع رخص العلماء!؛ هذا المسلك المذموم الذي حذَّر منه السلف أشدَّ التحذير؛ ومن أقوالهم فيه: ((مَنْ تتبع الرخص فقد تزندق))، ((من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام))، ((مَنْ حمل شاذ العلماء حمل شراً كثيراً))، ((إياك والشاذ من العلم))، ((لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله))، ((ما من عالم إلا وله زلَّة، ومن أخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه))، ((ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد))، ثم ألصق د.الرحيلي هذا المسلك بالشيخ عبيد حفظه الله بدعوى أنه تتبع أخطاءه!!.

ولا أدري كيف لمثل د.الرحيلي لا يميز بين تتبع الرخص وتتبع الأخطاء؟!

فمعلوم أنَّ الذي يتتبع الرخص غايته الاحتجاج بها والاستدلال على باطله، بينما الذي يتتبع الأخطاء غايته أن يتكلَّم في فلان ذماً وتجريحاً!؛ ثم قد يكون هذا التتبع محموداً وقد يكون مذموماً، لكن أين مَنْ يتتبع الأخطاء ليذم صاحبها وبين مَنْ يتتبع الرخص ليستدل بها على باطله؟!!

فلا أدري هل يخفى مثل هذا على دكتور في العقيدة؟!

أم ماذا يقصد بقوله في أول رده المجمل ص٧: ((فأهل العلم متفقون على أنَّ تتبع هذه الزلات وجمعها من بطون الكتب والتنقيب عنها في الأشرطة المسجَّلة بدعوى الرد عليها ليس هذا من هدي السلف الصالحين ولا من سبيل العلماء الناصحين، وإليك بعض أقوالهم في هذا: يقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي: "إنَّ الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلَّق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم؛ فهما آيتان بينتان يستدل بهما على إتباع الرجل وعلى ابتداعه"))؟!

أين وجه الربط أو الإرتباط بين المنقول هنا عن الإمام الدارمي، وبين بيان غلط وإنحراف مَن غلط وانحرف؟!

فنص كلام الدارمي هو فيمن يتتبع الشاذ ليتعلَّق به احتجاجاً وتبريراً لما هو عليه!!.

فأين هذا من كلام د.الرحيلي ومقصده؟!

هذا فهم عجيب غريب من الدكتور هداه الله!.

وأقول:

أما التفتيش عن الرجال والسؤال عنهم وسبر أحوالهم وبيان مخالفاتهم بالأدلة والبراهين من مصادرهم المتنوعة الموثقة عنهم؛ ليكون الكلام فيهم مبنياً على العلم والحجة، فهذا مسلك كان عليه أئمة السلف، وهذا هو المراد بالجرح المفسَّر الذي يجب قبوله، وأما الكلام في الرجال من غير بيان مفصَّل عنهم ولا معرفة بأحوالهم ولا سبر لأقوالهم ومواقفهم فهذا هو الجرح المبهم الذي يدعو إلى قبوله والإلزام به فالح الحربي وزمرته اليوم.

فكيف لك يا د.إبراهيم أن تجرح رجلاً اليوم من غير تتبع لأحواله وأقواله ومواقفه؟!

بل كيف لك أن تعرف منهج الرجل المجهول عندك إلا بقراءة كتبه والاستماع إلى أشرطته وأخبار الثقات القريبين منه؟

لا يمكن ذلك إلا عن طريق التفتيش في كتبه والأشرطة وأخبار الثقات؛ فإنْ وجدتَ في هذه المصادر ما لا يقدح به، بل يدل على استقامته على سبيل الحق وسلامته من الانحراف وثَّقته ونصحتَ به، وإنْ وجدتَ ما يقدح به بينتَ ذلك موثقاً من تلك المصادر، وهذا هو التتبع الذي تنكره يا د.إبراهيم، وهو (**مسلك التفتيش عن الرجال**) الذي سار عليه سلفنا في الرواية جرحاً وتعديلاً.

قال الإمام ابن حبان رحمه الله في مقدمة كتابه المجروحين [١/ ٥١-٥٩]: ((ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم: عبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن مهدى ومحمد بن إدريس المطلبى الشافعي في جماعة معهم؛ إلا أنَّ من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدِّين والورع الشديد والتفقه في السُّنن رجلين: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى.

وذكر ابن حبان أسانيده في بيان ذلك ثم قال:

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار وانتقاء الرجال في الآثار حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار وفتشوا المدن والأقطار وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم: أحمد بن حنبل رضى الله عنه ويحيى بن معين وعلي بن عبدالله المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي وعبيدالله بن عمر القواريرى وزهير بن حرب أبو خيثمة في جماعة من أقرانهم؛ إلا أنَّ من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم: كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المدينى رحمة الله عليهم أجمعين.

وذكر أسانيده في ذلك ثم قال:

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي وأبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة وأفرطو في الرحلة وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم مَنْ نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتى أنَّ أحدهم لو سُئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدَّها عداً، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعاً ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدرست الآثار واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون وبالسنن شأنهم دامغون)).

وقال: ((فمن ها هنا وجب التفتيش والتنقير عن أصل كل رواية والبحث عن كل راو في النقل؛ حتى لا يتقوَّل على رسول الله ﷺ ما لم يقل. وأرجو أن تكون هذه الطائفة الذابة الكذب عن رسول الله ﷺ في أول زمرة يدخلون الجنان مع النبي المصطفى ﷺ، إذ أول مَنْ يدخل الجنة نبينا وأمته، إذ الجنة حرام على الأنبياء أن يدخلوها قبل نبينا ﷺ، وعلى الأمم قبل هذه الأمة، فالأولى أن

يكون أقرب هذه الأمة من رسول الله ﷺ من كان يذبُّ الكذب عنه في دار الدنيا، فنسأل الله عز وجل الحلول في تلك المرتبة إنه الفعال لما يريد)).

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في [شرح علل الترمذي ١/ ٥٢]: ((وقال يعقوب بن شيبة: سمعتُ علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه، ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي. قال يعقوب: قلت لعلي: فمالك بن أنس؟! فقال: أخبرني سفيان ابن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال)).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله في [الكفاية ص٣٥]: ((وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنَّ في أمته ممن يجيء بعده كذَّابين؛ فحذَّر منهم ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أنَّ الكذب عليه ليس كالكذب على غيره؛ فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين والتفتيش عن أمور الناقلين؛ احتياطاً للدين وحفظاً للشريعة من تلبيس الملحدين)).

وقد يقول قائل: إنَّ هذا التفتيش عن أحوال الرجال خاص في الرواة؟!

والجواب عنه: أنه لا فرق في التحذير من الأخطاء بين الرواة وغيرهم، وإذا كان العلم في ذلك الوقت هو علم الإسناد، فإنَّ العلوم بعده قد تنوعت وكثرت، فالواجب التحذير من الأخطاء في جميع المصنفات وشتى العلوم، وهذا لا يكون إلا عن طريق التتبع والبحث والنظر والتفتيش.

قال شيخ الإسلام رحمه الله [انظر المجموع ٢٨/ ٢٣١-٢٣٢]: ((فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء؛ بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإنَّ فيهم إيماناً يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع وإنْ اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين ولم تكن كذلك: لوجب بيان حالها، ولهذا وجب بيان حال مَنْ يغلط في الحديث والرواية، ومَنْ يغلط في الرأي والفتيا، ومَنْ يغلط في الزهد والعبادة؛ وإنْ كان المخطئ المجتهد مغفوراً له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله)).

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الفرق بين النصيحة والتعيير]: ((وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم ممن لا يتسع علمه.

ولا فرق بين الطعن في رواة حفَّاظ الحديث ولا التمييز بين مَنْ تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأوَّلَ شيئاً منها على غير تأويله وتمسَّك بها لا يتمسك به، ليحذر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضاً. ولهذا نجد في كتبهم المصنفة في أنواع العلوم الشرعية من التفسير وشروح الحديث والفقه واختلاف العلماء وغير ذلك ممتلئة بالمناظرات وردِّ أقوال من تُضَعَّفُ أقواله من أئمة السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم)).

وأختم هذه المسألة بما قاله الشيخ د. محمد عمر بازمول حفظه الله في كتابه [عبارات موهمة]: ((ومن العبارات الموهمة: قول بعضهم: "لا تفتش عن عقائد الناس وأخطائهم"، هذه العبارة يكررها بعض الناس إذا ما بلغه تحذير من أحد العلماء أو طلبة العلم من مقالة بدعية صدرت من بعض الناس، أو خطأ علمي ينبه عليه ويحذِّر منه، فتراه يتمعر وجهه ويتغير شكله، ويقول: لا تفتشوا عن عقائد الناس وتبحثوا عن أخطائهم!.

والواقع أنَّ هذه العبارة في هذا المحل من الحق الذي أريد به باطل، وبيان ذلك هو التالي:

أولاً: محل هذه العبارة في البحث عن السرائر والأمور الخفية التي لم تظهر بذاتها أو بقرائن تدل عليها، وليس محل هذه العبارة عند ظهور بدعة صدرت من أحدهم، أو مقالة باطلة نادى إليها أحدهم، إذ فرق بين الظاهر وبين ما هو خفي يستر ولا يعرف هو أو ما يدل عليه.

ثانيــاً: ترك التنبيه على الخطأ والتحذير من البدعة والباطل، معناه تغرير عامة الناس بل حتى بعض طلبة العلم الذين قد لا ينتبهون لهذا الحال.

ثالثاً: هل كلام السلف في تحذيرهم من بدع أهل الباطل إلا من باب الكلام والتحذير من العقائد الباطلة، والبدع المخالفة للسُّنَّة؟ فكيف يُقال لمن حذر من بدعة أظهرها شخص ما، أو نبه على خطأ وقع فيه إنسان ما "لا تفتش عن عقائد الناس"؟!

رابعــاً: التفتيش عن عقائد الناس بالسؤال والامتحان كما صنع المأمون في مسألة خلق القرآن من البدع التي يحذر منها، وليس منه بيان البدع التي ينادي بها بعض الناس والتحذير منها، وليس منه كشف أباطيل دعاة الباطل والتحذير منهم، فإنَّ هذا غير هذا.

خامساً: هؤلاء الذين يذمون مَنْ يكشف أهل الباطل ويحذر منهم؛ إما أن ينكروا البدع وإما أن لا ينكرونها، فإنْ أنكروا البدع ونبهوا على الخطأ والباطل وحذروا منه فقد أصابوا إن شاء الله تعالى؛ـ لكن لماذا ينكرون على غيرهم ما يقومون هم به من إنكار البدع والتحذير من الباطل؟!، أما إذا لم ينكروا البدع ولم يحذروا الناس من الباطل فهذا خروج عن منهج السلف في هذا الباب وكفى بهذا ذمًا لهم.

سادســاً: قال الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "الدرر السنية ١/ ٣٣": "وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم، ما لم يأمروا بمعصية الله ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة وجبت طاعته وحرم الخروج عليه. وأرى هجر أهل البدع ومباينتهم حتى يتوبوا، وأحكم عليهم بالظاهر وأَكِلُ سرائرهم إلى الله؛ وأعتقد: أنَّ كل محدثة في الدين بدعة"اهـ.

والشاهد قوله: "وأرى هجر أهل البدع ومباينتهم حتى يتوبوا وأحكم عليهم بالظاهر وأَكِلُ سرائرهم إلى الله وأعتقد أنَّ كل محدثة في الدين بدعة"، وهذا كلام سلفي أثري ينبثق من كلمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، التي ذكرتها سابقاً حيث قال رضي الله عنه كما جاء في صحيح البخاري: "إنَّ أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإنَّ الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة"، فانظرْ إلى قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ : "وأحكم عليهم بالظاهر"، وإلى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : "ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال: إنَّ سريرته حسنة"، ثم انظر إلى هذا الذي يُنكر على مَنْ حذَّر من أهل البدع وفضح باطلهم، بدعوى أنه من باب تفتيش عقائد الناس!، هل يصح هذا؟ سبحانك ربي،

أليس في الحكم على الناس بحسب الظاهر والتحذير من صاحب البدعة إن أظهر بدعته عمل بهذا الأصل الذي قرره الفاروق رضي الله عنه ؟!

ثم ماذا يريد هؤلاء؟!

هذا الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وقف من داود بن علي موقفاً لا أدري ماذا يسميه هؤلاء؟، في قصة ذكرها الخطيب البغدادي (في تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٤ بسند رجاله ثقات)، فقد أتى داود بن علي الأصبهاني إلى صالح بن أحمد بن حنبل وكان بينه وبين صالح بن أحمد حسن (يعني: علاقته به كانت حسنة) فكلم صالحاً أن يتلطَّف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه (أحمد بن حنبل) فقال له: رجل سألني أن يأتيك؟ قال: ما اسمه؟ قال: داود، قال: من أين؟ قال: من أهل أصبهان، قال: أي شيء صناعته؟، قال: وكان صالح يروغ عن تعريفه إياه، فما زال أبو عبدالله يفحص عنه حتى فطن، فقال: هذا قد كتب إلي محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أنَّ القرآن محدث فلا يقربني، قال: يا أبت ينتفي من هذا وينكره.، فقال أبو عبدالله (أحمد بن حنبل): محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إلي"، تأمل أخي موقف الإمام أحمد، هل هذا الإمام وهو إمام أهل السُّنَّة والجماعة في الاقتداء بسُّنَّة النبي صلى الله عليه وسلم وإتباع آثار الصحابة رضوان الله عليهم، فهل كان يفتش عن عقائد الناس ويتتبع أخطاءهم؟! وانظر كلامه مع كلام عمر بن الخطاب السابق: "ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة"، فهذا كلام محمد بن عبدالوهاب يصدقه كلام أحمد بن حنبل يصدقه كلام الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فهل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأحمد بن حنبل رحمه الله ومحمد بن عبدالوهاب رحمه الله كانوا يفتشون عن عقائد الناس ويتتبعون أخطاءهم لما يردون البدع ويحكمون على الناس بحسب ظاهرهم وإن قالوا إن باطنهم حسناً؟)).

وأما **تسمية د.الرحيلي للمخالفات التي صدرت منه أو من غيره ممن يدافع عنهم أمثال المأربي والحلبي بـ (الزلات) و (العثرات)**، فهذا من تهوين الباطل والتقليل من شأنه، وهذا المسلك يجب على المسلم أن يبتعد عنه، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال:

((إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ فِي أَصْلِ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ وَقَعَ عَلَى أَنْفِهِ قَالَ بِهِ هَكَذَا))، وفيه عن أنس رضي الله عنه قال: ((إِنِّي لأَعْرِفُ الْيَوْمَ ذُنُوباً هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ مِنَ الْكَبَائِرِ)).

وإلا فهل الدفاع عن دعاة وحدة الأديان والمساواة والإخاء بينها، والثناء على رسائلهم كما فعل المأربي والحلبي وحزبهم، من الزلات؟! أم من أكبر الضلال وأعظم الانحراف؟!

وهل الدعوة إلى التحزب والعمل السياسي تحت قبة البرلمان الديمقراطي والتحريض على المظاهرات والثورات الحماسية كما يقرر المأربي من الزلات؟!

وهل السعي الحثيث في غلق باب الجرح في هذا الزمان والتشكيك في قواعده وأصوله من الزلات؟!

وهل إدخال الأحزاب المنحرفة والفرق الضالة كالإخوان المسلمين والتبليغ والصوفية وتنظيم القاعدة وإدخال الدعاة المضلين في دائرة أهل السنة كما يصرح بذلك المأربي مراراً من الزلات؟!

وهل الطعن بعلماء أهل السنة والتأليب عليهم وفتح مواقع للسفهاء ليقعوا في أعراضهم والنيل منهم بكل جرأة واستكبار من الزلات؟!

فما هي الطوام والكبائر إذن؟!

وكون المخالفة قديمة لا يعني عدم جواز إنكارها والتحذير منها، فقد أنكر الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً مخالفات صدرت من بعض أهل السنة أو من غيرهم من المبتدعة بعد موتهم أو توبتهم بمدد طويلة!، وحذَّروا من الأخطاء كلها من دون تفريق بين كونها قديمة أو حديثة، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومَنْ نظر إلى ردود شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى على أهل البدع والضلال خاصة وعلى أعيان من الناس قد وقعت لهم أغلاط عرف ذلك بيقين.

ولنضرب مثالاً مشتهراً في ذلك؛ وهو رد العلامة ابن قدامة المقدسي رحمه الله على ابن عقيل في نصيحته:

قال رَحِمَهُ اللهُ في أول رسالته [تحريم النظر في كتب الكلام]: ((أما بعد؛ فإنني وقفتُ على فضيحة ابن عقيل التي سماها "نصيحة"، وتأملتُ ما اشتملت عليه من البدع القبيحة والشناعة على سالكي الطريق الواضحة الصحيحة، فوجدتها فضيحة لقائلها، قد هتك الله تعالى بها ستره وأبدى بها عورته، ولولا أنه قد تاب إلى الله عز وجل منها، وتنصَّل ورجع عنها، واستغفر الله تعالى من جميع ما تكلَّم به من البدع أو كتبه بخطه أو صنفه أو نسب إليه لعددناه في جملة الزنادقة، وألحقناه بالمبتدعة المارقة، ولكنه لما تاب وأناب وجب أن تحمل منه هذه البدعة والضلالة على أنها كانت قبل توبته في حال بدعته وزندقته، ثم قد عاد بعد توبته إلى نصر السنة والرد على من قال بمقالته الأولى بأحسن كلام وأبلغ نظام، وأجاب على الشبه التي ذكرت بأحسن جواب، وكلامه في ذلك كثير في كتب كبار وصغار وأجزاء مفردة وعندنا من ذلك كثير، فلعل إحسانه يمحو إساءته وتوبته تمحو بدعته، فإنَّ الله تعالى يقبل التوبة عن عبادة ويعفو عن السيئات.

ولقد كنتُ أعجب من الأئمة من أصحابنا الذين كفَّروه وأهدروا دمه وأفتوا بإباحة قتله وحكموا بزندقته قبل توبته، ولم أدر أي شيء أوجب هذا في حقه؟ وما الذي اقتضى أن يبالغوا فيه هذه المبالغة؟ حتى وقفتُ على هذه الفضيحة، فعلمتُ أنَّ بها وبأمثالها استباحوا دمه، وقد عثرتُ له على زلات قبيحة ولكن لم أجد عنه مثل هذه التي بالغ فيها في تهجين السنة مبالغة لم يبالغها معتزلي ولا غيره...، ثم قال: وها أنا أذكر توبته وصفتها بالإسناد ليعلم أنَّ ما وجد من تصانيفه مخالفاً للسنة فهو مما تاب منه؛ فلا يغتر به مغتر، ولا يأخذ به أحد فيضل، ويكون الآخذ به كحاله قبل توبته في زندقته وحل دمه)).

ثم قال: ((وها أنا أجيب عن مقالته إن شاء الله تعالى فصلاً فصلاً وأبين عوار كلامه فرعاً وأصلاً، بتوفيق الله ومعونته، ...)) فردَّ رَحِمَهُ اللهُ أقوال ابن عقيل كلها مع كونه تاب منه ورجع عنها!.

وقد ختم ابن قدامة المقدسي رده بقوله: ((فهذه التي سماها نصيحة إنما هي أمر بالخوض في الله عز وجل بغير علم والرد لسنن الرسول والنهي عن القناعة بقول السلف، وهي وإنْ كان قد تاب منها ورجع عنها فلا ينفك من لحوقه إثمها ويتعلَّق به إثم مَنْ ضل بها واغترَّ بتصنيفه إياها، "فإنَّ مَنْ

سنَّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامه"، وأرجو أن تكون هذه الرسالة أعظم الأشياء بركة عليه ونفعاً له من حيث أنها تمنع الناس من الضلال بكلامه، فينقطع عنه الإثم الذي كان يعرض الوصول إليه بضلالهم به، وأسأل الله تعالى أن يعفو عنا وعنه فإنه قد تاب من هذه المقالة، له في السنة الكلام الكثير والتصانيف الجيدة، ولو كان محى هذه البدعة من كتابه لكان قد استراح من إثمها وأراح من الغيبة بها؛ ولكن الله تعالى يفعل ما يريد، ولكنا قد نبأنا عنه في تبطيلها وبيان حالها ليزول اغترار المغترين بها، ونحن نشفع الله تعالى في العفو عنه وعنا، وأن يقبل توبته وتوبة جميع التائبين)).

وقال ناصحاً مَنْ اغترَّ به: ((وقد أراكم الله عبرةً في هذا الرجل الذي اعتقدتم غزارة علمه؛ كيف قد زلَّ هذه الزلة القبيحة، فلا تغتروا بأحد، ثم وإياكم والكلام في المسائل المحدثات التي لم تسبق فيها سنة ماضية ولا إمام مرضي، فإنها بدع محدثة)).

وأضيف هنا فأقول:

قد قام علماء نجد في عام ١٣٥٠ هجرية بكتابة بيان حول (أخطاء أبي الوفاء ثناء الله الهندي في تفسيره) كما في [الدرر السنية في الأجوبة النجدية ١٣/ ٥١-٥٣] قالوا فيه: ((ولم يزل أهل العلم يبينون غلطات مَنْ غلط ويردونها، حتى إنَّ بعضهم يرد ذلك ولو بعد توبة مَنْ حدث عنه!؛ خوفاً أن يغتر بتلك المقالة، كما ردَّ موفق الدين ابن قدامة الحنبلي غلطات أبي الوفاء ابن عقيل بعدما تاب منها.

والذي نوصيك به وأنفسنا: تقوى الله عز وجل ومراقبته في السر والعلانية، والتوبة إلى الله من تلك الورطات، والرجوع إلى الحق بكتابة في ذلك حتى يشتهر ذلك عنك، ويحصل الاتفاق بينك وبين أهل الحديث من الهند وغيرهم.

ونوصيك أيضاً: بالإكباب على كتب أهل السنة وتفاسيرهم، كالأمهات الست وغيرها من كتب الحديث، وتفسير ابن جرير وابن كثير والبغوي، وغيرها من تفاسير السلف من أهل السنة، الذين لا تروج عليهم إحداثات المحدِثين، وتأويلات الجاهلين، جعلنا الله وإياك هادين مهتدين، غير ضالين ولا مضلين، سلماً لأوليائه، حرباً لأعدائه، نحب بحبه من أحبه، ونعادي بعداوته مَنْ خالف أمره)).

وأما **دعوى البتر في العبارات المنتقَدة**؛ فكثيرٌ ما نسمع مثل ذلك!، وقد رجعتُ إلى كل هذه العبارات التي انتقدها الشيخ عبيد الجابري حفظه الله على الرحيلي فوجدتها جملة كاملة من جهة اللفظ والمعنى، فليس ثمة بتر ولا قطع.

وكأنَّ د.الرحيلي يريد من السلفيين في ردودهم أن ينقلوا كلام المنتقد من أول الفصل أو المبحث إلى نهايته ليعرفوا مراده من كلمة أو جملة أوردها في أثناء ذلك المبحث، وقد كان الأئمة ينتقدون عبارة تتكون من كلمة أو كلمات يسيرة لكنها مفيدة المعنى تصدر من الرجل ويردونها ويُحذِّرون منها، وكان أحدهم يُسأل عن كلمة أو جملة مفيدة فيجيب عنها بالإثبات أو النفي من غير الرجوع إلى أول الكلام أو آخره، ولو كان منهجهم كما يزعم د.الرحيلي وهو نقل كلام المنتقد أوله وآخره لكانت ردودهم تشتمل على (كتب!) المنتقَدين والجواب عنها!!.

وأما **مسألة لزوم النصيحة وإرسال الملاحظات للمردود عليه قبل النشر والتحذير**؛ فليس ذلك بشرط ملزم، فقد سُئِل الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: قول بعضهم أو اشتراط بعضهم بمعنى أصّح أنه في حالة الردود لا بد قبل أن يُطبع الرد إيصال نسخة إلى المردود عليه حتى ينظر فيها؛ ويقول إنَّ هذا من منهج السلف؟

فكان جوابه: ((هذا ليس شرطاً؛ لكن إن تيسَّر وكان يُرجى من هذا الأسلوب التقارب بدون تشهير القضية بين الناس فهذا لا شك أنه أمر جيد، أما أولاً أن نجعله شرطاً، وثانياً أن نجعله شرطاً عاماً فهذا ليس من الحكمة في شيء إطلاقاً!، والناس كما تعلمون جميعاً معادن كمعادن الذهب والفضَّة، فمن عرفتَ منه أنه معنا على الخط وعلى المنهج وأنه يتقبَّل النصيحة فكتبتَ إليه دون أن تُشهِّر بخطئه على الأقل في وجهة نظرك أنت فهذا جيد، لكن هذا ليس شرطاً، وحتى ولو كان شرطاً ليس أمراً مستطاعاً، من أين تحصل على عنوانه؟! وعلى مراسلته؟!، ثم هل يأتيك الجواب منه أو لا يأتيك؟! ، هذه كلها أمور ظنية تماماً)) [شريط الموازنة في النقد/ الوجه الأول من سلسلة الهدى والنور رقم ٦٣٨].

وسُئِلَ الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ تعالى ما يلي: سؤال :متى – حفظكم الله – تكون النصيحة سراً ومتى تكون علناً؟ فكان جوابه: ((يعمل الناصح بما هو الأصلح، إذا رأى أنها سراً أنفع نَصَحَ سراً، إذا رأى أنها في العلن أنفع فعل؛ لكن إذا كان الذنب سراً لا تكون النصيحة إلا سراً؛ إذا كان يعلم من أخيه ذنباً سراً ينصحه سراً لا يفضحه، ينصحه بينه وبينه، أما إذا كان الذنب معلناً يراه الناس مثلاً في المجلس قام واحد بشرب الخمر ينكر عليه أو قام واحد يدعو إلى شرب الخمر وهو حاضر أو إلى الربا يقول: يا أخي لا يجوز هذا، أما ذنب تعلمه من أخيك تعلم أنَّ أخاك يشرب الخمر أو تعلم أنه يتعاطى الربا تنصحه بينك وبينه سراً تقول: يا أخي بلغني كذا .. تنصحه، أما إذا فعل المنكر علانية في المجلس وأنت تشاهد المنكر أو شاهده الناس تنكر عليه، إذا سَكتَّ معناه أنك أقرَّيت الباطل، فإذا كُنَّا في مجلس ظهر فيه شرب الخمر تنكره إن استطعت، وكذلك ظهر فيه منكر آخر من الغيبة تقول: يا إخواني ترى ما تجوز الغيبة أو ما أشبهه من المعاصي الظاهرة ، إذا كان عندك علم تنكرها لأنَّ هذا منكر ظاهر لا تسكت عليه من باب إظهار الحق والدعوة إليه)) [مجلة الإصلاح/ العدد (٢٤١-١٧) بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٣].

وأما **دعوى د.الرحيلي أنَّ جمع مخالفات الرجل في مصنَّف واحد والرد عليه: مخالف لما كان عليه العلماء في طريقة الرد**؛ فهذه دعوى لا برهان عليها، بل قد ثبت هذا الصنيع عن بعض أهل العلم قديماً وحديثاً، وأقروا مثل هذه الطريقة ولم يُنكروها.

قال الحافظ الأزدي في خطبة كتابه [الأوهام التي في مدخل الحاكم للأزدي ص٤٧-٤٨]: ((أما بعد؛ فإني نظرتُ في كتاب "المدخل" الذي صنَّفه الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري مع أبي سعيد عمر بن محمد بن محمد السجزي، فإذا فيه أغلاط وتصحيفات أعظمتُ أن تكون غابت عنه وأكثرتُ جوازها عليه وجوزتُ أن يكون ذلك جرى من ناقل الكتاب له أو حامله عنه؛ مع أنه لا يعرى بشر من السهو والغلط، فاستخرتُ الله تعالى وجردتُ ذلك في هذه الأوراق وبينته وأوضحته، واستشهدتُ عليه بأقاويل العلماء مجتهداً في تصحيحه متوخياً إظهار الصواب فيه...)).

وقد جاء في [سير أعلام النبلاء ١٣/٥٨] من قول الحافظ الأزدي: ((لما رددتُ على أبي عبدالله الحاكم "الأوهام التي في المدخل" بعث إلي يشكرني، ويدعو لي، فعلمتُ أنه رجل عاقل)).

قلتُ:

فهلا شكر د.الرحيلي الشيخ الجابري ودعا له كما هو صنيع أهل العلم العقلاء؟!

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى سنة ٥٥٠هـ في كتابه الذي أسماه [التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين "غريب القرآن وغريب الحديث" عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي ص١٤٦-١٤٧-١٤٨]: ((فعثرتُ فيه على كلمات في أحاديث قد وقع في ألفاظها تغيير وتصحيفٌ، وقد فُسِّرتْ على التصحيف بما لا يوافقُ الحديثَ ولا معناه، وسمعتُ فيه تفسير آيات غير جائز ولا مسموع، وتأويلات بعيدة من المعاني المذكورةِ في كتبِ المعاني التي قالَتْها علماءُ العربيَّةِ ونَقَلةُ التَّفاسيرِ عن السّلفِ.

ولا يليقُ ما ذكره بالقرآنِ والحديثِ، إذ القرآن لا يفسَّر بالرأي، وإنما يفسر بما نقل في السنة والأثر، ووافق لغة العرب.

فأكثرتُ منْ ذلك تعجُّبي؛ إذ قال في ابتداء الكتاب: وليس لي فيه قولٌ إلاَّ أني جمعتُ فيه أقوالَ العلماءِ وألَّفت ذلك!، ولم أرَ ما ذكره مما خالفَ فيه النَّقلَ والصوابَ مَسْطوراً في كتاب مفسّر غيره.

فحضر عندي بعض أهلِ العِلمِ، وله فهمٌ بالتفسير والمعاني، فتفاوضنا ذكر ما وقع في الكتاب من الأغلاط والأوهام، فسألني أن أفرد ذلك في جزء ليعرف، فاعتذرت إليه باشتغالي بقراءة الحديثِ والنَّسخِ وغير ذلك. ثم إنّه كرَّر عليّ السؤال، وهو ممَّن يوجبُ سؤالُه، فعلقتُ منه ما وقع فيه التَّصحيفِ في حالِ القراءةِ والسماعِ، ولم أتتبعِ الكتابَ بالنظرِ والاستقصاءِ، إذ فيه أشياءُ تحتاج إلى نظرٍ وتأمّلٍ وتدبّرٍ، فجرّدتُ منه الألفاظَ التي وقع فيها السَّهو والتّحريف، والغلَطُ والتَّصحيفُ، وإنْ كانَ الكتابُ المصنَّفُ لا يَعْرى مصنّفه من غلطٍ وسهوٍ.

وقد سبق العلماءُ إلى أخْذِ بعضِهم على بعضٍ فيما وقعَ منْهم في كتبهِم مِنْ سَهْوٍ وتصحيفٍ، **وقد صنَّفوا كتباً**، فهذا أبو سعيدٍ عبدُالله بنُ الوليدِ صَعُوْداءُ الكوفيُّ قد أَخَذَ على أبي عُبَيدٍ القاسمِ بن سلاّم البغداديّ ألفاظاً في غريب المصنَّف الذي صنّفه أبو عبيد وجعله كتاباً، وكذلك أبو محمَّد بنُ قتيبةَ الدينوريّ قد أَخَذَ على أبي عبيدٍ في غريب الحديث ألفاظاً وسماه: "غلط أبي عبيد في جزء كبير))، وذكر جملة من كتب الاستدراكات والردود.

وقد استفدتُ النقلين السابقين من مقال [نقد مختصر لوصفهم السلفيين بأنهم كالذباب لا يقع إلا على القاذورات والهفوات!] وهو منشور في شبكة سحاب.

وقد خصص شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جزءاً خاصاً كما في مجموع الفتاوى للرد على كتاب "فصوص الحكم" لابن عربي الحلولي، وصنَّف الخطيب البغدادي كتاباً في بيان أوهام جمع من حفَّاظ الحديث وعلمائه وسماه "موضح أوهام الجمع والتفريق"، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم المسمى "كتاب بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه"، وكتاب السيوطي المسمى "الكاوي على تاريخ السخاوي"، وكتاب ابن عبدالهادي المسمى "جمع الجيوش والدساكر في الرد على ابن عساكر"، وكتاب السيوطي في تعقبه على كتاب الموضوعات لابن الجوزي المسمى " النكت البديعات على الموضوعات"، وكتاب ابن القطان الفارسي في تعقبه كتاب الأحكام الوسطى لعبدالحق الأشبيلي المسمى "الرد على ابن القطان"، والأمثلة عديدة، وقد استفدتُ هذه الأمثلة من مقال "الرد الشافي لمن زعم أنَّ بيان الأخطاء إنما يكون فيما هو بين الناس فاش" وهو منشور في الشبكة.

بل هذا الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ قد تتبع أحاديث الصحيحين – وهما من هما مكانة ومنزلة عند الأمة – واستدرك عليهما في مواضع عديدة في كتاب مستقل بعنوان "الإلزامات والتتبع"، وقد استدرك عليه جمع من أهل العلم بعد.

ثم الأمر في استعمال أسلوب الرد فيه سعة؛ فقد يكون بطريقة التعليق في مواطن الغلط في الكتاب كما قال د.الرحيلي، وقد يكون في مصنف مستقل كما تقدَّم، وبخاصة بعد أن كثر الدعاة المنحرفون وتنوعت الأساليب وتطورت في الكتابة والردود في هذا الزمان.

بل إنَّ جمع مخالفات الرجل في كتاب واحد أفضل لمعرفة حاله ومنهجه بصورة واضحة؛ لأنَّ تفريق الرد عليه في عدة كتب – في الحواشي أو التعليقات – قد يتعسَّر الاطلاع عليه من قبل كثير من الناس.

ومن أمثلة المعاصرين؛ قد كتب الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ رداً على محمد علي الصابوني – كما في مجموع فتاوى الشيخ – جمع فيه أخطاءه بالإضافة إلى ما ذكره العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في رده عليه في مقالين اثنين؛ أثنى عليهما الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول رده.

وكتب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاباً مستقلاً في الرد على حسان عبدالمنان وبيَّن فيه تعديه وجهله وكشف فيه تحريفه وضلاله، وقد قال في مقدمته [النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبدالمنان لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة]: ((فبين يديك – أيها القارئ الكريم – كتابي "النصيحة"؛ وهو بحوث علمية نقدية حديثية؛ مبنية على القواعد الصحيحة، ومؤسسة على الأصول الصريحة؛سيراً على ما خلَّفه أئمة الإسلام – حفاظ السنة الأعلام – لمن بعدهم من أتباعهم ؛السائرين – بحق – على منهجهم، والسالكين – بصدق – دربهم وطريقهم. وأصل هذه البحوث ردود على غُمرٍ من أغمار الشباب – وهو المدعو حسان عبدالمنان – تصدى لما لا يُحسن، و فَسلٍ من جهلة المتعلمين تطاول برأسه بين الكبراء وعليهم؛ فحقق كتباً وخرج أحاديث وسود تعليقات، وتكلم – بجرأةٍ بالغةٍ – فيما لا قبل له به من دقائق علم المصطلح وأصول الجرح والتعديل، فجاء منه فسادٌ كبيرٌ عريض، وصدر عنه قولٌ كثيرٌ مريض، لا يعلمُ حقيقةَ منتهاه إلا ربه ومولاه جل في عُلاه.

ولقد كنتُ رددت عليه قبل في مواضع متعددة من كتبي وبخاصة "سلسلة الأحاديث الصحيحة" لمناسبات تعرض؛ كشفت فيها جهله، وأبنت بها عن حقيقته؛ حيث ظهر لي – بكل وضوحٍ أنه للسنة هدّام، ومتعد على الحق هجام، فهو يتعدى على الأحاديث الصحيحة بالظَّنِّ والجهل والإفساد والتخريب بما يوافق هواه، ويلتقي ما يراه؛ بدعوى التحقيق والتخريج !. ولقد رأيت له – منذ مدةٍ – تحقيقاً – بل تخريباً – لكتاب "إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان" للإمام ابن قيم الجوزية تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ تعالى؛ ظهر فيه بجلاء بيّن جهله الواضح، وتعالمه الفاضح؛ فرأيت أداء لواجب النصيحة، وحرصاً على مكانة العلم، ومحافظة على السنة

النبوية: أن أفرد به هذا الكتاب؛ ردّاً على جهالاته، وكشفاً لسوء حالاته، "وَإِذْ أَخَذَاللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ". وإني لأعلم أنَّ بعضاً من إخواننا دعاة السنة - أو الحريصين عليها - قد يقولون في أنفسهم: أليس في هذا الرد إشهار لهذا الجاهل وتعريف بهذا الهدام!!، فأقول: فكان ماذا؟! أليس واجباً كشف جهل الجاهل للتحذير منه؟! أليس هذا نفسه طريق علماء الإسلام منذ قديم الزمان؛ لنقض كل منحرف هجام ونقد كل متطاول هدام؟!

ثم أليس السكوت عن مثله سبيلاً يغرر به العامة والدهماء والهمج الرعاع؟!

فليكن إذاً ما كان؛ فالنصيحة أس الدين، وكشف المبطل صيانة للحق المبين؛ ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ﴾[الحج: ٤٠]، ولو بعد حين، وما حال سلف هذا الهدام - ذاك السقاف - وما آل إليه والحمد لله عن عارفي الحق ودعاته ببعيد)).

وقد كتب الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى عدة ردود على جماعة من المخالفين للمنهج السلفي في مصنفات خاصة جُمعت فيها مخالفاتهم، وقد أثنى العلماء الأكابر على ردوده هذه؛ مثل ثناء الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على رده [العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم]، وثناء الشيخ الفوزان حفظه الله على رده [جماعة واحدة لا جماعات] حول عبدالرحمن عبدالخالق، ولم نعلم أحداً منهم أنكر عليه هذه الطريقة في الرد، وانظر رسالة [الثناء البديع من العلماء على الشيخ ربيع] التي جمعها الشيخ خالد بن ضحوي الظفيري وفقه الله ليتبين لك الأمر بوضوح.

وقد سُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في شريط مسجَّل السؤال الآتي: هل ما يقوم به أحد طلبة العلم من تتبع أخطاء بعض الدعاة وجمعها وإخراجها في أشرطة؛ بحيث يخصِّص لكل داعية شريطاً يذكر فيه أخطائه وهفواته، هل هذا من المنهج الصحيح؟

فكان جوابه: ((إذا كان القصد من هذا بيان الحق وبيان الخطأ؛ فهذا طيب، هذا من الدعوة إلى الله، أننا نبين الأخطاء لأجل ألا يقع الناس فيها. أما إذا كان القصد التشهي والتشفي من الشخص، والتنقص للشخص؛ فهذا لا يجوز، هذا لا يجوز)).

وسُئل أيضاً عن كتاب "القطبية إنها الفتنة فاحذروها" وفيه تفاصيل كثيرة عن بعض المعاصرين المنحرفين، وإليكم نص السؤال والجواب كما في [الأجوبة المفيدة ص٧٤]:

س/ ما رأيكم في كتاب "القطبية"؟ وهل تنصح بقراءته؟ وهل كتب الردود من منهج السلف رحمهم الله؟

فأجاب الشيخ: ((الرد على المخالف سنة السلف؛ فالسلف يردون على المخالفين، وهذه كتبهم موجودة، رد الإمام أحمد على الزنادقة والمبتدعة، ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على الفلاسفة وعلى علماء الكلام وعلى الصوفية وعلى القبوريين، ورد الإمام ابن القيم، وكثير من الأئمة ردوا على المخالفين من أجل بيان الحق وإظهار الحق للناس حتى لا تضل الأمة وتتبع المخطئين والمخالفين، وهذا من النصيحة للأمة. أما كتاب "القطبية" وغيره من الكتب؛ فما كان فيه من صواب وصدق فلا بد من الأخذ به. فإذا كانوا الذين يردون على المخالفين ينقلون كلام الشخص المخالف من كتابه أو من شريطه، ويعينون الكتب أو الأشرطة بالصفحة والجزء، والكلام الذي نقلوه خطأٌ بيِّنٌ؛ فما المانع من الرد عليه؟، من أجل نصيحة الناس، ليس القصد تنقص الأشخاص، إنما القصد النصيحة للناس والبيان للناس، فما دام كتاب "القطبية" أو غيره لم يذكر كذباً على أحد، وإنما نقل من كلام المخالفين بنصه، ولم ينقله بمعناه أو باختصار مخل، وإنما نقله بنصه وعيَّن الجزء الذي قيل فيه والصفحة التي قيل فيها؛ بل والسطر الذي قيل فيه، فماذا عليه؟!. أما كوننا نتكتَّم على الناس، ونغرر بالناس، ونقول اتركوا هذه الكتب بأيدي الشباب وبأيدي الناس، وفيها السموم، وفيها الأخطاء: فهذا من الغش للأمة، ولا يجوز هذا، لابد من البيان، لابد من النصيحة، لا بد من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذه كتب الردود موجودة من قديم الزمان، وما عابها أحد ولا انتقدها أحد، الحمد لله، لابد من البيان)).

فأين هذه الأمثلة من دعوى د.الرحيلي؟!

ثم ما بال د.الرحيلي يُنكر "التصنيف المستقل" في بيان مخالفات المنحرفين بينما هو القائل كما في [أحد الدروس المسجلة لشرح منظومة جوهرة التوحيد لابن مشرّف للفترة ١-١٩ رمضان لعام ١٤٣١هـ، في مسجد ذي النورين بالمدينة النبوية]: ((أما التحذير من أهل البدع كلنا حذَّرنا وتكلَّمنا

وكتبنا، حذَّرنا من بعض أهل البدع وردَّينا على أعيانهم في كتب مستقلة، هذا حق، ولا ينبغي أن يشنَّع على المتكلِّم بهذا، نحن من أشدِّ الناس على أهل البدع لكن بحق، وأرى التأليف، وألَّفتُ، وعندي مؤلفات كثيرة في الرد على المخالفين وعلى أهل البدع))؟!.

وأما **المسائل التي انتقدها د.الرحيلي على الشيخ عبيد الجابري**؛ فهي من باب المجاراة وردة الفعل وإنْ زعم خلاف ذلك!، لأنَّ مثل هذه الانتقادات لو كان د.الرحيلي ناصحاً فيها طالباً للحق منتصراً له لبينها قبل هذا الرد!، والغريب أنَّ د.الرحيلي ردَّ على عبارات الشيخ عبيد المنتزعة من ثلاثة كتب له!؛ فخالف ما قاله نفسه في مسألة طريقة الرد كما تقدم قريباً، ولعلَّ الشيخ الجابري يردُّ بنفسه عليها إن يسَّر الله له ذلك، لكن لا بأس أن نقف عليها في عجالة:

- **المسألة الأولى: عدُّ الشيخ عبيد طبقات الأولياء ثلاثة: السابق في الخيرات، والمقتصد، والظالم لنفسه**

فأنكر د.الرحيلي هذا التقسيم الثلاثي، وبيَّنَ أنَّ الظالم لنفسه لا يدخل في لفظ (الأولياء)، واستدل ببعض العبارات من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، وليس الأمر كما زعم على الإطلاق، بل له تفصيل؛ فإنَّ الظالم لنفسه له أصل الولاية، فهو من أولياء الله من جهة إيمانه وتوحيده، ومن أعداء الله من جهة ارتكابه للكبائر والفواحش، لأنه ليس ثمة في القرآن إلا أولياء لله وأعداء لله!، فإذا نفينا عنه مطلق الولاية وجعلناه من أعداء الله؛ فهل نجزم بدخوله النار؟! أم نعدُّه من الكفار؟!! والله تعالى يقول في أعدائه: ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٩﴾ ﴾[فصلت: ١٩] إلى قوله: ﴿ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾[فصلت: ٢٧ – ٢٨].

ولهذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [المجموع ١٠/ ٧]: ((وأما "الظالم لنفسه" من أهل الإيمان؛ فمعه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره، إذ الشخص

الواحد قد يجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب والسيئات المقتضية للعقاب حتى يمكن أن يثاب ويعاقب، وهذا قول جميع أصحاب رسول الله ﷺ وأئمة الإسلام وأهل السنة والجماعة الذين يقولون: إنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وأما القائلون بالتخليد: كالخوارج والمعتزلة القائلين إنه لا يخرج من النار من دخلها من أهل القبلة وإنه لا شفاعة للرسول ولا لغيره في أهل الكبائر لا قبل دخول النار ولا بعده؛ فعندهم لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب، وحسنات وسيئات؛ بل من أثيب لا يعاقب، ومن عوقب لم يثب، ودلائل هذا الأصل من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة كثير ليس هذا موضعه، وقد بسطناه في مواضعه)).

وأما كلام شيخ الإسلام رحمه الله الذي نقله د.الرحيلي من كتاب الفرقان؛ فإنما هو مقيَّد كما هو ظاهر بأولياء الله الموعودين بالجنة ابتداءاً والذين أثنى عليهم الله عز وجل في القرآن في عدة مواضع، وهؤلاء هم أولياء الله الكاملون، وهم طبقتان: السابق بالخيرات والمقتصد.

وأما الظالم لنفسه فهو تحت مشيئة الله عز وجل؛ إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة ابتداءاً بفضله ورحمته، وإن شاء أدخله النار فيعذَّب بقدر ذنبه ثم يخرجه الله ويدخله الجنة انتهاءاً؛ إما بشفاعة الشافعين وإما بمحض رحمته سبحانه، ولهذه لما قال تعالى في سورة فاطر الآية (٣٢): ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ ﴾، عقَّب بعدها بقوله الآية (٣٢): ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ ﴾، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره: ((والصحيح: أنَّ الأقسام الثلاثة من هذه الأمة يدخلون الجنة))، وذكر في ذلك عدة أحاديث وآثار يشد بعضها بعضاً في تقرير هذا القول.

وشيخ الإسلام رحمه الله في كتابه الفرقان – في الموضع نفسه الذي نقل منه د.الرحيلي ما يوافق رأيه فحسب! – قال: ((فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ فِيهِ قِسْطٌ مِنْ وَلَايَةِ اللَّهِ بِحَسَبِ إيمَانِه، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ قِسْطٌ مِنْ عَدَاوَةِ اللَّهِ بِحَسَبِ كُفْرِهِ وَنِفَاقِهِ)).

فيا ترى هذا "الشخص المذكور" في كلام شيخ الإسلام؛ هل هو السابق بالخيرات أم المقتصد أم الظالم لنفسه؟!

نعم إطلاق اسم (ولي الله) أو (أولياء الله) على "الظالم لنفسه" لم يرد في الكتاب والسنة، لأن هذا الاسم من الأسماء الممدوحة كاسم (المؤمن) و (الإيمان)، والظالم لنفسه إنْ لم يتب من ذنبه فهو مذموم؛ لكن كما أنَّ أهل الذنوب يدخلون في خطاب (يا أيها الذين آمنوا) من حيث مطلق الاسم كذلك يدخلون في خطاب أولياء الله من حيث مطلق الاسم، قال العلامة ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ في [شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥٠٦-٥٠٨]: ((والوَلاية أيضاً نظير الإيمان، فيكون مراد الشيخ: أنَّ أهلها في أصلها سواء!، وتكون كاملة وناقصة، فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾[يونس: ٦٢ – ٦٤]، فـ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾ منصوب على أنه صفة أولياء الله، أو بدل منه، أو بإضمار أمدح، أو مرفوع بإضمار "هم"، أو خبر ثان لـ"إن"، وأجيز فيه الجر بدلاً من ضمير عليهم؛ وعلى هذه الوجوه كلها: فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث. وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابه ومساخطه؛ ليست بكثرة صوم ولا صلاة ولا تملق ولا رياضة. وقيل: الذين آمنوا مبتدأ، والخبر: لهم البشرى، وهو بعيد، لقطع الجملة عما قبلها وانتثار نظم الآية. ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان... إلى قوله: وأما أولياء الله الكاملون فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ الآية، والتقوى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾، إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾[البقرة: ١٧٧]. وهم قسمان: مقتصدون، ومقربون. فالمقتصدون: الذين يتقربون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح، والسابقون: الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض)).

وقال العلامة الشيخ د. صالح الفوزان حفظه الله في [التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية ص٨٩-٩٠]: ((فالمؤمنون كلهم أولياء الله، يعني: أحبابه!، فالله يحب المؤمنين، ويحب المتقين، ويحب المحسنين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، كما أنه يبغض الكافرين، ويبغض الفاسقين، فالله يحب ويبغض على الأعمال. فكل مؤمن يكون ولياً لله، وتتفاضل الولاية، بعضهم أفضل من بعض، قال جل وعلا: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ٦٣﴾[يونس: ٦٢ – ٦٣]، فمن الناس من ولايته مع الله تامة، ومنهم من ولايته مع الله ناقصة، ومنهم من هو عدو لله بعيد عن الله سبحانه وتعالى. فكل مَنْ فيه إيمان وتقوى فهو ولي الله، ولكن الولاية تتفاضل بحسب الأعمال، فمنهم من ولايته كاملة، ومنهم من هو ولي من وجه: وهو المؤمن الفاسق؛ ولي لله بطاعته، عدو لله بمعصيته ومخالفته، ومنهم مَنْ هو عدو خالص كالكافر والمشرك)).

ثم أولياء الله هم درجات في الآخرة بعد دخولهم الجنة؛ قال شيخ الإسلام في كتابه [الفرقان ص١٣٥]: ((والجنة درجات متفاضلة تفاضلاً عظيماً، وأولياء الله المؤمنون المتقون في تلك الدرجات بحسب إيمانهم وتقواهم)).

وأما استبعاد د.الرحيلي أن يدخل أهل الكبائر الجنة ابتداء كما في ص ١٤ حيث قال: ((وإما أن يُقال على التقدير الثاني: أنَّ الظالمين لأنفسهم - بإرتكاب الكبائر والفواحش - يدخلون الجنة ابتداء؛ إذ هم من الأولياء الموعودين بما تقدَّم ذكره في الآيات السابقات؛ وهذا هو حقيقة قول غلاة المرجئة، أنَّ عصاة المؤمنين بالجنة))، ففيه إيهام لأنه مجمل!، وقد يفهم منه القارئ أنَّ أهل الكبائر كلهم لا بدَّ من دخولهم النار!، وأنه لا يسلم أحدٌ منهم منها!، وهذا خلاف معتقد أهل السنة؛ الذين يعتقدون أنَّ أهل الكبائر قد يغفر الله لهم فيدخلون الجنة ابتداءاً كحال صاحب البطاقة، وقد يُعذَّبون في النار ثم يخرجون منها ويدخلون الجنة انتهاءاً كحال المذكورين في أحاديث الشفاعة، وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في العقيدة الواسطية: ((وأما الشفاعة الثالثة: فيشفع فيمن استحق النار؛ وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم، فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها))، فبعض أهل الكبائر يدخلون الجنة ابتداء: إما برحمة الله

ومغفرته، وإما بشفاعة، وإما لما لهم من إخلاص وصدق وإنابة في توحيدهم وإيمانهم أو بحسنات ماحية.

- **المسألة الثانية: قول الشيخ عبيد بعد أن ذكر مراتب الدين الثلاثة [الإسلام والإيمان والإحسان]: ((فلا دين حتى تكتمل هذه المراتب عند العبد))**

فزعم د.الرحيلي أنَّ هذا النفي موهِم لنفي أصل الدين في حق العبد الذي لم يحقق هذه المراتب؛ وأنه يستوجب تكفير الأمة إلا مَنْ رحم الله!؛ لضعف الكثير منهم عن تحقيق هذه المراتب، وبيَّنَ د.الرحيلي أنَّ هذا النفي لا يصح سواء قُصِد به أصل الدين أو كماله الواجب أو المستحب!، ثم قال ص١٧: ((هذا الإطلاق لا يصح بأي وجه من الوجوه))!.

نقول: يا د.إبراهيم ما تقول إذن في كلام الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ كما في [مجموع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ١٠/ ٣٧] لما قال: ((إنَّ هذه الموضات التي ترد على البلاد هي ضرر على اقتصادنا وضرر على ديننا، تكون المرأة فكرها دائماً في هذه الموضات؛ ما الذي أتى اليوم؟! وما الذي سيأتي غداً؟! فيضيع الدين كلَّه من أجل هذا اللباس الذي بعضه لا يجوز شرعاً!؛ لذلك أنصح رجالنا المؤمنين أن ينتبهوا لهذا الأمر، وأن يعلموا أنَّ أعداءهم أعداء حقيقيون))؟!

هل ضياع الدين هنا يستوجب التكفير؟!

ويكفي في رد ما تقدَّم من كلام د.الرحيلي؛ ما أخرجه أحمد وغيره عن أنس رضي الله عنه قال: ما خطبنا رسول الله ﷺ إلا قال: ((لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له))، وأخرج أحمد أيضاً حديث: ((لا يستقيم إيمان عبد – وفي رواية: دين رجل - حتى يستقيم قلبه، و لا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه، ولا يدخل رجل الجنة لا يأمن جاره بوائقه)).

فهل نفي الدين هنا موهم فضلاً أن يكون غير صحيح؟!

أم أنَّ مَنْ لا عهد له أو ليس له لسان مستقيم لا يثبت له أصل الدين؟!

وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [منهاج السنة ١/ ١٣٨-١٣٩]: ((وعلى هذا فنقول: إذا نقص شيء من واجباته فقد ذهب ذلك الكمال والتمام، ويجوز نفي الإسم إذا أريد به نفي ذلك الكمال، وعليه أن يأتي بذلك الجزء إن كان ترك واجباً فعله أو كان ذنباً استغفر منه؛ وبذلك يصير من المؤمنين المستحقين لثواب الله المحض الخالص عن العقاب. وأما إذا ترك واجباً منه أو فعل محرماً فإنه يستحق العقاب على ذلك ويستحق الثواب على ما فعل، والمنفي إنما هو المجموع لا كل جزء من أجزائه...إلى قوله: وهكذا جاء النفي في كلام الله ورسوله كقوله ﷺ: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن" وقوله: "لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له"، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[الأنفال: ٢] سورة الأنفال، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [الحجرات: ١٥]، فإنَّ نفي الإيمان عمن ترك واجباً منه أو فعل محرماً فيه كنفي غيره...)).

والعجيب أنَّ د.الرحيلي نقل عن شيخ الإسلام رحمه نقلين اثنين لإثبات أنَّ النفي لا يكون إلا لترك واجب؛ ولو نظر القارئ في النقل الأول فإنه سيجد فيه حديث: "لا إيمان لمن لا أمانة له" ولم يكمله شيخ الإسلام نفسه لأنه يتكلَّم عن نفي الإيمان لا نفي الدين، ومعلوم أنَّ تكملة الحديث: ((ولا دين لمن لا عهد له))!، وأما النقل الثاني فقد اختار د.الرحيلي موضعاً ليس فيه هذا الحديث!، ولو رجع القارئ قبل سطر ونصف من كلام شيخ الإسلام في الموضع نفسه الذي نقل منه د.الرحيلي فإنه سيجد أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: ((ومثل الحديث المأثور: "لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له"، ومثل قوله ﷺ: "لا صلاة إلا بأم القرآن" وأمثال ذلك. [ثم من هنا نقل د.الرحيلي!] فإنه لا ينفي مسمى الاسم إلا لانتفاء بعض ما يجب في ذلك، لا لانتفاء بعض مستحباته....)).

فلا أدري هل أصبح د.الرحيلي يتحرَّج من ذكر هذا الحديث (كاملاً) في هذه المسألة المنتقَدة؛ لأنه يفضحه ويردَّ عليه؟! أم ماذا؟

أليس هذا هو البتر الذي اتهم به الشيخ عبيد حفظه الله – وهو بري منه –؟! صدق مَنْ قال: "رمتني بدائها وانسلت"!.

ثم أعجب ما يلاحظه القارئ في كلام د.الرحيلي في هذه المسألة أنه خلط ما بين نفي الكمال الواجب ونفي الكمال المستحب، وجعلهما شيئاً واحداً في كلامه، وأنكر أن يكون النفي يتوجَّه إلى أحدهما؛ لأنَّ الإيمان لا يُنفى على ترك مستحب؛ قال د.الرحيلي ص١٦: ((أما نفي الكمال الواجب فلا يصح عمن لم يحقق مراتب الدين الثلاث على وجه الكمال؛ فإنَّ هذه المراتب كما تقدم تشتمل على كل المشروع بمرتبتيه الواجب والمستحب، ولو لم يأت العبد بشيء من المستحبات فلا يصح نفي الإيمان عنه، إذ الشعب المستحبة لا تدخل في مسمى الإيمان الواجب الذي يُنفى الإيمان بترك شيء منه. وكذا لا يصح نفي الإيمان عمن لم يكمل مراتب الدين الثلاث بقصد نفي الإيمان المستحب؛ لأنَّ الإيمان لا يُنفى على ترك مستحب؛ ولكن قد يعبِّر عمن قصَّر بالكمال المستحب بأنه مقصِّر في ذلك، لا أن يُنفى عنه الإيمان بهذا القصد)).

ويظهر أنَّ د.الرحيلي ضرب مثلاً بـ(المستحبات) في الإيمان الواجب والإيمان المستحب ليصح له إنكاره على الشيخ الجابري!، وغفل أنَّ الإيمان الواجب يشتمل على (الواجبات) أيضاً؛ فإذا قصَّر العبد فيها نفى الشارع الإيمان عنه، والشارع ينفي الإيمان لعدم كماله الواجب، والأمثلة على ذلك في الشرع كثيرة جداً لا تخفى على أدنى طالب علم سلفي!.

وأعجب من ذلك؛ أنَّ د.الرحيلي استعمل التفريق بين نفي الأصل وبين نفي الحقيقة الكاملة لما كان يدافع عن نفسه كما في ص٦٣ حيث نقل كلام الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ في كتابه الإيمان، ولكن تجاهل هذا التفريق لما انتقد الشيخ الجابري هنا!، فهكذا ليكن الإنصاف - الذي يطلبه د. الرحيلي - وإلا فلا؟!!.

ثم بيَّن د.الرحيلي بعد هاتين المسألتين المنتقدة على الشيخ عبيد: أنَّ الشيخ عبيداً جنح في الأولى إلى جانب التهاون والتقصير الذي قد يرجع إلى شبهة المرجئة!، وفي الثانية جنح إلى جانب التشديد والغلو الذي قد يرجع إلى شبهة الوعيدية!. أليس هذا نبز وغمز بالتضليل يا د.إبراهيم؟!

فكيف تنتقد الشيخ عبيداً بهذا الوصف - وهو لم يضلك! - بهذا الأمر؟!

ثم عقَّب د.الرحيلي: ((وأنا أسلك مع الشيخ مسلك أهل السنة مع المخالفين لهم في الاجتهاد من إخوانهم؛ فلا أبدِّع ولا أضلل مخالفاً لي من أهل السنة لخطئه في الاجتهاد، وإن سلك غير هذا المسلك في معاملته لي)).

فلا أدري هل الجنوح إلى شبهات المرجئة والخوارج من مسائل الاجتهاد؛ حتى يُقال مثل هذا الكلام؟!!

- **المسألة الثالثة: وصف الشيخ عبيد للمسلمين في هذا الزمان: أنهم لو غربلوا لوجدوا أنهم لم يجتمعوا إلا على لفظ لا إله إلا الله محمد رسول الله دون المعنى والعمل**

فعدَّ د.إبراهيم الرحيلي ذلك منه طعناً في المسلمين، وأنه يقتضي تكفيرهم، وأنَّ هذا شبيه بتكفير سيد قطب للمسلمين والحكم عليهم بالردة!؛ لأنَّ مَنْ لم يعمل بمقتضى كلمة التوحيد ليس مسلماً، ثم زعم أنَّ الشيخ عبيداً إن قصد الذين يتلفظون بكلمة التوحيد ولم يعرفوا معناها ولم يعملوا بمقتضاها فهؤلاء ليسوا مسلمين؛ فكيف يحكم عليهم بالإسلام؟!

وليس الأمر كما شغَّب فيه د.إبراهيم؛ وإنما يتكلَّم الشيخ عبيد حفظه الله عن بطلان قاعدة الإخوان المسلمين "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"، وبيَّن فسادها، ولم يذكر ذلك د. الرحيلي ولم يشر إليه بالنقل!، فدلَّل الشيخ عبيد حفظه الله على فساد هذه القاعدة بما يرى الناظر من واقع المسلمين اليوم، فكلهم ينتسبون إلى الإسلام ويلهجون بالشهادتين بألسنتهم، لكنَّ الكثير منهم لا يفهم معناها أو لا يعمل بمقتضاها، فالدعوة إلى اجتماعهم - مع حالهم هذا، واختلافهم في الأصول والفروع - يدخل في قوله تعالى: ((بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ)).

فالشيخ عبيد حفظه الله يتكلَّم عن المنتسبين إلى الإسلام سواء بحق أو بباطل، وسواء كانوا معذورين بجهلهم أو غير معذورين، ولهذا ذكر ثلاث طوائف منهم: أهل السنة المحضة والتوحيد الخالص، والرافضة القبورية، والصوفية الحلولية، كما هو ظاهر في النقل الذي ذكره د.الرحيلي

نفسه!، فهؤلاء لا يوجد قاسم مشترك بينهم يجمعهم إلا التلفظ بكلمة التوحيد دون المعنى والعمل، وهذا حق لا يجادل فيه إلا جاهل أو مكابر.

وإليكم نص عبارة الشيخ عبيد حفظه الله كما في كتابه [تنبيه ذوي العقول السليمة إلى فوائد مستنبطة من الستة الأصول العظيمة ص٨٠]: ((وأما اليوم فقد جدَّ على الساحة بلايا أظن لو أنَّ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ كان حياً لعدها طواغيت جديدة؛ منها: "المصلحة"، المصلحة تقتضي أن يبقى كل إنسان على ما هو عليه، ولا يعدل أحد عن رأيه مادام الجميع مسلمين، كلٌّ له اجتهاده، ولهذا قال قائلهم: "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"، لو غربلتَ المسلمين غربلة ونخلتهم نخلاً لوجدتَ أنهم لم يجتمعوا إلا على لفظ "لا إله إلا الله محمد رسول الله"!، يعني لو عملتَ منظاراً صحيحاً لواقع المسلمين لوجدتهم فقط مجتمعين على ماذا؟ لوجدتهم مجتمعين على "لا إله إلا الله" لفظاً دون المعنى والعمل؛ فمنهم القبوري، وفيهم الرافضي، ومنهم الصوفي الحلولي إلى غير ذلك، فإذاً على هذه المقولة الخبيثة: يكفي قول "لا إله إلا الله محمد رسول الله"!، فالصوفي الحلولي الذي يقول: "ما في الجبة إلا الله"!!، "والرب عبد والعبد رب ... ليتَ شعري مَنْ المكلَّف؟"!!!، وكذا الرافضي والقبوري؛ على حد سواء، لا فرق بينهم وبين المسلم السني خالص التوحيد!، لأنَّ الكل مجمعون على قول "لا إله إلا الله"لفظاً!)).

قلت:

فأين وجه الإنكار؟!

- **المسألة الرابعة: قول الشيخ عبيد: ((''يحبونه'' هذا المحبة محبة العباد لله قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، إذاً هي الإيمان، يقولون بألسنتهم ويعملون بجوارحهم ويعتقدون ذلك بقلوبهم))**

فأنكر د.الرحيلي هذا الكلام، وزعم أنَّ تعريف المحبة بهذا يقتضي أنَّ محبة العباد لله مرادفة للإيمان من كل وجه، ثم أبطل ذلك لكون المحبة شعبة قلبية وإنْ كان لها لوزام تظهر على اللسان

والجوارح، لكن قول اللسان وعمل الجوارح ليس داخلاً في مسمى المحبة، ثم قال: إنَّ أصل الإيمان ينتفي بانتفاء المحبة بخلاف الإيمان فإنَّ له شعباً لا ينتفي الإيمان بانتفاء بعضها.

وهذا الإنكار غريب جداً؛ فإنَّه لا يخفى على أحد أنَّ المحبة شعبة قلبية، فهل يخفى هذا على مثل العلامة الشيخ عبيد حفظه الله؟!

والشيخ عبيد ليس في معرض التعريف لهذه الشعبة، وإنما هو في معرض تفسير قوله تعالى: "يحبهم ويحبونه"، فأراد إفهام القارئ أنَّ المحبة ليست مجرد دعوى، وإنما لها لوزام تظهر على اللسان والجوارح، فيلهج العبد الصادق في محبته بذكر الله وتسبيحه وتعظيمه ويعمل بأمره ويجتنب نهيه، وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في [التحفة العراقية ص٥٩]: ((محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الإيمان وأكبر أصوله وأجل قواعده؛ بل هي أصل كل عمل من أعمال الإيمان والدين، كما أنَّ التصديق أصل كل قول من أقوال الإيمان والدين. فإنَّ كل حركة في الوجود إنما تصدر عن محبة: إما عن محبة محمودة، أو عن محبة مذمومة، كما قد بسطنا ذلك في "قاعدة المحبة من القواعد الكبار"، فجميع الأعمال الإيمانية الدينية لا تصدر إلا عن المحبة المحمودة. وأصل المحبة المحمودة هي محبة الله سبحانه وتعالى إذ العمل الصادر عن محبة مذمومة عند الله لا يكون عملا صالحاً؛ بل جميع الأعمال الإيمانية الدينية لا تصدر إلا عن محبة الله، فإنَّ الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه)) وقال ص٧٦: ((فإتباع سنة رسوله ﷺ وإتباع شريعته باطناً وظاهراً هي موجب محبة الله؛ كما أنَّ الجهاد في سبيله وموالاة أوليائه ومعاداة أعدائه هو حقيقتها))، فجعل شيخ الإسلام رحمه الله الجهاد في سبيل الله والولاء والبراء هو حقيقة المحبة، والجهاد قد يكون باللسان وقد يكون بالجوارح وقد يكون بالقلب، وقد يكون بها جميعاً.

♦ **المسألة الخامسة: رفع جماعة من الأنبياء إلى السماء**

ذكر الشيخ عبيد الجابري حفظه الله أنَّ الله عز وجل اختصَّ نبينا محمداً ﷺ من باقي الأنبياء والمرسلين بالعروج إليه حتى جاوز سدرة المنتهى، ثم عقَّب بعد ذلك بأنَّ جماعة من الأنبياء منهم عيسى عليه السلام رفعه الله إلى السماء وهو حي وسينزل في آخر الزمان، ثم ذكر آدم وإبراهيم

وموسى وهارون ويحيى عليهم السلام، فقال: ((هؤلاء رفعوا إلى السماء لكن الظاهر أنه بعد موتهم؛ لأنَّ النبي ﷺ لقيهم في السماء)).

فجاء د.الرحيلي متعقباً زاعماً أنَّ الشيخ عبيداً يتبنى قولاً لم يُسبق إليه، وهو أنَّ هؤلاء الأنبياء رفعوا إلى السماء بأبدانهم، ثم قال ص٢١: ((وهذا ظنٌّ خاطئ وتقرير باطل لم يسبق إليه؛ وإنما رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم، وأما الأبدان نفسها فهي منعمةٌ في الأرض وقد حرمها الله على الأرض)).

ويكفي في رده؛ أنَّ القارئ لو بحث عن كلمة (بأبدانهم) في كلام الشيخ عبيد فإنه لن يجدها!!، وإنما هي من كيس د.الرحيلي أضافها - بقصد أو بغير قصد - إلى كلام الشيخ عبيد!، والشيخ عبيد حفظه الله ذكر أنَّ النبي ﷺ التقى بهؤلاء الأنبياء في السماء؛ وهذا يقتضي كما هو ظاهر النص أنهم رفعوا إليها؛ ولم يخض في شيء لم يرد به الدليل؛ لم يقل رأى الأجسادهم المدفونة ولا قال رأى أرواحهم التي في صور أبدانهم؛ فهل مثله يُنكر عليه بكلام شيخ الإسلام الذي نقله الرحيلي ورجَّح فيه القول الثاني؟!!

ثم أين الدليل والإجماع في مثل هذه المسألة حتى تصح دعوى أنَّ الشيخ عبيداً خالفهما؟!

وقد قال العلامة ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه [فتح الباري ٢/ ٣١٧]: ((والذي رآه في السماء من الأنبياء عليهم السلام إنما هو أرواحهم، إلا عيسى فإنه رفع بجسده إلى السماء. وقد قال طائفة من السلف: أنَّ جميع الرسل لا يتركون بعد موتهم في الأرض أكثر من أربعين يوماً، ثم ترفع جثثهم إلى السماء؛ روي ذلك عن ابن المسيب وعن عمر بن عبدالعزيز وأنه قال: "وأخبرني بذلك غير واحد ممن أدركته"، فعلى هذا يكون المرئي في السماء أشخاصهم كما كانوا في الأرض)).

فماذا سيقول بعد هذا مدَّعي الإجماع؟!

- **المسألة السادسة: تصويب مقولة تأخذ كلمة الحق ولو قالها المبتدع أو الكافر أو الشيطان من غير أن يُطلب العلم عندهم**

عدَّ د.الرحيلي أنَّ تصويب هذه المقولة تقرير خطير ومصادم ومشاق لكثير من النصوص التي تنهى عن إتباع خطوات الشيطان والتي تبين أنه لا يأمر إلا بالفحشاء والمنكر، وأنَّ له طرقاً في التلبيس والتزيين وله أساليب في الوسوسة بالباطل، فدعوى أنَّ الشيطان قد يأتي بالحق وأنه يقبل منه الحق دعوتان باطلتان كما صرح بذلك الرحيلي!، بل عدَّ قبول هذه القاعدة يستلزم تكذيب رب العالمين!. ثم عرَّج على استدلال الشيخ عبيد بحديث: ((صدقك وهو كذوب))، بأنه حادثة عين وإنما عرفنا صدقه بالوحي، وأما مع عدم الوحي فلا يأمن أن يكون ما أظهره الشيطان في قالب الحق هو من تزيينه للباطل.

والجواب عنه: أنَّ الشيخ عبيداً حفظه الله ما قال: يُقبل ما أظهره الشيطان بقالب الحق بعد انقطاع الوحي حتى يسلم لك الاعتراض يا د.إبراهيم!، وإنما كان السؤال عاماً: هل يقبل الحق من الشيطان، والجواب نعم، واستدل الشيخ عبيد بحديث ((صدقك وهو كذوب))، فمن أين فهمتَ يا د.إبراهيم أنَّ الشيخ عبيداً يقبل ما أظهره الشيطان بقالب الحق بعد انقطاع الوحي؟! أليس هذا أيضاً من كيسك؟!. ثم لو قال شيطان متلبِّساً بإنسان أو طاف به في منامه وأخبره بأمر قد دلَّ الشارع الحكيم عليه، هل يُقال في هذا: أنه أمر بالفحشاء والمنكر؟! أو هذا كذب وتزيين بالباطل؟! أم يُقال: صدق في هذه وهو كذوب؟!، لا أظن أنَّ جوابك سيكون الأول والثاني، فمقياس معرفة أنَّ ما قاله الشيطان هل هو حق أم باطل هو الشارع الحكيم.

والشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة، والمنافق قد يقول كلمة الحق، فالحق يؤخذ ممن جاء به؛ قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله في [المقترح ص١١٧]: ((أنت تأخذ الحق ممن جاءك، النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقرَّ الشيطان على كلمة الحق، لما قال الشيطان لأبي هريرة: "إنك إذا قرأت آية الكرسي عند نومك لا يقربك شيطان"، قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لقد صدقك وهو كذوب"، وفى سنن النسائي بسند صحيح عن قتيلة امرأة من جهينة أنّ يهودياً أتى النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: "إنكم تندِّدون، وإنكم تشركون؛

تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: وربِّ الكعبة، ويقولون: ما شاء الله ثم شئت، فالمسلم يقبل الحق ممن جاء به)).

وقال معالي الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في [شرح مسائل الجاهلية]: ((والواجب أن ننظر إلى الحق مجرداً عمَّن أتى به، فربما يأتي بالحق شيطان، كما علَّم أبا هريرة رضي الله عنه، الشيطان علَّمه دعاء معروفاً لا يزال كل منا يدعو به، وإنما علَّم أبا هريرة شيطان، كما قال النبي ﷺ لأبي هريرة بعد أن ذكر له ما قال: "صدقك وهو كذوب". فإذن يُنظر إلى الحق، وتكون غاية المؤمن طلب الحق، ومَنْ جاء به فهذا لا يهم، من جاء به ليس بمقصود، قد يجيء به الصغير، قد يجيء به الضعيف، قد يجيء به المولى، قد يجيء به الرفيع، قد يجيء به من لم يكن عنده جاه، ونحو ذلك. المقصود أن يكون الحق إذا جاء به جاءٍ أن يكون مقبولاً دون نظر في حال مَنْ جاء به؛ يعني من حيث رفعته ووضاعته. لكن تارة تلتبس هذه المسألة بما إذا كان الذي يجيء به من أهل البدع من أهل الأهواء ونحو ذلك، هذا له مقام آخر)).

ثم ختم د.الرحيلي هذه الانتقادات بقوله ص٢٦: ((فهذه بعض المسائل التي أخطأ فيها الشيخ عبيد، وهي كما يرى القارئ مسائل عقدية قد خالف فيها الأدلة والإجماع، وهي مما جاء مسطوراً في كتبه!، وليست من الكلام المرتجل الذي قد يُحمل على سبق اللسان)).

قلتُ:

أما دعوى أنَّ الشيخ الجابري قد أخطأ في هذه العبارات فغير مسلَّم بها، وقد تبين للقارئ مدى مصداقية هذه الدعوى مما تقدَّم.

وأما دعوى مخالفة الشيخ الجابري الأدلة والإجماع في مسائل عقدية:

فلا ندري حقاً أين المخالفة العقدية؟! وما وجهها؟

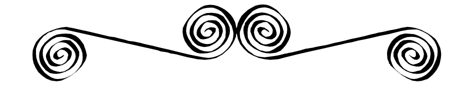
وأين الأدلة عليها؟!

أم أين الإجماع فيها؟!!

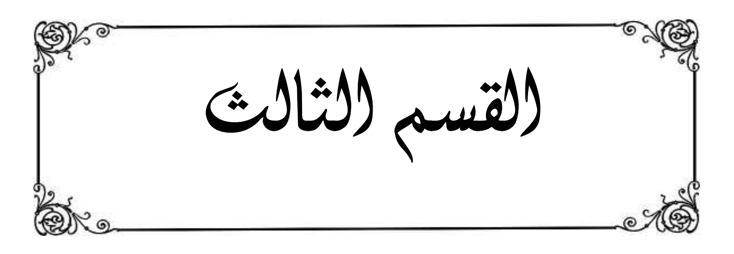
ثم يا د.إبراهيم إذا خالف الشيخ عبيد حفظه الله في مسائل عقدية ثابتة بالنص والإجماع؛ ألا يعد هذا منك غمز بالتضليل والزيغ؟ ومعلوم أنَّ مخالف الإجماع من أهل الزيغ والضلال!؛ بل في تكفيره قولان!!، والغريب أنَّ د.الرحيلي في رده هذا كثيراً ما ينسب الشيخ الجابري إلى مخالفة الإجماع بغير بينة ولا برهان وإنما بالتجني والإلزام الباطل!.

وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ [منهاج السنة ٨/ ٢٥٠]: ((فإنَّ السلف كان يشتد إنكارهم على مَنْ يخالف الإجماع، ويعدُّونه من أهل الزيغ والضلال))!.

وما أحسن ما قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على الأخنائي لما ادَّعى الإجماع – ولم يكن أهلاً لذلك – فقال: ((إنما يُقبل قول مَنْ يدَّعي أنَّ غيره يخالف الإجماع إذا كان ممن يعرف الإجماع والنزاع!؛ وهذا يحتاج إلى علم عظيم يظهر به ذلك، لا يكون مثل هذا "المعترض" الذي لا يعرف نفس المذهب الذي انتسب اليه!، ولا ما قال أصحابه في مثل هذه المسألة التي قد افترى فيها وصنَّف فيها!؛ فكيف يعرف مثل هذا إجماع علماء المسلمين مع قصوره وتقصيره في النقل والاستدلال؟!)).







رد د.الرحيلي على العنوان وتوطئة الشيخ الجابري (ص٢٧-٣٦)

أطال د.الرحيلي في صفحتين ونصف الكلام عن عنوان مقال الشيخ عبيد [تحذير المحب الرفيق من بنيات الطريق]، وعن مصداقيته للواقع، وفرَّق بين نصيحة المحب الرفيق وبين التحذير من المخالف؛ فالأول لابُدَّ فيه من النصح سراً وعدم الإعلان في الرد، ولابُدَّ فيه من إيصال نسخة للمنصوح، والثاني لا يُشترط فيه ذلك، ثم بيَّن أنَّ مقال الشيخ عبيد هو في ظاهره نصيحة لكنه لم يسلك فيه مسلك النصيحة!، وأنَّ من هدي السلف عدم التخطئة إلا بعد مراجعة المخطئ ومباحثته ومناظرته!، وأنَّ الشيخ عبيداً مرة يخاطب القراء في مقاله ومرة يخاطب المنصوح؛ وعدَّ د.الرحيلي أنَّ ذلك من الاضطراب!.

والجواب عنه:

أنَّ التحذير من الأخطاء لا يُشترط فيه إيصال نسخة للمخطئ قبل النشر والإعلان، ولا يُشترط فيه أن يكون سراً كما تقدَّم من كلام الشيخين ابن باز والألباني رحمهما الله، وبخاصة إذا غلب على ظنِّ الناصح المحذِّر من قرائن وأحوال معينة أنَّ المخطئ لا يتقبَّل النصح ولا يتجاوب معه، بل يعرض عنه ويتجاهله، وقد يستهزئ ويسخر منه ويحتقر صاحبه!، فمثل هذا لا يقول عاقل: الواجب إيصال نسخة له قبل النشر!. والغريب أنَّ د.الرحيلي قد نوصح من قبل الشيخ عبدالله البخاري حفظه الله، ولم يتجاوب معه؛ بل عاند وكابر، وأطلعه بعض العلماء على مخالفات المأربي الواضحة ولا زال لا يقبل تبديعه ويُنكر على مَنْ يُبدِّعه، ولا أظن أنَّ د.الرحيلي غير مطلع على مخالفات الحلبي ومقالاته التي أصَّل فيها القواعد الفاسدة والأصول الباطلة، ومع هذا لا زال يصاحبه ويجالسه ويدافع عنه ويجادل، بل قد صدر منه ما يوافق تلك الأصول والقواعد!، فمثله قد يغلب على الظن عدم تجاوبه للنصح، ولعلَّ بسبب ذلك نشر الشيخ الجابري حفظه الله مقاله نصيحة

لله ولعموم الناس، ولأنَّ كلام د.الرحيلي منتشر بين كثير من الشباب من غير نكير. ولعله حفظه الله لطَّف العبارة في العنوان ليكون أرجى في قبوله لأنه من رفيق محب وليس من عدو مبغض.

وأما وصف د.الرحيلي لنفسه أنه من المشتغلين بالعلم والتدريس وله مؤلفات ودروس مسجَّلة أثنى عليها العلماء، وأنَّ كلامه قد سمع به العلماء ولم يُنكروه، وسمعه آلاف من طلبة العلم وتلقوه بالقبول، ثم وصف الشيخ الجابري بأنه مشتغل بالتنقيب عن الأخطاء وتصيد الزلات وجمعها منتزعة مبتورة من الكتب والأشرطة، ثم المبالغة في الذم والتجريح، وأنه عليه أن يتهم فهمه ويحسن الظن بما سكت عنه العلماء؛ ثم قال متسائلاً: ((فمن أولانا ببنيات الطريق؟!)).

وجوابه: أنَّ كلامه هذا اشتمل على مدح النفس والتفاخر من جهة؛ مع ما فيه من دعوى عريضة لا برهان عليها من أنَّ العلماء سمعوا كلامه فلم ينكروه!!؛ ولو كان الأمر كذلك لطال رده ولعجزت عن الجواب فهل من مدكر؟!، واشتمل على الانتقاص وإساءة الظن بالشيخ الجابري من جهة أخرى!، بل هو من الظلم البيِّن لمن أهدى إليه عيوبه ودلَّه عليها، فكان الواجب على د.الرحيلي أن يشكر الشيخ الجابري على تنبيهه على تلك الأخطاء وأن يرجع عنه، لكنه قابل الإحسان بالإساءة، وقابل النصيحة بالظلم وسوء الظن.

وأما ملاحظات د.الرحيلي الكثيرة - مع خلوها عن الفائدة! - على توطئة مقال الشيخ الجابري وبيان أسبابه كتابته؛ فكأننا في قاعة مناقشة رسالة ماجستير أو دكتوراه!، بحيث يُحاسَب الطالب فيها على كل كلمة سطرها في العنوان والمحتوى من جهة اختيارها ومناسبتها ومحلها ومصداقيتها!، والإكثار من ذلك في الردود يدخل من باب الحشو الفارغ والكلام الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، ووقت القارئ أثمن من أن يضيع فيه فضلاً عن الجواب عنه.

ولو أنَّ د. الرحيلي ركَّز على المسائل المهمة في رده وترك الإطالة بما لا جدوى فيه لكان أحرى أن يكون رده علمياً، لكنه لم يفعل ذلك حتى خرج الكتاب بحجم كبير نسبة إلى ما فيه من المسائل المتنازع فيها معه!.

وقد خلص د.الرحيلي من ملاحظاته هذه بالقول ص٣٢: ((ولقد اطلعتُ على ما كتبَ وسطَّر فذهلتُ لما في هذه الكتابة من أوهام وشبه تصل إلى حد عدم فهم الكلام المنتقَد ومراد المتكلِّم

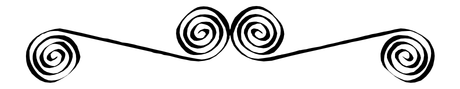
منه أصلاً، وعدم القدرة على ضبط الاستدلال لما يريد. وقد اتصل عليَّ الكثير من طلاب العلم وهم في غاية العجب من هذه الكتابة؛ حتى أنَّ بعض مَنْ يُحسن الظن بالشيخ شكك في كون الشيخ كتبها بنفسه)).

ووصفُ د.الرحيلي للشيخ الجابري حفظه الله بوصفين معيبين – مما يدل على ما يُكنِّه في نفسه على الشيخ – عدم فهم الكلام!، وعدم القدرة على ضبط الاستدلال لما يريد!، هذا في غاية الانتقاص والتحقير، وكان الواجب على مثله وهو الذي يدعو إلى الأدب والاحترام والتلطف في الرد وحفظ مكانة المردود عليه أن يحترم الشيخ ولا يصفه بهذه الأوصاف التي لا تليق وبخاصة وهو في مقام والده؛ وإن استنكر ذلك!. ولو أنَّ القارئ نظر إلى رده من جهة، وإلى مقال الشيخ الجابري، وقارن بينهما؛ لوجد الشفقة والتلطُّف في اختيار العبارت في مقال الشيخ الجابري، بينما يجد التفاخر ونظرة العلو من جهة، والانتقاص ونظرة الدون من جهة في رد الرحيلي، فأيهما أولى أن يوصف أنَّ عنوانه يخالف واقعه؟!

وكون الشيخ الجابري قد ذكر في أحد أسباب كتابته للتحذير أنه لم يعلم حتى الساعة أحداً من أهل العلم كشف أخطاء الرحيلي، وأنه يخشى على طلاب العلم الذين يأخذون من د.الرحيلي أن يغتروا بهذه الأخطاء ولهذا كتب هذا التحذير؛ فإذا بالرحيلي يجعل ذلك اعترافاً من الشيخ الجابري أنه لم يسبق بهذا النقد من أحد من أهل العلم وطلبته، وأنَّ كلامه لا غبار عليه لأنه اطلع عليه العديد من طلبة العلم ولم يُنكروه، وهذا نقضٌ غريب، لأننا لا نعلم أنَّ أحداً من أهل العلم المعتبرين قد اطلع على هذه الأخطاء وسكت عنها، وأما طلبة العلم الذين يدرسون على د.الرحيلي في الجامعة الإسلامية – وكثيراً ما يتترس بهم – فلا نعلم خبرهم ولا مستواهم ولا منهجهم!، وليسوا هم على درجة واحدة من الفهم، فلا يُمكن اعتبار قولهم على فرض أنهم اطلعوا على أخطاء الرحيلي وسكتوا عنها.

ثم لو كان كل الطلاب قد وافقوك عليها ولم يعترض عليك أحدٌ منهم، فكيف وصلت هذه العبارات إلى الشيخ عبيد حفظه الله؟!

لقد تنبَّه إلى أخطائك يا د.إبراهيم طلبة علم ذوو بصيرة وفطنة فاستنكروا أقوالك تلك كما استنكروا غيرها، فعرضوا بعضاً منها على الشيخ عبيد، فكانت نصيحته التي لم تعرف قدرها بعد!.





القسم الرابع

رد د.الرحيلي على انتقاد الشيخ الجابري في العبارة الأولى (ص٣٦-٥١) حول [إثبات اختلاف أهل السنة في أصول الدين]

نقل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى عبارة د.الرحيلي وهي قوله: ((لكن هنا مسالة أخرى مقررة عند أهل العلم: إنَّ أهل السنة قد يحصل بينهم خلاف؛ وهذه مسألة لا ينكرها من كان له حظ من العلم، أنه حصل خلاف واختلاف سواء في مسائل أصول الدين أو المسائل العملية))، وردَّها بالنقول الواضحة عن العلماء قديماً وحديثاً.

فشنَّع د.الرحيلي في رده هذا على رد الشيخ عبيد، وذكر عدة وجوه في ذلك لا طائل تحتها إلا التفريق بين الصحابة وبين أهل السنة كما في ص٣٨-٣٩ قال: ((كلامي في حكاية الاختلاف بين أهل السنة عموماً، وكلام الدكتور عبدالله - [أي: الشنقيطي] - في حكاية اختلاف الصحابة، ولا يخفى على طالب علم الفرق بين حكاية اختلاف الصحابة واختلاف أهل السنة))، وكذلك ص٤١ و ص٤٧ !، فنفى د.الرحيلي اختلاف الصحابة في مسائل العقائد، أما أهل السنة والسلف الصالح فقد اختلفوا في ذلك، وذكر جملة من الصور التي تدل على وقوع مثل تلك الاختلافات العقدية بين أهل السنة، وذكر كلام بعض العلماء في إثبات الخلاف في بعض المسائل العقدية، ثم قال في خاتمة هذه الصور ص٤٦: ((إلى غير ذلك من مسائل الاعتقاد التي حكى فيها العلماء اختلاف السلف ومن بعدهم من الأئمة، وإنما ذكرتُ هنا أمثلة، وإلا فالمسائل الجزئية التي اختلف أهل السنة أكثر من ذلك، والقصد هنا: إثبات هذا النوع من الاختلاف)).

ثم بدأ يُصدِّع ما بناه أولاً ونفاه من عدم وقوع الاختلاف بين الصحابة في مسائل الاعتقاد فقال ص٤٧: ((والذي يظهر لي بعد التدقيق في أقوال العلماء: أنَّ إطلاق القول باختلاف الصحابة

أو السلف له وجه صحيح، وإطلاق القول بعدم اختلافهم في مسائل الاعتقاد له وجه صحيح أيضاً باعتبار آخر؛ وهذا يرجع إلى اعتبارين: نوع هذه المسائل، والآخر الحال التي ذُكر فيها هذا الإطلاق...))، وفي الاعتبار الأول فرَّق بين الأصول العامة لاعتقاد أهل السنة - وصرَّح أنه لم يقع فيها خلاف بين الصحابة ولا بين السلف وأهل السنة من بعدهم - وبين المسائل الجزئية المتفرعة عن تلك الأصول وقد وقع فيها الخلاف بينهم، واعتبر د.الرحيلي هذا التفريق هو التحقيق المتين الذي تعقد عليه الخناصر وتشد لطلبه الرحال، وقال: إنما يعرف هذا التحقيق وهذه الدرر مَنْ عرف قدر العلم وثمرة السبر لمسائله من أفواه الرجال وبطون الكتب!، ويَقصر عنه مَنْ حظه من العلم أطراف المسائل!؛ خاصة إذا اقتحم في الخوض فيها مَنْ هو بعيد عن هذا الفن العزيز من العلم وبضاعته فيه مزجاة!!، فكم لاقت الأمة من هؤلاء الأنصاف؟! فلا هم عرفوا جهلهم فأمسكوا!، ولا بلغوا غاية التحقيق فنفعوا وانتفعوا!.

والجواب عنه:

إنَّ على تقريره هذا عدة ملاحظات:

الأولى: أنه بلغ أعلى مراتب الافتخار في مدح نفسه والإعجاب بها، بينما بلغ أعلى مراتب الانتقاص في ذم الشيخ الجابري حفظه الله كما هو ظاهر، فأين الأدب والتلطف والاحترام في الرد والنقد الذي يتظاهر به ويدعو إليه؟!

الثانية: دعوى التفريق بين الصحابة والسلف الصالح وأهل السنة لا دليل عليها، فبعد أن وقعت الفتنة وافترقت الأمة وخرجت الخوارج كان أهل السنة والجماعة هم الصحابة، وأهل البدعة والفرقة هم الخوارج، والصحابة هم رأس السلف الصالح، فمَنْ سعى إلى التفريق بين هذه المسميات فقد أتى أمراً حادثاً.

الثالثة: أنَّ ذكر عدة أمثلة وصور لبيان اختلاف السلف وأهل السنة في مسائل الاعتقاد ليس مسلكاً سلفياً، وإنما يقوم بذلك الإخوان المسلمون وأذنابهم؛ ليسوغوا اختلاف الأمة فيما بينها في مسائل الاعتقاد!، بل لا يمكن بعد هذا السرد الطويل الذي قام به د.الرحيلي لإثبات الخلاف في

العقائد بين أهل السنة أن يردَّ على الإخوان المسلمين دعواهم تلك، وبهذا فقد فتح د.الرحيلي لأهل البدع باباً من الشر خطير؛ لو تفطَّن له!.

الرابعة: أنَّ د.الرحيلي اضطرب في هذه المسألة بين الإثبات والنفي فقال ص٣٩: ((وإنْ كان ما ذكره الدكتور عبدالله حقاً؛ فإنَّ المختلفين من الصحابة لم يضلل بعضهم بعضاً))، وقال ص٣٩: ((اختلف أهل السنة في مسائل كثيرة، لم ينقل لنا فيها اختلاف الصحابة))، وبين التفصيل كما تقدَّم.

الخامسة: أنَّ التفريق بين أصول الدين العامة وبين المسائل الجزئية المتفرعة عنها؛ والذي توصَّل إليه أخيراً د.الرحيلي هو الحق، فلم يقع الخلاف بين أهل السنة في أصول الدين قط؛ وهذا ما أنكره الشيخ عبيد الجابري من عبارة الرحيلي الذي قال: ((إنَّ أهل السنة قد يحصل بينهم خلاف؛ وهذه مسألة لا ينكرها من كان له حظ من العلم، أنه حصل خلاف واختلاف سواء في مسائل أصول الدين أو مسائل العملية)).

فمَنْ الملام يا أولي النهى والأحلام؟!

فمسائل الاعتقاد فيها مسائل أصولية كلية، وفيها مسائل تتفرع عنها أو تلحق بها، فأما مسائل الاعتقاد الأصولية فلم يقع فيها الخلاف بين سلف هذه الأمة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تعالى في [درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٣٦٣]: ((كما قال فيهم الإمام أحمد: "هم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مخالفة الكتاب"، ولو اعتصموا بالكتاب والسنة لاتفقوا كما اتفق أهل السنة والحديث، فإنَّ أئمة السنة والحديث لم يختلفوا في شيء من أصول دينهم)).

وسُئل رَحِمَهُ اللهُ تعالى: عن رجلين اختلفا في الاعتقاد، فقال أحدهما: من لا يعتقد أنَّ الله سبحانه وتعالى في السماء فهو ضال، وقال الآخر: إنَّ الله سبحانه لا ينحصر في مكان؛ وهما شافعيان، فبينوا لنا ما نتبع من عقيدة الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؟ وما الصواب في ذلك؟

فكان جوابه كما في [المجموع ٥/ ٢٥٦]: ((الحمد لله، اعتقاد الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو اعتقاد سلف أئمة الإسلام كمالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وهو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم كالفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني وسهل بن عبد الله

التستري وغيرهم. فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة وأمثالهم نزاع في أصول الدين. وكذلك أبو حنيفة رحمة الله عليه؛ فإنَّ الاعتقاد الثابت عنه في التوحيد والقدر ونحو ذلك موافق لاعتقاد هؤلاء، واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وهو ما نطق به الكتاب والسنة)).

فأين التفريق بين الصحابة وبين مَنْ بعدهم من أهل السنة؟!

وأما المسائل الأخرى التي تتفرع من المسائل الأصولية أو تلحق بها؛ فقد وقع شيء من الخلاف في بعض جزئياتها، إما بسبب عدم ورود نص فيها أصلاً؛ وتكون مما سكت الشارع عنها وإنما أُثير الكلام فيها وخاض الناس في تفاصيلها بعد زمن الوحي، أو عدم قطعية النص، أو اختلاف دلالات النصوص فيها.

وقد يكون الخلاف ليس خلافاً حقيقياً؛ وإنما يمكن حمل كل قول من المختلفين على وجه لا يخالف الآخر؛ كما قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في [اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٢] في مسألة رؤية النبي ﷺ لربه: ((وقد حكى عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب الرؤية له: إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك، وشيخنا يقول ليس ذلك بخلاف في الحقيقة؛ فإنَّ ابن عباس لم يقل رآه بعيني رأسه)).

فأصل المسألة غير مختلف فيها؛ وإنما بماذا رأى ربه؟ وفرقٌ ظاهر بين الأمرين.

فهل يُقال بعد هذا: أنَّ أهل السنة اختلفوا في مسائل الاعتقاد فضلاً عن أصول الدين؟!

لا يقول هذا إلا متهاونٌ يفتح باباً من الشر والضلال يدخل منه كثير من الفرق المنحرفة في إطار أهل السنة والجماعة، وهذا مقصدٌ من مقاصد أهل التمييع في هذا العصر، فلينتبه لهذا.

ثم إنَّ البعض لا يفرِّق بين "تقرير مسألة عدم الاختلاف في العقائد عند أئمة السلف" وبين "إعذار مَنْ غلط من بعض أئمة السلف في بعض فروع المسائل العلمية الخبرية"، فمعلوم أنَّ ليس كلُّ خلاف معتبراً، ولا كل قول يقدح في اتفاق السلف، بل لو كان ذلك كذلك لكان كثيراً من مسائل الدين الأصولية من مسائل النزاع، بل هذا يلزم منه دخول زلات العلماء في مسائل الدين، حتى تصير شرعاً قد يتعبَّد بها طائفة من الناس.

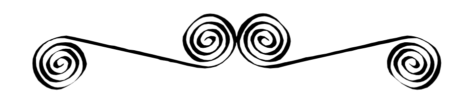
وقد تكلَّم العلامة الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ تعالى على خطورة "زلة العالم"، وذكر فيها عدة آثار؛ ثم قال في [الموافقات ٥/ ١٣٦-١٤٠]: ((إذا ثبت هذا، فلا بد من النظر في أمور تنبني على هذا الأصل:

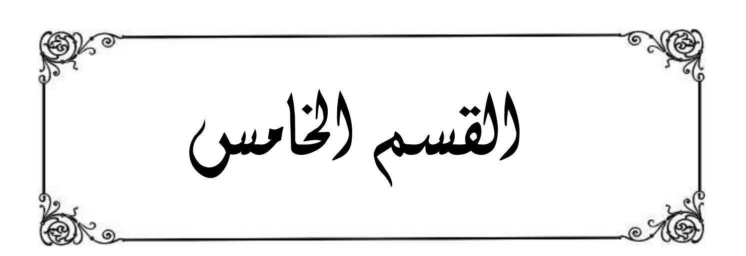
منها: أنَّ زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليدًا له، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عدت زلة، وإلا فلو كانت معتدًّا بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يشنَّع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً، فإنَّ هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين...

ومنها: أنه لا يصح اعتمادها خلافاً في المسائل الشرعية؛ لأنها لم تصدر في الحقيقة عن اجتهاده، ولا هي من مسائل الاجتهاد، وإنْ حصل من صاحبها اجتهاد، فهو لم يصادف فيها محلاً، فصارت في نسبتها إلى الشرع كأقوال غير المجتهد. وإنما يعد في الخلاف الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة؛ كانت مما يقوى أو يضعف، وأما إذا صدرت عن مجرد خفاء الدليل أو عدم مصادفته فلا، فلذلك قيل: إنه لا يصح أن يعتد بها في الخلاف، كما لم يعتد السلف الصالح بالخلاف في مسألة ربا الفضل، والمتعة، ومحاشي النساء، وأشباهها من المسائل التى خفيت فيها الأدلة على مَنْ خالف فيها)).

قلتُ:

فمن أقوال العلماء ما تعتبر من الزلات التي يجب أن تطرح ولا يعتد فيها أثناء ذكر الخلاف فضلاً أن يتبعوا فيها، لأنها من شواذ العلم ورخص العلماء التي نهينا عن اتباعها، نعم قد يذكرها بعض أهل العلم من باب التنبيه عليها وعلى ما فيها؛ لا من باب الاعتداد بها في الخلاف، فليُعرف هذا وليفطن له.





القسم الخامس

الرد على انتقاد العبارة الثانية (ص٥١-٧٤) [التلازم بين الانتساب للسنة وبين الامتثال الكامل من جهة الأخلاق والعناية بها]

انتقد الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى عبارة د.الرحيلي: ((ينبغي أن يعلم أنَّ أهل السنة بحق هم أهل الامتثال الكامل للإسلام اعتقاداً وسلوكاً، ومن قصور الفهم: أن يظن أنَّ السني أو السلفي هو مَنْ حقق اعتقاد أهل السنة دون العناية بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم))، ووصفها بأنها ((ملبسة موهمة))، لأنَّ القارئ يفهم منها نفي السلفية أو التوحيد عمن لم يعتن بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم، وردها الشيخ من جهتين: من جهة النص استدلالاً بحديث البطاقة المعروف، ومن جهة المقرر عند أهل السنة بأنَّ فاعل الكبيرة تحت المشية.

فردَّ د.الرحيلي على الشيخ الجابري ص٥١-٥٢ بأنَّ مراده أنَّ مَنْ حقق السنة على وجه الكمال اعتقاداً وسلوكاً فهو من أهل السنة المحضة، وأما مَنْ حقق اعتقاد أهل السنة وسَلِمَ من البدع لكنه قصَّر في جانب الأخلاق فهو من جملة أهل السنة ولا يبلغ مرتبة أهل السنة المحضة؛ ولا يعني أنه من أهل البدع.

ثم مثَّل د.الرحيلي السنة بالإيمان؛ فكما أنَّ مَنْ حقق الإيمان على وجه الكمال فهو مؤمن بحق وهو كامل الإيمان، ومَنْ نقص عن خصال أهل الإيمان بحق فلا يستحق الإسم المطلق ولا ينفى عنه مطلق الإسم، فكذلك السنة.

ثم أكَّد المعنى هذا في المقطع الثاني من عبارته المنتقدة، وأنه تلطَّف بالعبارة لما وصفه بـ (قصور الفهم)!، لأنه يعتقد أنَّ من الجهل والانحراف أن يوصف الرجل الذي حقق اعتقاد أهل

السنة ولكنه لم يعتن بجانب الأخلاق بأنه سني أو سلفي ص٥٣-٥٤!، والسبب هو التلازم بين الاعتقاد والسلوك.

ثم ذكر جملة من الأدلة والنقول التي تؤكِّد على أهمية الأخلاق ووجوب العناية بها، وأنها داخلة في السنة وأنَّ من سمات أهل السنة العناية بالسلوك والأخلاق.

ثم بعدها تساءل ص٥٥: ((كيف يتصور أن يكون الرجل حريصاً على السنة من غير عناية بهذا الأصل العظيم الذي عليه مدار الدين؟!)).

والجواب عن هذا الرد:

أنَّ محل الخلاف ليس في كون العناية بالأخلاق والسلوك داخلة في السنة أم لا؟ ولا في كونها واجبة أم لا؟ ولا في كونها من سمات أهل السنة أم لا؟ ولا في كون مَنْ لم يعتن بالأخلاق أدنى مرتبه ممن يهتم بها ويلتزم؟ ليس الخلاف في هذا يا د.إبراهيم وأنت تعرف ذلك جيداً!!!، فما كان ينبغي لك الإكثار من الأدلة والنقول ولا الاستطراد في الكلام خارج محل الخلاف!.

وإنما الخلاف معك في نفي اسم السنة أو السلفية عمَّن لم يعتن بالأخلاق أو قصَّر في السلوك والمعاملة مع الناس؟!

وإلا فماذا يفهم القارئ من قولك: ((ومن قصور الفهم: أن يظن أنَّ السني أو السلفي هو مَنْ حقق اعتقاد أهل السنة دون العناية بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم))؟!

فعلى أدنى تقدير – مع ترقيق العبارة وتلطيفها! – أن يُقال فيها: عبارة موهمة ملبسة؛ كما قال الشيخ عبيد، فما وجه ردك هذا وتشنيعك عليه؟!

والغريب أنَّ د.الرحيلي مصرٌّ أنَّ عبارته غير صريحة ولا محتملة لهذا الإيهام!، ولهذا ذهب يُقارن نفسه بما فعله الأئمة في مصنفاتهم لما ضمنوها جملة من السنن والعبادات والأخلاق، ثم تساءل: هل يُقال لهؤلاء الأئمة أنَّ إدخالكم لهذه السنن في كتب الاعتقاد يلزمكم تبديع مَنْ لم يأتِ بها؟!

وهذه المقارنة أو هذا التساؤل غير وارد؛ لأنَّ الشيخ الجابري لم يُنكر على د.الرحيلي الدعوة إلى العناية بالأخلاق ولا إدخاله لها في تحقيق الاعتقاد الكامل، وإنما محل الإنكار هو استنكار د.الرحيلي إطلاق وصف (سني) أو (سلفي) على منْ لم يعتن بالأخلاق!، ووصف مَنْ يطلق ذلك بقصور الفهم أو الانحراف كما يزعم د.الرحيلي!، فهل استنكر الأئمة إطلاق وصف (سني) على مَنْ لم يعتن بتلك السنن أو العبادات التطوعية أو الأخلاق التي أدخلوها في مصنفاتهم؟!

ومن عجائب د.الرحيلي أنه يهوِّن من شأن البدع ويدافع عن أهلها ويتولاهم مع سوء أخلاقهم، ثم هو يتظاهر بالتشدد في مسألة الأخلاق إلى درجة أنه يخرج من يقصِّر فيها عن أهل السنة؛ وهذا أمر لم يسبق إليه أحد من أهل السنة!.

فأهل السنة لا يخرجون أهل المعاصي من السنة فضلاً عن المقصِّر في الأخلاق، ويشددون في أمر البدعة؛ قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ فيما اشتهر عنه كما في [الاعتقاد للبيهقي ص١٥٨]: ((لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الهوى))، وانظر إلى قوله رَحِمَهُ اللَّهُ "بشيء من الهوى"، وأعتقد أنه لا يخالف في هذا أحد من أهل السنة .

فقارن بين هذا القول وبين مواقف مَنْ يدافعون عن أهل وحدة الأديان، وحرية الأديان، وإخوة الأديان، وعمن يقول بوحدة الوجود، ويؤصِّلون الأصول الباطلة لحرب أهل السنة وأصولهم، وللدفاع عن أهل البدع والضلال؟!

ثم مقارنة د.الرحيلي بين السنة والإيمان كما في ص٥٢ ماذا يفهم منها القارئ؟!

يفهم منها: أنَّه لا يطلق اسم السنة على مَنْ قصَّر بجانب الأخلاق، كما أنه لا يُطلق اسم الإيمان على مَنْ قصَّر في خصال الإيمان؛ فهذا تأكيد منه واعتراف على صحة إنكار الشيخ عبيد لعبارته تلك!.

وأما التفريق بين مصطلح (أهل السنة المحضة) ومصطلح (من جملة أهل السنة)؛ فهو لا يغني عنه ما نفاه من سنية الرجل إذا لم يعتن بالأخلاق، فإما أن يكون قد تناقض؛ فمرة يثبت له وصف السنة ومرة ينفيه، وإما أنه قد استدرك على نفسه فلم يجد إلا هذا التفريق لئلا يقرَّ بالغلط ويتراجع عنه!.

وأهل السنة هم الذين يتبعون اعتقاد أهل الحديث، فمَنْ خالفهم في أصل من أصولهم فليس منهم، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [منهاج السنة ٢/ ٣٠٩]: ((فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة؛ لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي ﷺ)).

إذن السنة المحضة تُطلق على مَنْ حقق اعتقاد أهل الحديث في الأصول العامة المعروفة عندهم والتي تميزوا بها عن باقي الفرق الضالة كما هو ظاهر كلام شيخ الإسلام.

فأين شرط تحقيق السلوك الكامل في صحة إطلاق وصف "السنة المحضة"؟!

ثم التفريق بين "السنة المحضة" و "جملة أهل السنة" قد استغله أهل البدع - كالمأربي وحزبه – فأدخلوا الإخوان المسلمين والتبليغ وتنظيم القاعدة والتنظيمات المسلحة والجمعيات الحزبية ومرجئة الفقهاء والصوفية المعتدلة – زعموا! - في جملة أهل السنة!، فليفطن السلفي لهذا التفريق وما وراءه من مقاصد.

وقد يستشكل البعض – بخاصة بعد مطالعة استدلالات د.الرحيلي بكلام العلماء في رده – أنَّ الأئمة والعلماء الذين صنَّفوا في باب الاعتقاد والسنة دونوا في تصانيفهم جملة من الأخلاق التي يتخلَّق بها أهل السنة؛ ومقتضى ذلك أنَّ مَنْ قصَّر في هذا الجانب لم يحقق اعتقاد أهل السنة كما جاء، وهذا مراد د.الرحيلي؟

والجواب عنه: أنَّ محل الخلاف مع د.الرحيلي في كون هذا المقصِّر هل هو سلفي أم لا؟ وليس الخلاف معه في كونه حقق الاعتقاد الكامل أم لا؟

وأهل العلم يذكرون هذه الأخلاق في مصنفات الاعتقاد والسنة لبيان ما عليه أهل السنة من حسن الاعتقاد والسلوك؛ وأنهم أعلم الناس بالحق وأرحمهم بالخلق، فالواجب على السني الإعتناء بتحسين الأخلاق وإصلاحها والاهتمام بذلك، وهذا الأمر لا ينازع فيه أحد وإنْ حاول د.الرحيلي صرف الخلاف إليه وجعله فيه!.

وأما التلازم بين الاعتقاد والسلوك فهو حق أيضاً، لكن انتفاء اللازم قد يدل على انتفاء الملزوم وقد يدل على ضعف الملزوم كما قرر ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فقال [المجموع ٧/ ٢٩٤]: ((وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم))، وفي موضع آخر قال [المجموع ٧/ ٢٣٤]:

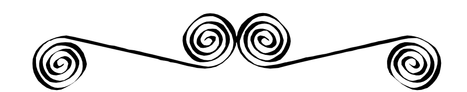
((فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم))، وفي موضع ثالث جمع بين الحالين فقال [المجموع ٧/ ٦٤٤]: ((وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)).

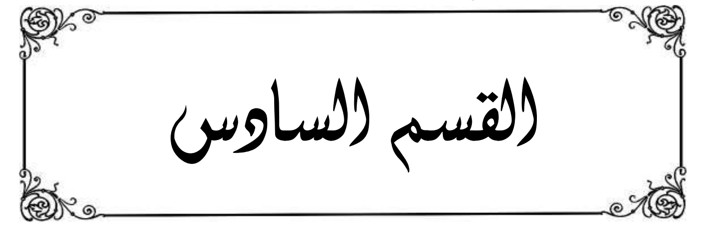
فهل يعتقد د.الرحيلي أنَّ المقصِّر في جانب الأخلاق والسلوك معدوم الاعتقاد أم ضعيف الاعتقاد؟!

قطعاً سيكون جوابه الثاني؛ فمسألة التلازم بين الاعتقاد والسلوك لها علاقة بضعف الاعتقاد لا بعدم الاعتقاد؛ ولو كان الاعتقاد ينتفي إذا قصَّر صاحبه في جانب الأخلاق لما سَلِمَ الكثير من أهل السنة في هذا الزمان!.

وأما باقي كلام د.الرحيلي في رده على انتقاد الشيخ الجابري لعبارته تلك؛ فقد أطال فيه د.الرحيلي الكلام جداً بما لا طائل ورائه، ويُمكن لأي أحد أن يناقشه فيه ويبين ابتعاده فيه عن محل الخلاف وتناقضاته لكن على حساب وقته ووقت القراء!، فالإعراض عنه متعين، والله أعلم.

وعلى كل حال؛ فقد صرَّح د.الرحيلي في رده هذا في أحد المواضع أنه لم يقصد التبديع والإخراج من السلفية والحمد لله، لكنه سلك فيه مسلك الجدل المقيت والسفسطة المذمومة والفلسفة الفارغة، وكان يكفيه أن يُبين قصده، ويتراجع عن خطئه من غير جدل ولا مكابرة، ويشكر الشيخ الجابري الذي نبهه عليه، لكن مع الأسف لم يتحقق ذلك، والله المستعان.





القسم السادس

الرد على انتقاد العبارة الثالثة (ص٧٤-٩٧) [عدم تبديع مرجئة الفقهاء]

نقل الشيخ عبيد الجابري في مقاله عبارة د.الرحيلي؛ وهي قوله: ((ولهذا لما خالف مرجئة الفقهاء أصل أهل السنة في باب الإيمان ووافقوا المرجئة ما بدَّعوهم وأخرجوهم من أهل السنة، وإنما قالوا: "مرجئة أهل السنة"، يعني هم من أهل السنة، وهم على السنة، لكنهم وافقوا المرجئة في قولهم))، وأنكر عليه الشيخ من جهتين: إدخاله مرجئة الفقهاء في دائرة أهل السنة!، ونفي تبديع الأئمة لهم!!.

ثم بيَّن الشيخ في انتقاده أنَّه لم يعلم حتى الساعة أحداً من السلف في القرون المفضلة سبق د.الرحيلي بإدخال مرجئة الفقهاء في إطار أهل السنة والجماعة.

ثم نقل ما ذكره عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب السنة وما ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى من تبديع الأئمة لمرجئة الفقهاء وتغليظ القول فيهم.

ورد الشيخ الجابري ما قد يعترض به البعض من كون بعض كبار العلماء المعاصرين قد وصف مرجئة الفقهاء بـ(مرجئة أهل السنة)؛ بأنَّ هذا لم يسبقه إليه أحد من الأئمة المتقدمين، وبأنَّ الإرجاء بدعة بالإجماع فلا يُمكن إدخالهم في السنة.

فردَّ د.الرحيلي هذا الانتقاد بكونه يُفرِّق بين مصطلح (مرجئة الفقهاء) وهم طائفة من فرق المرجئة، وهذا اللقب هو الذي يُعبِّر به في وصف هؤلاء، وبين مصطلح (مرجئة أهل السنة) وهو حكاية عن أهل العلم الذين لا يُبدِّعونهم؛ ثم قال ص٧٧: ((فينبغي التفريق بين التزامي إطلاق هذا اللقب وهو "مرجئة أهل السنة" وبين حكايته عن أهل العلم)).

ثم بيَّن د.الرحيلي أنه لم يسبق أحدٌ في إنكار هذه التسمية (مرجئة أهل السنة) قبل الشيخ الجابري إلا محمود الحدَّاد!، ونقل في ذلك عن الشيخ ربيع حفظه الله ما ذكره عن الحداد ورده عليه.

ثم عقد د.الرحيلي مقارنة يبين فيه وجه التشابه الكبير – كما يزعم! – بين الشيخ الجابري وبين محمود الحداد من جهة الظاهر والباطن والأقوال والتقريرات!.

وبيَّن د.الرحيلي أنَّ بعض المتقدمين – وذكر الشهرستاني والإيجي والآمدي وهم أشاعرة – قد أثبتوا اصطلاح (مرجئة أهل السنة)، وأنَّ رسائل الدكتوراه والماجستير في العقيدة تعتمد في المقالات والفرق على مصنفات الشهرستاني والإيجي؛ فإنكار الشيخ الجابري على الأخذ من هذه المصادر يلزم منه الإنكار على الرسائل نفسها والباحثين والمشرفين المتخصصين في باب العقيدة؛ ويدخل هذا في قول القائل: (مَنْ تكلَّم في غير فنه أتى بالعجائب)!.

ثم ذكر من المعاصرين الذي أثبتوا هذا الاصطلاح "مرجئة أهل السنة" الشيخ الفوزان حفظه الله، وأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله حكاه عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وحكاه عن علماء أهل السنة المتقدمين والمعاصرين في رده على الحداد!، وأضاف إليهم د.الرحيلي الشيخ عبدالعزيز الراجحي حفظه الله وبعض المعاصرين. ثم ختم د.الرحيلي بعد هذه النقول بقوله: ((وبهذا يتبين شهرة إطلاق هذا الوصف على مرجئة الفقهاء بين العلماء المتخصصين في العقيدة ومقالات الناس الاعتقادية من المتقدمين والمتأخرين، حتى أصبح هذا الإطلاق مشهوراً عند ذوي المعرفة بهذا الفن، ولا عبرة بعد ذلك بإنكار الشيخ عبيد إطلاق هذا الوصف على مرجئة الفقهاء ظناً منه أنَّ إبراهيم الرحيلي قد انفرد به من المتقدمين والمتأخرين وأول مَنْ فتح بابه)).

وطالب د.الرحيلي الشيخ عبيداً حفظه الله بعد ذلك إما بتبديع كل مَنْ أطلقه من العلماء والتشنيع عليهم جميعاً أو بالتراجع عن تخصيص أحدهم (الرحيلي نفسه). وعدَّ إنكار هذا المصطلح موجباً للفضيحة!؛ لأنه أمر مسلَّم عند أهل الشأن.

ثم ذكر مأخذ العلماء في إطلاقهم هذا المصطلح على مرجئة الفقهاء، وأطال الدفاع عن أبي حنيفة، وحاول التوفيق بين القائلين أنَّ الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء لفظي صوري والقائلين بأنه معنوي حقيقي، ونقل كلام الشيخين الفوزان والعباد حفظهما الله؛ وفيه إدخال هؤلاء المرجئة في أهل السنة.

والجواب عن ذلك:

إنَّ التفريق الذي ذكره د.الرحيلي – في أول رده هذا – بين مرجئة الفقهاء ومرجئة أهل السنة نقضه بنفسه في ص٩٧ فقال: ((والعجيب أنَّ الشيخ عبيداً يُطلق عليهم مرجئة الفقهاء ويستشكل إطلاق مرجئة أهل السنة؛ ولو تأمل الإطلاقين لما وجد بينهما فرقاً من جهة المعنى؛ إلا أن يعتقد أنَّ "الفقه" من البدع وأنَّ مصطلح "الفقهاء" اسم لطائفة من المبتدعة كالجهمية والمعتزلة فعند ذلك يستقيم له التفريق، وإذا كان مصطلح "الفقهاء" قد يُطلق على أهل السنة كما يُطلق على بعضهم "محدِّثون" أو "مفسِّرون" أو "لُغويون" رجع الأمر إلى أنَّ وصف الرجل بأنه من الفقهاء لم يخرجه من دائرة أهل السنة إنْ كان من حيث الأصل منهم...)).

ويمكن الجواب عما استغربه في كلامه هذا بأنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وصفهم بأهل العبادة والفقه ومع هذا عدهم من فرق المرجئة فقال في [المجموع ٧/ ١٩٥]: ((والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب؛ ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه وذكر فرقاً كثيرة يطول ذكرهم لكن ذكرنا جمل أقوالهم ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه. والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية، والثالث: تصديق القلب وقول اللسان؛ وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم)).

وأما تبديع الأئمة لمرجئة الفقهاء فلا ينبغي لمثل د.الرحيلي وهو المتخصِّص في العقيدة – كما يُكثر في رده من ذلك! – أن ينازع فيه؛ وقد نقل له الشيخ عبيد حفظه الله نقلاً صريحاً في تبديعهم عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ حين قال في [المجموع ١٠/ ٧٤٨]: ((والقاضي بناها على أصله في الإيمان الذي اتَّبع فيه جهماً والصالحي وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري وهو: أنَّ الإيمان مجرد تصديق القلب ولو كذب بلسانه وسب الله ورسوله بلسانه وإن سب الله ورسوله إنما هو كفر في الظاهر، وأنَّ كل ما كان كفراً في نفس الأمر فإنه يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب؛ وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل، حتى إنَّ الأئمة كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم كفروا من قال في الإيمان بهذا القول؛ بخلاف المرجئة من الفقهاء الذين يقولون: هو تصديق القلب واللسان؛ فإنَّ

هؤلاء لم يكفرهم أحد من الأئمة وإنما بدَّعوهم))، وأضيف عليه نقلاً آخر عنه أيضاً في [المجموع ٧/ ٥٠٧]: ((وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه؛ وهؤلاء من مرجئة الفقهاء. وأما إبراهيم النخعي – إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان – وأمثاله، ومن قبله من أصحاب ابن مسعود كعلقمة والأسود؛ فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة، وكانوا يستثنون في الإيمان. لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه، واتبعه من اتبعه، ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ومن بعدهم. ثم إنَّ السلف والأئمة اشتدَّ إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم، وتغليظ القول فيهم. ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم؛ بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيراً لهؤلاء أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم فقد غلط غلطاً عظيماً)).

فإذا تبين أنَّ الأئمة الأوائل كانوا يُبدِّعون مرجئة الفقهاء؛ فما وجه دعوى د.الرحيلي أنَّ الشيخ الجابري لم يسبقه أحدٌ في إنكار وصفهم بـ"مرجئة أهل السنة" إلا الحداد؟!!

فهل هؤلاء الأئمة الأوائل يقبلون هذا الوصف؟!

وأما استدلال د.الرحيلي بكلام بعض العلماء المعاصرين؛ فليس ذلك بحجة بعد أن سبقهم الأئمة الأوائل في تبديع مرجئة الفقهاء، والشيخ عبيد الجابري حفظه الله لم يُنكر وجود قول يوافق ما قاله د.الرحيلي عند بعض العلماء المعاصرين!، بل الشيخ ذكر مثل هذا الاعتراض وردَّ عليه من وجهين كما تقدم بيانه، وطالب المخالف له أياً كان أن يذكر له سلفاً سبقه من القرون المفضلة يقول بعدم تبديع مرجئة الفقهاء.

وأما استدلال د.الرحيلي بالشهرستاني والإيجي الذين أطلقوا مثل هذا الوصف وإطالة الكلام حولها وقد صرح أنهم أشاعرة؛ فلا جدوى منه، لأنَّ الأشاعرة منحرفون في مسائل الإيمان ويعدون أنفسهم أهل السنة!، فهل يُطالبنا د.الرحيلي أن نأخذ ذلك منهم لكون رسائل الدكتوراه والماجستير تعتمد على مصنفاتهم في الكلام حول الفرق والمقالات كما أشار إلى مثل ذلك في أحد إلزاماته؟!، نعم قد يأخذ منهم بعض أهل السنة فيما وافقوا الحق والواقع الصحيح الذي عليه الفرق

لا ما كان مبنياً على تأصيلهم الفاسد ومعتقدهم الباطل، ولا يُميز بين هذا وذاك إلا الراسخون في العلم، ولا أقصد بهم المتخصصين في باب العقيدة!، فلينتبه د.الرحيلي لهذا.

وأما تشبيه تقريرات الشيخ عبيد الجابري حفظه الله بأقوال محمود الحداد الغالية والمقارنة بينهما من جهة الظاهر والباطن؛ فمن أفسد القياس والتشبيه، ومن أشدِّ الطعونات بالشيخ الجابري حفظه الله، ومعلوم أنَّ الحداد يطعن بالأئمة والعلماء ولا يفرِّق بين مَنْ أخطأ منهم عن اجتهاد وتأويل وشبهة وبين أهل البدع الذين يختلفون مع أهل السنة في مصدر التلقي والتأصيل وطريقة الاستدلال، وضلالهم صادر عن هوى ومكابرة، فما نقله الشيخ ربيع حفظه الله من طعن الحداد بالإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتشبيه مذهبه بالإيمان بمذهب الجهمية الغلاة وكذلك طعنه بشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما وصف الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء بأنَّ أكثره لفظي؛ يختلف هذا تمام الاختلاف مع كلام الشيخ عبيد الجابري حفظه الله الذي لم يُبدِّع أبا حنيفة، ولا شبَّه مذهبه بمذهب الجهمية الغلاة، ولا طعن بشيخ الإسلام!.

فأين وجه التشابه يا د.إبراهيم؟!!

وأما إطلاق بعض العلماء المعاصرين على مرجئة الفقهاء مصطلح (مرجئة أهل السنة)؛ فقد سُئل الشيخ د. صالح الفوزان حفظه الله - كما هو موجود في موقعه على الشبكة - أحسن الله إليكم صاحب الفضيلة، يقول: إذا قال رجل بقول مرجئة الفقهاء، ونصح ولم يرجع؛ هل يُبدَّع؟ أم ماذا نفعل معه؟ علماً بأنه يصر على ذلك. فكان جوابه: ((نعم يُبدَّع، عنده بدعة، قول المرجئة بدعة ما فيه شك، فيُبدَّع مَنْ أبى وأصرَّ عليه، هذا مبتدع في العقيدة، نعم)).

وأما ما قام به د.الرحيلي من تقريب بين القولين في مسألة الخلاف بين أهل السنة والمرجئة!؛ هل هو لفظي صوري أم معنوي حقيقي؟، فيكفي في جوابه؛ ما علَّق به الإمامان ابن باز والألباني رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ في تعليقاتهما على الطحاوية من كون الخلاف حقيقي وله آثار خطيرة، وكلامهما معلوم ومشهور.

وقد سُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله –كما هو موجود في موقعه على الشبكة أيضاً– السؤال الآتي: أحسن الله إليك صاحب الفضيلة؛ ما صحة القول بأنَّ الخلاف مع مرجئة الفقهاء

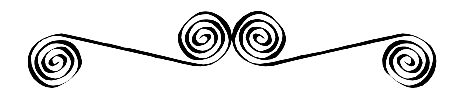
خلاف لفظي؟! وما صحة نسبة ذلك إلى شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الإيمان؟! فكان جوابه: ((هذا الكلام غير صحيح، الخلاف بين أهل السنة والمرجئة خلافٌ معنوي، خلافٌ حقيقي، وليس هو خلاف لفظي؛ إنما يقول هذا الذين يريدون التخفيف من الأمر!، وتهدئة الأمور!؛ لكن الذين يريدون بيان الحق لا يقولون هذا الكلام، وما قال هذا شيخ الإسلام ابن تيمية، ما قال هذا شيخ الإسلام ابن تيمية، نعم. لكن ربما أنَّ هذا الذي يقول أنه قال شيخ الإسلام أنه خطف من كلام الشيخ، كما قلتُ لكم في ليلة من الليالي: بعضهم يخطف كلمة من كلام الشيخ، أو سطر ولا يستوفي الكلام من أوله إلى آخره، ويعرف النتيجة وسياق الكلام، يجيء ويقطع كلمة أو سطر، ويقول: قال الشيخ كذا، نعم)).

وأما طريقة رد د.الرحيلي لجرح بعض الأئمة لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وإنكارهم وتشديدهم القول في بعض أئمة مرجئة الفقهاء بدعوى أنَّ بعض الأئمة الكبار لم يسلم من الكلام فيه من بعض العلماء، ثم ذكر أمثلة من كلام بعض العلماء في الإمام مالك والشافعي وكلامهم في عكرمة وقتادة وغيرهم؛ فهذه طريقة فاسدة في الرد، لأنَّ كثيراً من أئمة السلف قد تكلَّموا في أبي حنيفة من جهة حفظه وبيَّنوا مخالفته في مسائل الإيمان وحذَّروا من طريقته في الرأي والاستحسان، وكلامهم حق، وأما تبديعه فالخلاف فيه بينهم معروف، بينما الكلام في الأئمة الذين أشار إليهم د.الرحيلي لم يثبت أصلاً.

وهذا المسلك الذي اتبعه د.الرحيلي هو مسلك الكرابيسي في عدم قبول جرح العلماء، فقد قال الحافظ ابن رجب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ في [شرح علل الترمذي ٢/ ٣٣٧]: ((وقد تسلَّط كثيرٌ ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل!، وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بـ"كتاب المدلسين"!، وقد ذُكِرَ كتابُه هذا للإمام أحمد فذمَّه ذماً شديداً، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء، قال المروزي: مضيتُ إلى الكرابيسي وهو إذ ذاك مستور يذبُّ عن السنة ويظهر بأبي عبدالله، فقلتُ له: إنَّ "كتاب المدلسين" يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله فأظهر أنك قد ندمتَ حتى أخبر أبا عبدالله، فقال لي: إنَّ أبا عبدالله رجل صالح مثله يوفَّق لإصابة

الحق؛ وقد رضيتُ أن يعرض كتابي عليه!، وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب فأبيتُ عليهم وقلتُ بل أزيد فيه!، ولجَّ في ذلك وأبى أن يرجع عنه!، فجيء بالكتاب إلى أبي عبدالله وهو لا يدري مَنْ وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح، وكان في الكتاب: "إنْ قلتَ إنَّ الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج"!!؛ فلما قُرئ على أبي عبدالله قال: "هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به!، حذِّروا من هذا"، ونهى عنه. وقد تسلَّط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث!؛ كابن عباد الصاحب ونحوه، وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس - إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه - في الطعن في الأعمش ونحوه كيعقوب الفسوي وغيره)).

وما أكثر المتأثرين بطريقة الكرابيسي في هذا الزمان؟!



القسم السابع

الرد على انتقاد العبارة الرابعة (ص٩٧-١٣٣) والتي فيها [الثناء البليغ على القاسمي مع علمه بما كان عليه من الدفاع عن الجهمية]

نقل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى ثناء د.إبراهيم الرحيلي على "محمد جمال الدين القاسمي" صاحب تفسير [محاسن التأويل]، ومراد د.الرحيلي من هذا الثناء أن يثبت أنَّه قد يوجد عالم من علماء السنة المعروفين لا يُبدِّع الجهم بن صفوان ولا يُبدِّع الجهمية ومع هذا يُمكن الاستفادة من علمه.

وعبارة د.الرحيلي كما في رسالته [تأصيل المسائل المستشكلة من جواب السائل ص٣٥-٣٦] هي: ((ولعلي أكتفي بمثال من الواقع لذلك، لصعوبة تصور هذه الحالة لدى البعض بخلاف الحالتين السابقتين: فهذا الشيخ جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ اللهُ وهو صاحب سنة وعلم وفضل، لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة، ألَّف كتابه المشهور "تاريخ الجهمية والمعتزلة" ومما جاء فيه قوله رَحِمَهُ اللهُ بعد إيراد بعض كلام السلف في ذم الجهمية: "ولا يشك أنَّ مرادهم أولئك الزنادقة الملاحدة الذين تستروا بالتجهم، أما صالحو الجهمية فبمعزل عن هذا الجرح كما لا يخفى"، ويقول في سياق ذكره للجهمية والمعتزلة وأهل الكلام: "وبالجملة فكون هذه الفرق مجتهدة لها ما للمجتهدين أمرٌ لا يرتاب فيه منصف، والمجتهد معذور؛ بل مأجور وإن أخطأ"، فهذا القاسمي، وهذه أقواله في الجهمية، فهل عنده مع ما ذَكر علمٌ وخيرٌ أم لا؟! والمقصود التمثيل لهذه الصورة؛ وأنه قد يوجد في أهل السنة مَنْ يخفى عليه أمر الجهمية فيقول ما قال فيُنتفع بعلمه وتُتجنَّب زلتُه.

وأما موقف القاسمي رَحِمَهُ اللهُ في الكتاب من الجهمية والمعتزلة ومقارنته لهم بأهل السنة وثناؤه عليهم؛ فإنَّ هذا من الخطأ البيِّن الذي لا يمتري فيه مَنْ عرف عقائد هؤلاء، وأحسبُ أنه

رَحِمَهُ اللهُ انخدع ببعض ما جاء في كتب التاريخ والسير من نقل أخبار هؤلاء والثناء عليهم، وغفل عما جاء في كتب السلف وهم أئمة في العلم والعدل والإنصاف؛ ومع هذا اشتدَّ ذمهم لهم وصدعوا بتبديعهم بل وزندقة أئمتهم؛ بل صرَّحوا بكفر الجهمية في كثير من كتبهم)) انتهى كلام الرحيلي.

فقام الشيخ عبيد حفظه الله بنقل طرفاً من هذه الكلمة على وجه الاختصار، ثم أنكر ثناء د.الرحيلي على القاسمي ودعواه أنه مجتهد، ونقل الشيخ عبيد جملة أخرى من كلام القاسمي فقال: ((هاكم جملة من عبارات القاسمي من تاريخ الجهمية ط مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ: قال القاسمي ص ١٦ ":ومَنْ تأمل ما قُصَّ يعلم أنَّ قتل الجهم إنما كان لأمر سياسي لا ديني"، وقال ص ١٦ أيضاً: "هذا مجمل ما رواه الثقات في سبب مقتل جهم ومخدومة الحارث، وبه يعلم ما كانا عليه من الحرص على إقامة أحكام الكتاب والسنة وجعل الأمر شورى وإباء الانغماس في إمرة الظالمين ورفض أعطياتهم والعمل لهم"، وقال ص١٧ : "وجهم كان داعية للكتاب والسنة، ناقماً على من انحرف عنهما، مجتهداً في أبواب مسائل الصفات"، وقال ص٧٧: "بيان أنَّ الجهمية والمعتزلة لهم ما للمجتهدين، ثم قال: وكيف لا تكون من المجتهدين وهي تستدل وتحكم وتبرهن وتقضي وتجادل خصومها بمآخذها"، وقال ص ٧٩: "نعم كان بعض السلف سَلَقَ بعض متقدمي الجهمية والقدرية بألسنة حداد، ورموهم بما هم براء منه، وكان ذلك في أيام ضعفهم وقلتهم"...)).

ثم وجَّه الشيخ الجابري عدة أسئلة؛ فقال: ((هل تصدر هذه العبارات من صاحب سنة، وله علم وفضل لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة؟!!، ما أظنك إلا توافقني على أنها لا تصدر إلا من جاهل أو مبتدع ضال مضل؛ وكلا الرجلين وإن أصاب سنةً فلا يستحق هذا الثناء من الأخ إبراهيم عفا الله عنا وعنه))، وقال: ((هل كل مَنْ له جهود انتفع بها أهل السنة تعفيه التبعة من ركوب البدع والثناء على أهلها كما صنع القاسمي وزعم أخونا إبراهيم أنه مجتهد؟)).

ثم نقل عن شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ ما نقلاه من إطباق الأئمة على كفر الجهمية مما يدل على مخالفة القاسمي لإجماعهم!.

ثم قال الشيخ عبيد: ((إنَّ مَنْ يخفى عليه أمر الجهمية لا يـصلح لتعلـيم النـاس؛ فنقـول لـه: هاتَ لنا عَلَماً من أعلام أهل السنة أو طالب علم تتلمذ عليهم يخفى عليه أمر الجهميـة حتـى يـسلك مسلك القاسمي؟!))، وقال: ((إنَّ من لا يبدع الجهمية هو أحد رجلين ولا ثالث لهما: رجـل جاهـل أو من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، ورجل صاحب هوى ضال مضل جاد السعي في حـرف النـاس عن السنة ونهج السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم ومن سلك سبيلهم مـن أهـل القـرون المفضلة الثلاثة))، ثم نقل الشيخ عبيد كلاماً آخر للقاسمي نقله عنه ابنـه في الـسوانح بـرقم (١٢) - والتي هي تشبه فكرة المذكرات الشخصية في هذا الزمان - وفيهـا وصـف لابـن تيميـة وابـن القـيم بالحمية المذهبية!، ودافع فيها وبرَّأ من الألحـاد والزندقـة النـصير الطـوسي وبـرأه مـن قتـل الخليفـة والعلماء، وعن ابن عربي وصحح عقيدته، وعن بعض الأشاعرة المتأولين للصفات.

ثم ختم الشيخ الجابري نقده بقوله: ((يا شيخ إبراهيم؛ ألبستَ القاسمي ثوبـاً فـضفاضاً مـن المديح بما أثنيتَ به عليه من الثناء الجميل، ووصفته جازمـاً بهـذه الأوصـاف "صـاحب سـنة وعلـم وفضل لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة")).

فرد د.الرحيلي ذلك بأنَّه ما قصد الثناء على القاسمي ابتداء، وإنما للتدليل على إمكانية وجـود رجل من أهل السنة يُنتفع بعلمه مع أنه لا يبدِّع الجهم بن صفوان!.

وذكر أنَّ الكلام كان على سبيل المحاجة والإلزام والمناظرة، وكان في مقام تخطئـة القاسـمي!، ومع هذا فالقاسمي أهلٌ لذلك الثناء كما صرَّح د.الرحيلي ص٩٩.

ثم بدأ يثبت سلفية القاسمي وأنه من علـماء الـسلف ولـه جهـود عظيمـة في نـصرة مـذهب السلف والرد على المخالفين لهم بنقل جملة من كلامـه في ذلـك، ثـم ذكـر شـهادة البـاحثين في كتـب القاسمي وأنهم أثبتوا سلفية عقيدته، وأنه كان مهتماً بكتب الشيخين ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله وتأثره بهما وحبه لهما ونشره لكتبهما وعداوة الناس له بسبب ذلك، وذكروا قبوله لدعوة الشيخ محمـد بن عبدالوهاب رحمه الله ونشره لمعتقد السلف في الشام وبين تلاميذه.

ثم ذكر د.الرحيلي ما وصفه بثناء بعض العلماء المتأخرين عـلى القاسـمي وأنـه صـاحب سـنة وعلم وفضل وثنائهم على جهوده الكبيرة في خدمة السنة وأنه على عقيدة السلف الـصالح؛ وهـؤلاء

العلماء هم: محمود شكري الآلوسي والزركلي ومحمد رشيد رضا ومحب الدين الخطيب ومحمد بهجت البيطار وأحمد شاكر، وقد ذكره الشيخ ابن باز ضمن جملة من أهل العلم في أثناء مسألة معينة!، ووصفه الألباني في موضع بالشيخ الفاضل والعلامة المحقق القاسمي!، وذكره الشيخ محمد آمان الجامي أنه ممن تأثر بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب واستفاد منها!، وأثنى الشيخ عبدالمحسن العباد على كتابه [إصلاح المساجد من البدع والعوائد]!. وبعد هذا قال د.الرحيلي: ((فهذه أقوال أهل العلم في الشهادة للقاسمي بالعلم والفضل مع تنوع الأزمان والأعصار التي نشأوا فيها، كلها متواطئة متظافرة على الشهادة للقاسمي بالعلم والفقه والسنة والثناء عليه بذلك؛ فمَنْ الذي شذَّ بعد ذلك عن العلماء وطريقتهم؟! أهو الذي أثنى على القاسمي بمثل ما قال العلماء فيه؛ بل بأقل مما ذكروه به من العلم والفضل، أو الذي يُجهِّله ويُبدِّعه كما جاء في قول الشيخ عبيد...؟!)). ثم ذكر د.الرحيلي أنَّ القاسمي وغيره من العلماء قديماً وحديثاً لم يسلموا من الأخطاء فيُنبَّهون عليها من غير إخراجهم من دائرة السنة، بل تحفظ مكانتهم وكرامتهم ولا يُنكر مقامهم، ثم ذكر أنه قد غلَّط القاسمي في كلامه حول الجهمية، وأنَّ الآلوسي قد وافق القاسمي فيما قرره في كتاب "تاريخ الجهمية" وألزم الشيخ الجابري أن يلحقه بالقاسمي، وألزمه كذلك بالرد على مَنْ أثنى عليه ممن تقدَّم ذكره.

وعدَّ د.الرحيلي إستنكار الشيخ عبيد أن يكون القاسمي مجتهداً في كلامه حول الجهمية أنه ((لا يفهم منه إلا أنه يرى تعمَّد القاسمي للخطأ، وهذه جرأة عظيمة تجاوزت النقد الظاهر إلى الحكم على النيات والمقاصد؛ وهذا مما لا يطَّلع عليه إلا رب العالمين)).

وذكر د.الرحيلي أنَّ تقسيم القاسمي الجهمية إلى زنادقة تستروا بالتجهم وإلى مجتهدين صالحين غلط منه لكنه قريب من تقسيم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الجهمية إلى رؤوس وهم زنادقة وإلى أناس منخدعين بهم وهم مسلمون؛ وأنَّ هؤلاء مع ضلالهم وبعدهم عن الدين إلا أنهم ليسوا كأولئك، بل جعل د.الرحيلي كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في عوام الرافضة والباطنية - وهم شرٌّ من الجهمية كما يتبناه د.الرحيلي وصرَّح به – الذين لم يعرفوا باطن مذهبهم في إثبات الإسلام لهم فوق ما قاله القاسمي في الجهمية بمراحل!.

ثم من باب الإلزام قارن د.الرحيلي بين الذي لا يُبدِّع الجهمية من أهل العلم مع ظهور أمرهم وبين مَنْ غلط منهم في بعض مسائل الاعتقاد أو الأحكام مع كثرة الأدلة في المسألة؛ فكما أنَّ الثاني لا يُبدَّع مع كون الأمر ظاهراً فكذلك لا يُبدَّع مَنْ لم يُبدِّع الجهمية وإن كان أمرهم ظاهراً؛ وكلاهما متأول مخطئ ليس بجاهل ولا صاحب هوى ضال على خلاف الحصر الذي ذكره الشيخ عبيد!.

ثم دعا د.الرحيلي للشيخ عبيد ووجَّه له نصيحة فقال ص١٢٧: ((وإني لأسأل الله أن يوفِّق الشيخ عبيد لتجنب الإسراف والإفراط في الطعن في أهل العلم من غير موجب لذلك من كلامهم وليس له حجة في إطلاقاته وأحكامه. كما أدعوه دعوة ناصح مشفق أن يراجع نفسه في هذا الأمر، وأن يسلك مسلك العلماء في النقد للأخطاء بالأدلة الشرعية، والتماس الأعذار ما أمكن لأهل السنة، ويكون على طريقة أهل السنة الذين وصفهم الخبير بهم وبأقوالهم في التقرير والرد وهو شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق")).

وذكر د.الرحيلي عن أحد الباحثين أنَّ القاسمي كان في طوره الأول متأثراً ببعض شيوخه الذين كانوا على الطرق الصوفية وأنه اعتنق مذهب السلف بعد الثلاثين من عمره، وأنَّ أباه كان على عقيدة ابن عربي وابن سبعين؛ فلعلَّ دفاعه عن ابن عربي وطعنه بشيخ الإسلام وتلميذه كان قبل الثلاثين، وأنه لو قُدِّر أنَّ ذلك كان بعد اعتناقه مذهب السلف فتكون زلة مغمورة بحسنات عظيمة من جنسها؛ لأنه دافع عن شيخ الإسلام وتلميذه وأثنى عليهما وردَّ على المبتدعة في مواضع كثيرة.

والجواب عما أورده د.الرحيلي:

إنَّ المتأمِّل في رد د.الرحيلي المتقدِّم يلاحظ فيه بوضوح عدم إعمال قاعدة تقديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمل؛ فهل لنا أن نقول: أنَّ السبب هو كون د.الرحيلي تكلَّم هنا في غير فنه واختصاصه!؛ كما يكرر مثل ذلك معرِّضاً ومصرحاً في رده على الشيخ الجابري؟! أم أنه لا يرى لزوم قبول الجرح المفسَّر كصاحبه الحلبي؟!

ثم أين هو الثناء والتعديل على القاسمي؟!

أما الآلوسي فمؤيدٌ له في كلامه "حول الجهمية" كما نقل عنه د.الرحيلي في الرسائل الخاصة بينهما!؛ فلا عبرة بثنائه حينئذ!، وهذا على فرض عدم رجوعه في هذا التأييد.

وأما المعاصرون له من تلامذته وأصحابه فثناؤهم مجمل على ما له من جهود في نشر كتب الشيخين ابن تيمية وابن القيم!، والجرح المذكور بخصوص الكلام حول الجهمية؛ فأين دفعهم لهذا الجرح بالبينة؟!

وأما العلماء المعاصرون – الذين حشرهم د.الرحيلي في زمرة المعدِّلين للقاسمي! – كالشيخ الألباني وابن باز والعباد ومحمد آمان جامي فليس في كلامهم ثناء على القاسمي فضلاً أن يكون فيه دفع للجرح المذكور!، ولو كان فيه ما يُشعر بذلك فليس بحجة مقابل الجرح المفسَّر، ولو كان عددهم أضعاف ذلك!، قال الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [المقدمة ص٩٩]: ((إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ جَرْحٌ وَتَعْدِيلٌ فَالْجَرْحُ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمُعَدِّلَ يُخْبِرُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ، وَالْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ بَاطِنٍ خَفِيَ عَلَى الْمُعَدِّلِ، فَإِنْ كَانَ عَدَدُ الْمُعَدِّلِينَ أَكْثَرَ فَقَدْ قِيلَ التَّعْدِيلُ أَوْلَى، وَالصَّحِيحُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: أَنَّ الْجَرْحَ أَوْلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ)).

وقال الحافظ السخاوي مؤكِّداً في [فتح المغيث ٢/ ١٩١]: (("إنْ كان المعدِّلون أكثر عدداً فهو" أي التعديل معتبر!!، حكاه الخطيب عن طائفة وصاحب المحصول؛ لأنَّ الكثرة يقوي الظن، والعمل بأقوى الظنين واجب كما في تعارض الحديثين؛ قال الخطيب: وهذا خطأ وبُعد ممن توهمه؛ لأنَّ المعدلين وإنْ كثروا ما لبثوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا نشهد أنَّ هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك عن أن يكونوا أهل تعديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإنْ لم يعلموه فثبت ما ذكرناه، وإنَّ تقديم الجرح إنما هو لتضمنه زيادة خفيت على المعدل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدَّله مائة قُدِّم الواحد لذلك)).

وهذا كله على فرض أنَّ الشيخ عبيداً حفظه الله بدَّع القاسمي كما زعم د.الرحيلي؛ وليس الأمر كذلك!، نعم الشيخ عبيد جعل الحكم فيه متردداً بين الجهل والهوى، وما ذلك إلا لأنَّ مذهب الجهمية ظاهر الفساد ولا يخفى على طلبة العلم المبتدئين ولا يرتاب فيه أحد كما قال د.الرحيلي نفسه؛

فكيف بمن يوصف بالعلم والفضل ولا يتنازع فيه اثنان وأنَّ له جهوداً في السنة وأنه متأثر بالشيخين ابن تيمية وابن القيم وينشر كتبهما؟!

وقد قال عبدالعزيز بن فيصل الراجحي في رده على حسن المالكي [قمع الدجاجلة ص٩١-٩٢] الذي قدَّم له الشيخ د. صالح الفوزان حفظه الله: ((أما جمال الدين القاسمي: فلا أظن أحداً يجعله مجتهداً!، وأيُّ علم بلغ القاسمي الاجتهاد فيه؟! كما أنه لم يسلم من تبعية المذاهب العقدية!، فقد كـان أشعرياً صوفياً خلوتياً، كتب ذلك بخط يـده عند إتمامه نسخ كـتاب "الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة" فقال: "تم كتابة على يد الفقير إلى الله تعالى: محمد جمال بن الشيخ محمد سعيد بن الشيخ قاسم الشهير بالحلاق الدمشقي موطناً، الشافعي مذهباً، والخلوتي طريقة، والأشعري معتقداً، غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين أجمعين، وذلـك في يـوم الأحـد في الضـحوة الكبرى الواقـع في أربعـة وعشرين من شهر محرم الحرام، سنة اثنتين وثلاثمائة وألف هـ"، وصورة خطه هذا في صفحة (٤٨) من طبعة الكتاب، التي نشرتها "دار البشائر الإسلامية" عام (١٤٢١هــ)، وكـتاباه اللذان ذكرهما المالكي، دليلان كافيان على عدم تحقيقه في العلم عامة، والعقيدة خاصة. وقـد ذكر بعض أهل العلم: أنَّ القاسمي كان على ذلك أول حياته، ثم رجع عنه آخرها، وتأثر بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الحنبليين، وعكف على مطالعتها، فصلحت عقيدته، واستقامت طريقته، ودللوا على ذلك بمـا في "تفسيره" وبعـض رسائله المتأخرة الأخرى، مما يخالف ما كان عليه أول حياته مما تقدم، والله أعلم)).

وإذا كان الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قال في مذهب الجهمية كما في [خلق أفعال العباد ص٣٠]: ((نَظَرْتُ فِي كَلاَمِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمجُوسِ؛ فَمَا رَأَيْتُ أَضَلَّ فِي كُفْرِهِمْ مِنْهُمْ، وَإِنِّي لَأَسْتَجْهِلُ مَنْ لاَ يُكَفِّرُهُمْ؛ إِلاَّ مَنْ لاَ يَعْرِفُ كُفْرَهُمْ)).

فماذا سيقول البخاري فيمَنْ لا يُبدِّعهم ممن اطَّلع على حقيقة مذهبهم وعلى كلام أئمة السلف فيهم؟!

ثم لو فرضنا أنَّ الشيخ الجابري يعتقد تبديع القاسمي؛ فلا يمنع من ذلك كون القاسمي لم يتعمَّد الخطأ أو كونه قال ذلك متأولاً، فقد قال ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الجامع في السنن

والآداب ص ١٥٣]: ((ومن قول أهل السنة: إنه لا يعذر من ودَّاه اجتهاده إلى بدعة؛ لأنَّ الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يعذروا؛ إذ خرجوا بتأويلهم عن الصحابة، فسماهم الرسول ﷺ مارقين من الدين، وجعل المجتهد في الأحكام مأجوراً وإن أخطأ)).

كما أنَّ كون القاسمي يظهر السنة - وفي نفس الوقت يذبُّ عن أهل البدع ولا يمقتهم! - فهذا لا يمنع من التحذير منه وإلحاقه بهم؛ فقد قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في [الإبانة ص٢٦٢]: ((ولا تشاور أحداً من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك أن لا تقربه في جوارك، ومن السنة مجانبة كل من اعتقد شيئاً مما ذكرناه - أي من البدع - وهجرانه والمقت له، وهجران من والاه ونصره، وذبَّ عنه وصاحبه؛ وإنْ كان الفاعل لذلك يظهر السنة)).

وقد سُئل الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ : الذي يثني على أهل البدع ويمدحهم؛ هل يلحق بهم؟! فأجاب: ((نعم ما فيه شك، مَنْ أثنى عليهم ومدحهم هو داع لهم، يدعو لهم، هذا من دعاتهم!، نسأل الله العافية)).

وقال الشيخ د. صالح الفوزان حفظه الله في [ظاهرة التبديع ص٤٥]: ((فالواجب إتباع المستقيم على السنة الذي ليس عنده بدعة، وأما المبتدع فالواجب التحذير منه، والتشنيع عليه حتى يحذره الناس، وحتى ينقمع هو وأتباعه. وأما كون عنده شيء من الحق فهذا لا يبرر الثناء عليه أكثر من المصلحة، ومعلوم أنَّ قاعدة الدين: "إنَّ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، وفي معاداة المبتدع درأ مفسدة عن الأمة ترجح على ما عنده من المصلحة المزعومة إنْ كانت!. ولو أخذنا بهذا المبدأ لم يضلل أحد!، ولم يبدع أحد!، لأنه ما من مبتدع إلا وعنده شيء من الحق، وعنده شيء من الالتزام. المبتدع ليس كافراً محضاً، ولا مخالفاً للشريعة كلها، وإنما هو مبتدع في بعض الأمور، أو غالب الأمور؛ وخصوصاً إذا كان الابتداع في العقيدة وفي المنهج، فإنَّ الأمر خطير، لأنَّ هذا يصبح قدوة، ومن حينئذ تنتشر البدع في الأمة، وينشط المبتدعة في ترويج بدعهم. فهذا الذي يمدح المبتدعة ويشبِّه على الناس بما عندهم من الحق هذا أحد أمرين: إما جاهل بمنهج السلف ومواقفهم من المبتدعة؛ وهذا الجاهل لا يجوز أن يتكلم!، ولا يجوز للمسلمين أن يستمعوا له!، وإما أنه مغرض لأنه

يعرف خطر البدعة ويعرف خطر المبتدعة ولكنه مغرض يريد أن يروِّج للبدعة؛ فعلى كلٍ هذا أمر خطير، وأمر لا يجوز التساهل في البدعة وأهلها مهما كانت)).

فتشنيع د.الرحيلي على الشيخ الجابري وإصراره في الثناء على القاسمي والدفاع عنه والاعتذار له أمرٌ مرفوض؛ وبخاصة أنَّ الكلام يدور في دفاع القاسمي عن الجهم بن صفوان الزنديق وابن عربي الحلولي والاتحادي والطوسي الرافضي!، وزندقة هؤلاء أمر ظاهر، وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في [المجموع ٢/ ١٣٢-١٣٣]: ((وهكذا هؤلاء الاتحادية؛ فرؤوسهم هم أئمةُ كفرٍ!، يجب قتلهم ولا تقبل توبة أحدٌ منهم إذا أُخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر!، وهم الذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين. ويجب عقوبة كل مَنْ انتسب إليهم، أو ذبَّ عنهم!، أو أثنى عليهم!، أو عَظَّمَ كتبهم!، أو عرف بمساعدتـهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم!، أو أخذ يعتذر لهم بأنَّ هذا الكلام لا يدري ما هو؟!، أو قال: إنَّه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق!!. بل تجب عقوبة كل مَنْ عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم!؛ فإنَّ القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنـَّهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء!!، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدون عن سبيل الله. فضررهم في الدين أعظم من ضرر مَنْ يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم؛ كقطاع الطريق وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم مَنْ لم يعرفهم!، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف!، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية!، ولهذا هم يريدون دولة التتار ويختارون انتصارهم على المسلمين؛ إلا مَنْ كان عامياً من شيعهم وأتباعهم، فإنه لا يكون عارفًا بحقيقة أمرهم!. ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ما هم عليه!، ويجعلونهم على حق!، كما يجعلون عباد الأصنام على حق!، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر!. ومن كان محسناً للظن بهم وادَّعى أنه لم يعرف حالهم: عُرِّفَ حالهم، فإنْ لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار وإلا أُلحِق بهم وجعل منهم!. وأما مَنْ قال: لكلامهم تأويل يوافق الشريعة!؛ فإنه من رؤوسهم وأئمتهم!، فإنه إنْ كان ذكياً فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان معتقداً لهذا باطناً

وظاهراً فهو أكفر من النصارى!؛ فمَنْ لم يُكفِّر هؤلاء، وجعل لكلامهم تأويلاً كان عن تكفير النصارى بالتثليث والاتحاد أبعد، والله أعلم)).

فأين ثناء د.الرحيلي على القاسمي واعتذاره له من هذا الكلام؟!

وعلى كل حال؛ سواء كان القاسمي كما وصفه الشيخ عبيد أو كما وصفه د.الرحيلي بأنه انخدع بكتب التاريخ والسير التي تنقل أخباراً في الثناء على الجهمية، فمثله لا ينبغي الثناء عليه والدعوة إلى الانتفاع من كتبه، ولا إطالة الكلام فيه أصلاً، لئلا يغتر أحدٌ بهذا الثناء والكلام فيطالع كتبه ويتأثر به فيما انحرف فيه، وأما أن يُنصح طالب علم مبتدئ في الانتفاع منه فهذا غلطٌ بيِّن!.

وإنما مكمن الخطر في كلام د.الرحيلي أنَّ القارئ قد يفهم منه أنَّ الخلاف في مَنْ لم يُبدِّع الجهم بن صفوان وأمثاله من رؤوس الضلال أمرٌ سائغ!، ولعلَّ مستدركاً يقول: فكيف يَلزم العلماء الناس اليوم بتبديع مَنْ هو أدنى منهم كسيد قطب أو حسن البنا أو يوسف القرضاوي أو سلمان العودة أو سفر الحوالي وغيرهم؟! فإنْ كان د.الرحيلي تنبَّه لهذا الأمر وقصده فقد فاق منهج الحلبي في عدم الإلزام بالجرح المفسَّر!، وإنْ لم يتنبَّه له ولم يقصده فليفطن له وليحذر أن يكون كلامه تأصيلاً يستغله أهل البدع في نصرة قواعدهم الباطلة.

ولا ينبغي لك يا د.إبراهيم أن تشبِّه غلط القاسمي بغلط بعض الأئمة الكبار في بعض مسائل الاعتقاد الخفية، بل إنْ كان ولا بد من التشبيه فيشبَّه غلطه بغلط الحارث المحاسبي وحسين الكرابيسي وداود الظاهري وأمثالهم ممن لهم علم غزير أيضاً ولم يلتفت إلى ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما أطلق تبديعهم!.

وأما تشبيه تقسيم القاسمي الجهمية – إلى مجتهدين صالحين، وقوم زنادقة تستروا بالتجهم – بتقسيم شيخ الإسلام ابن تيمية لهم – إلى رؤوس زنادقة، وعوام مسلمين –؛ فهذا من أفسد أنواع التشبيه!، لأنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية يضللهم جميعاً؛ لكنَّ عوام الجهمية الذين يقولون بمذهبهم من غير أن يعرفوا باطن أمرهم لا يحكم بكفرهم كما يحكم بكفر رؤوسهم. وأما القاسمي فيحكم على الجهمية أنهم مجتهدون، ويعتذر لهم ولا يقبل الطعن فيهم، ويعدهم مظلومين مستضعفين!، وأنَّ الكلام فيهم ومعاداتهم أمر سياسي!!، وأنَّ كلام الأئمة فيهم محمولاً على الزنادقة الذين تستروا

بالتجهم، وأما صالحو الجهمية فبمعزل عن هذا، فهو يصف الجهمية بالاجتهاد والصلاح وليس مجرد عدم تكفير عوامهم!؛ فتنبَّه يا د.إبراهيم هداك الله وبصَّرك بالحق.

فلا أدري كيف يزعم د.الرحيلي أنَّ تقسيم القاسمي يشبه تقسيم ابن تيمية؛ بل فوقه بمراحل؟!!، كما قال في ص١١٩: ((فما ذكره شيخ الإسلام هنا قريب مما ذكره القاسمي في الجهمية، بل في وصف شيخ الإسلام للإمامية بقوله: "فيهم مسلمون ظاهراً وباطناً"، ما هو أبلغ مما ذكره القاسمي في الجهمية، فإنَّ الرافضة شرٌّ منهم بكثير، وكذا تصريحه أنه قد يكون في عوام الباطنية من لم يعرف باطن ما عليه رؤوسهم، وأنهم قد يكون مسلمين؛ فهذا فوق ما قاله القاسمي بمراحل، فإنه لا يعرف في المنتسبين للإسلام من هو شر من الباطنية)).

يا د.إبراهيم؛ هل كان شيخ الإسلام يعتذر لهم؟!

أم كان شيخ الإسلام يعدهم من أهل الاجتهاد والصلاح؟!

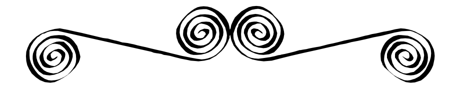
أم رفض شيخ الإسلام تكفير الأئمة لهم؟!

فيا أيها القارئ المنصف؛ أليس هذا التشبيه يعد طعناً بشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؟!

والغريب أنَّ د. الرحيلي صرح أنه لا يتبنى ما قاله شيخ الإسلام ولا يقره!؛ لئلا يتربَّص به أحد ولا يتصيد له الأخطاء، وإنما ذكره من باب بيان أنَّ شيخ الإسلام سبق القاسمي إلى ما يقرب من كلامه!، ثم ذكر أنَّ النفس تطمئن إلى ما ذهب إليه شيخ الإسلام لمكانته في العلم والفضل وفي قلوب العلماء والمسلمين، وقال: ((فإن لم يكن ما قرره هو عين الحقيقة فهو قريب منها)).

ويكفي في نقض ما قام به د.الرحيلي من تحريف - من جهة المعنى! - لكلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؛ ما قاله شيخ الإسلام نفسه في [منهاج السنة ٥/ ١٠٥-١٠٦]: ((وهؤلاء الرافضة؛ إما منافق وإما جاهل، فلا يكون رافضي ولا جهمي إلا منافقاً أو جاهلاً بما جاء به الرسول ﷺ، لا يكون فيهم أحد عالماً بما جاء به الرسول مع الإيمان به، فإنَّ مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يخفى قط إلا على مفرِّط في الجهل والهوى)).

وقال في [المجموع ١٢/ ٤٩٧]: ((فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم زنادقة منافقون، بل أصل هذه البدع هو من المنافقين الزنادقة، ممن يكون أصل زندقته عن الصابئين والمشركين، فهؤلاء كفار في الباطن، ومَنْ علم حاله فهو كافر في الظاهر أيضاً)).





الرد على انتقاد العبارة الخامسة (ص١٣٣-١٤٥) [الانتفاع ممن لا يُبدِّع المبتدع ولو كان الجهم بن صفوان رأس الجهمية]

نقل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى عبارة د.الرحيلي – وهي قوله في مجادلة بينه وبين أحد السائلين –: ((أنا أقول لك: لو رجل عنده علم، وما بدَّع الجهم بن صفوان، وعنده علم وعنده خير؛ أقول لك: عدم تبديعه لجهم بن صفوان تجنَّبه واطلب العلم))، فأنكر عليه الشيخ ذلك أشدَّ الإنكار؛ وقال له في أول الانتقاد: ((سوَّغتَ يا شيخ إبراهيم أخذ العلم عمن لم يبدِّع الجهم بن صفوان))، وقال في آخره: ((كنتَ تخاطب طالب علم مبتدئ كما هو مفهوم من سياق كلامك؛ فكيف تسوِّغ لمثل هذا أخذ العلم عمن لا يبدِّع من بدعته مكفرة وهو الجهم؟!)).

فردَّ د.الرحيلي بأنه فنَّد هذا الانتقاد في كتابه [تأصيل المسائل المستشكلة من جواب السائل]، وقال بعد ذلك ص١٣٣ من هذا الرد: ((قوله: "سوَّغتَ يا شيخ إبراهيم أخذ العلم عمن لم يبدِّع الجهم بن صفوان" وجوابه: أنَّ هذا الكلام باطل، بل افتراء وظلم، فأنا لم أوجِّه أحداً إلى أخذ العلم عمَّن لم يُبدِّع الجهم بن صفوان؛ وإنما جاءت هذه الجملة في سياق المحاجة لطالب سألني عن طلب العلم على يد رجل من أهل السنة، وأخبر السائلُ أنه امتنع من الاستفادة منه لكونه لم يُبدِّع رجلاً معاصراً اختُلف في تبديعه من قبل بعض أهل السنة، بل عامة أهل السنة لم يُبدعوه لخطئه، ولم يخرجوه من السنة بزلته، فلما وجَّهته للإستفادة من هذا الرجل – بخاصة بعد أن ذكر ندرة من يقوم في بلاده بالتدريس من أهل السنة – لم يقتنع بهذه الإجابة، فجاءت هذه الجملة في كلامة على سبيل المحاجة والإلزام لتقرير المسألة الأولى؛ وهي تلقي العلم عن صاحب سنة لم يُبدِّع الرجل المذكور، لا لتقرير طلب العلم على من يبدِّع الجهم بن صفوان))، فهو يزعم في رده أنَّ جوابه جاء على سبيل

المحاجة والمناظرة والإلزام لا لتقرير طلب العلم على مَنْ لم يبدِّع الجهم بن صفوان، وأنَّ هذه الصورة التي ذكرها للسائل صورة تقديرية فرضية جاءت في سياق إقناعه بطلب العلم عند المسؤول عنه، ثم ذكر د.الرحيلي أنَّ طلب العلم عن بعض أهل البدع يجوز للضرورة؛ فمن باب أولى أن يجوز طلبه عند مَنْ لا يُبدِّعهم. ثم ذكر الأسباب المحتملة في عدم تبديع الجهم بن صفوان؛ وخلاصتها: إما بسبب الموافقة له والتأثر بمذهبه، أو عدم العلم به، أو لم يُبدِّعه لشبه عرضت له.

والجواب عن هذا:

إنَّ وصف كلام الشيخ الجابري حفظه الله بـ"الباطل والافتراء والظلم" من المكابرة الظاهرة؛ فالشيخ وفقه الله نقل نصَّ عبارة د.الرحيلي التي سوَّغ فيها طلب العلم على مَنْ لم يُبدِّع الجهم!، أما كون د.الرحيلي يريد من كلامه مجرد المحاجة والتنظير لا التطبيق والتقرير؛ فهذا ما لم يصرح به د.الرحيلي!، والسؤال والجواب مسجَّل؛ وليس فيه ما يفيد أو يلمح إلى دخول السائل معه في مجادلة أو مناظرة أو غيرها!، فهذه دعوى للتهرب من الحقيقة والرجوع عن الغلط.

ثم كيف يعرف القارئ والسامع أنَّ د.الرحيلي يريد هذا ولا يريد ذاك؟!

وكلامه واضح كالشمس لا يخفى إلا على العميان؛ أنه يسوِّغ طلب العلم على مَنْ لم يُبدِّع الجهم، فلماذا يا د.إبراهيم تلصق هذه التهم الجائرة بالشيخ عبيد؟!!

أما أنَّ الصورة التي ذكرتها تقديرية فرضية جاءت في سياق إقناع السائل فحسب؛ فلو كانت هذه الصورة في ذهنك كذلك يا د.إبراهيم لما جادلت عنها كلَّ هذا الجدال هنا وهناك في كتابك [تأصيل المسائل]!، حتى ذكرتَ عدة صور للمسألة، وبينتَ أنَّها كلها متوقَّعة في الوجود!، فمرة تزعم أنها صورة فرضية، كما قلتَ في ص١٣٤: ((وقد رددتُ على هذه الشبهة في كتاب "تأصيل المسائل" من عدة وجوه أذكر وجهين منها؛ أولاهما: أنَّ هذه الصورة تقديرية فرضية جاءت في سياق إقناع السائل بطلب العلم عند المسؤول عنه...)) ومرة تدلل على أنها متصوَّرة في الوجود وأنها ليست مستبعدة، كما قلتَ في ص١٢٣: ((وقد سبق أن ذكرتُ في كتاب "تأصيل المسائل" في الرد

على هذه الشبهة أنَّ عدم تبديع الجهم من قبل بعض أهل العلم والفضل متصوَّر وذكرتُ لذلك ثلاث صور...))، فهذا اضطراب منك يا د.إبراهيم!.

وكان يكفيك يا د.إبراهيم أن تقرَّ أنَّ العبارة خطأ لم تقصده، وتتراجع عنه وتشكر مَنْ نبَّهك عليه، لا أن تؤلِّف في تأصيله وتأكيده، وتشنِّع بأوصاف لا تليق منك على مَنْ أرشدك إليه وناصحك فيه.

أما ما ذكرتَه من جواز طلب العلم على المبتدعة للضرورة؛ فهو بعيد عن التأصيل والواقع:

فأئمة السلف كانوا يُحذِّرون من مجالسة المبتدعة والسماع لهم أشدَّ التحذير؛ وبعضهم لا يقبل أن يسمع منهم ولا كلمة بل ولا آية من كتاب الله!، وآثارهم في ذلك كثيرة، ولا تخفى عليك يا د.إبراهيم وقد ذكرتَ منها جملة وفيرة في كتابك [موقف أهل السنة من أهل الأهواء والبدع]، فلو كان مجالسة المبتدعة وطلب العلم عندهم خيراً لسبقونا إليه.

وقد قال الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [تحفة الإخوان بما جاء في المعاداة والمولاة والحب والبغض والهجران ص٥٧]: ((وقال أبو داود أيضاً حدثنا حمزة بن سعيد المروزي قال: قال أبو بكر بن عياش مَنْ زعم لك أنَّ القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو لله لا تجالسه ولا تكلمه. وقال أبو بكر أحمد بن محمد بن عبدالخالق الوراق في كتاب "الورع" سألتُ عبدالوهاب يعني الوراق: يُجالَس مَنْ لا يكفر الجهمية؟ قال: لا يُجالَسون ولا يُكلَّمون؛ المرء على دين خليله)) وانظر [الورع للإمام أحمد من رواية المروزي ص٨٩].

فإذا كان الذي لا يُكفِّر الجهمية لا يُجالَس ولا يُكلَّم؛ فكيف بمَنْ لا يقبل تبديعهم؟!

بل كيف بمَنْ يصفهم بالمجتهدين والصالحين والمظلومين؟!!

وأي شيء ترجوه يا د.إبراهيم إذا أذنتَ لطالب مبتدئ يدرس على يد مبتدع؟!

كيف يميز هذا المبتدئ بين الغث والسمين؟!

وكيف يعرف الحق من الباطل؟!

وكم سمعنا من شباب في مقتبل العمر درسوا على أيدي مبتدعة فتأثروا بهم وتعلقت شبهاتهم في قلوبهم حتى أخرجوهم من السنة وأدخلوهم في البدعة ولم يخرجوا منها بعد؟!

وأما من جهة الواقع؛ فالحمد لله، أهل العلم وطلبته – المعروفون بسلامة العقيدة وسداد المنهج – موجودون في كثير من البلاد، ووسائل العلم متيسرة، ويستطيع الطالب الآن أن يأخذ العلم عن طريق الأشرطة المسجَّلة والمجالس والمحاضرات الصوتية، وكذلك كتب العلماء السلفيين منتشرة في أغلب البلاد، بل الرحلة لطلب العلم على أيدي العلماء الراسخين في بلادهم متيسرة لكثير من الناس؛ ولكنَّ بعض الناس أخلد إلى الأرض.

فدعوى "الضرورة" تحتاج إلى تحقيق من جهة الواقع، فكثيرٌ ما يدَّعي الناس الضرورة وعند التحقيق نجد خلاف ذلك، وترى البعض يُسافر في بلاد الغربة ويتحمَّل المشاق والأذى والمهان من أجل دنيا لاهية أو تجارة فانية، ثم لا يتحمَّل ما هو أدنى من ذلك بكثير من أجل طلب العلم على أيدي العلماء السلفيين، فالضرورة كلمة توسَّع الناس فيها، ووضعت في غير محلها المناسب لها.

ثم ما هو العلم الواجب الذي يجب على العبد أن يعرفه؟ هو التوحيد والسنة والأحكام الشرعية الخاصة به على ضوء الكتاب والسنة، ومعرفة مراد الله عز وجل ومراد النبي ﷺ، فهل يُمكن لأهل البدع أن يعلِّموا الناس ذلك من غير أن يدسُّوا السمَّ في العسل؟! ذلك أمرٌ مستبعد.

وأما طلب آلات العلم على المبتدعة فهل هذا من الضرورة؟! معلوم أنَّ آلات العلم ليست من الفرض العيني الذي يجب على جميع المكلَّفين أن يتعلموها، واليوم الكتب والأشرطة في تعليم هذه العلوم يُمكن أن تفي بالغرض لظرف معيَّن حتى يتيسَّر اللقاء بأهل العلم والدراسة على أيديهم، وهذه خيرٌ من أن يدرس مبتدئ على أيدي المبتدعة تلك العلوم.

ومَنْ رخَّص من أهل العلم الدراسة على المبتدعة تلك العلوم إنما اشترط لذلك عدة شروط من ضمنها: أن لا يوجد سبيل قط لدراسة ذلك العلم إلا عن طريق هؤلاء، وأن لا تكون الدراسة في العلوم التي تشتمل على المسائل التي انحرفوا فيها، وأن يكون الطالب متيقظاً يميز بين الحق والباطل، وأن لا يكون محل التدريس في محاضن المبتدعة التي تميزوا بها وإنما في مساجد عامة، وأن لا يكون في حضوره تغريرٌ لغيره من الناس أو تكثيرٌ لسواد أهل الأهواء، وأن تكون الدورة علمية مثمرة تحقق المقصود لا أن تكون مجرد بعض المعلومات التي يُمكن لأي أحد أن يعرفها من خلال

بعض الكتب والأشرطة، وأن يحرص الطالب على مناصحة شيخه المبتدع بين الحين والآخر لئلا يكون حضوره إقراراً لبدعته، وتحقق هذه الشروط في الواقع مستبعد!.

وقد سئل العلامة الشيخ أحمد النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [فتاوى شرح صحيح مسلم ١/٨-٩]: ما حكم الدراسة عند أهل البدع بهذه الشروط: علم لا يوجد عند أهل السنة، أو يوجد ولكن لم يوافقوا، أو لم يتفرغوا للتدريس. عنده بدع مثل الانتساب للإخوان المسلمين ولكن لا يدعوا إلى هذا، وغير مشهور في هذا التنظيم. أنت بحاجة إلى بناء كيانك العلمي، فماذا تفعل؟ وما هو التوجيه؟ وجزاكم الله خيراً.

الجواب: ((الذي يترجَّح لي أنَّ المبتدع ينبغي ألاَّ يُدرَس عليه؛ لأنَّه ربما يُدخِل بدعته في دروسه ويحببها للطلاب، وينشرها بواسطة الدروس، وكم من طالب علمٍ بدأ على طريقةٍ سلفية صحيحة، ثمَّ انتسب إلى شيخ وجالسه كثيراً حتى حوَّله عمَّا هو عليه؟! فينبغي لطالب العلم السلفي الذي يريد الحق ألاَّ يدرس على المبتدع؛ لأنَّه إذا درس عليه عظَّمه، ولايجوز تعظيم أهل البدع؛ والأمر الثاني: أنَّه لايؤمَن أن يُدخِل عليه شيئاً من بدعه ويحببها، ويقبلها هذا الطالب من حيث أنَّه لا يدري!))

ولقد كان الأئمة قديماً وحديثاً ينهون عن مجالسة المبتدعة، ومَنْ كان لا يمتثل لهذا النهي كانوا يلحقونه بهم!، قال ابن الحاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [حز الغلاصم في إفحام المخاصم ص١١٠]: ((إذ يقول في سورة مكية: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقد بين الله سبحانه عقوبة من فعل ذلك وخالف ما أمره الله إذ يقول في سورة مدنية: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ ﴾ [النساء: ١٤٠] فبين سبحانه بقوله: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ما كان أمرهم به من قوله في السورة المكيّة ﴿ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾، ثم بيَّن في هذه السورة المدنية أنَّ مجالسة مَنْ هذه صفته لحوقٌ به في اعتقاده، وقد ذهب قوم من أئمة هذا

الأمة إلى هذا المذهب، وحكم بموجب هذه الآيات في مجالس أهل البدع على المعاشرة والمخالطة - منهم أحمد بن حنبل والأوزاعي وابن المبارك - فإنهم قالوا في رجل شأنه مجالسة أهل البدع قالوا: يُنهى عن مجالستهم، فإن انتهى وإلا أُلحق بهم؛ يعنون في الحكم، قيل لهم: فإنه يقول: إني أجالسهم لأباينهم وأرد عليهم؟ قالوا: ينهى عن مجالستهم فإنْ لم ينته أُلحق بهم)).

والغريب أنَّ د. الرحيلي نفسه لا يعد الضرورة متحققة في واقعنا المعاصر لإمكانية طلب العلم عن طريق الأشرطة!؛ فقد سُئل في شريط مسجَّل السؤال الآتي: في حال الضرورة في التلقي عن أهل البدع في منطقة من المناطق؛ ألا يكون الأفضل التلقي عن طريق الأشرطة والكتب لأهل السنة؟ فكان جوابه: ((إذن ما وجدت الضرورة!، إذا أمكن التلقي عن أهل السنة ما وجدت الضرورة!، أين الضرورة؟! الضرورة أن لا يمكن التلقي إلا عن هؤلاء، أما إذا أمكن التلقي عن أهل السنة، والأشرطة فيها خير، والتلقي عن الأشرطة كالتلقي عن المشايخ في الدروس؛ إنما يفوت السامع لهذه الأشرطة الأسئلة والاستدراك والاستفصال عما أُشكل عليهم، فيمكن التلقي عن الأشرطة لأهل العلم، لكن ينبغي التنبه لِمَا قد يشكل، فلا ينبغي الاستعجال في تقرير أمر مشكل على السامع فينسبه لذلك المتكلم، فلم توجد الضرورة عندما يمكن التلقي عن أهل العلم حتى لو كان عن طريق الأشرطة)).

وأختم الجواب عن هذا القسم بما سُئل به الشيخ د. صالح الفوزان حفظه الله [اللقاء المفتوح في المسجد الكبير بالطائف ضمن دورة ابن باز العلمية لعام ١٤٣١هـ]: أحسن الله إليكم شيخنا، هناك مَنْ يقرر أنَّ الإنسان يأخذ العلم من كل من عنده علم، بل لو أنَّ إنساناً عنده علم ولكن لا يُبدِّع الجهم بن صفوان قال: اترك عدم تبديعه وخذ منه العلم، فهل هذا التقرير صحيح؟ فكان جوابه: ((ما هو صحيح، لا يُؤخذ العلم إلا عن أهله المستقيمين عليه المعروفين به، أما الذي يُروج البدع ويُهوِّن من شأنها فهذا لا يُؤخذ عنه العلم لأنه يُؤثِّر على مَنْ جالسه ومَنْ تعلم عليه، ويتساهل في أمر البدع. وإذا وصل الأمر إلى أنَّ الجهم بن صفوان لا يُبدَّع فمن الذي يُبدَّع، الجهم بن صفوان كفروه لأنه يقول القرآن مخلوق، إنَّ الله لا يتكلم، جحد صفة من صفات الله، جحود، نفي، فوصف الله بالنقص والعياذ بالله، الله جل وعلا عاب على المشركين أنهم يعبدون أصناماً لا تكلمهم ﴿أَلَمْ

يَرَوْاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ ﴾[الأعراف: ١٤٨]، الذين اتخذوا العجل، قال الله جل وعلا: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ ﴾، وإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قال لأبيه: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ ﴾[مريم: ٤٢]، فهذا الذي يقول إنَّ الجهم مُبتدِع فقط!، أو لا يُبَدَّع!!، هذا في الحقيقة يُروِّج البدع ويُهوِّن من شأنها)).

قلتُ:

فكيف بمَنْ يقول عن جهم هذا أنه مجتهد وصالح ومستضعف وقُتِلَ ظلماً وسياسة؛ كما يزعم القاسمي الذي ضربه د.الرحيلي مثلاً؟!!

وأما **كتابك يا د.إبراهيم [تأصيل المسائل المستشكلة في جواب السائل]** الذي أحلتَ إليه مراراً في ردك هذا؛ فقد قرأتُه كلَّه وأمعنتُ النظر فيه، وأستغربتُ مما فيه من تقريرات تنظيرية عقلية بعيدة عن منهج السلف وآثارهم!، وما فيه من استدلالات عامة ليس لها صلة بمحل الخلاف!، وبخاصة في ص٩-١٨ تحت مبحث [المسألة الثانية: نهي السائل عن الخوض في التبديع]، وفي ص١٨-٢٩ تحت مبحث [المسألة الثالثة: إنك لن تُسأل في قبرك عن فلان؛ هل هو مبتدع أو غير مبتدع؟].

فأما **المسألة الثانية** فقد أصَّلتَ فيها يا د. إبراهيم التفريق بين التبديع الحق والتبديع الباطل؛ وبينتَ أنَّ الأول: هو تبديع العلماء المحققين المنصفين لَمَنْ دلَّ الدليل على أنه مبتدع سواء انتسب إلى الفرق الضالة أو انتسب إلى أهل السنة. والثاني: تبديع بعض أهل السنة بسبب البغي والحسد أو بما لا يستحق التبديع. وكلامك هذا حق لا نزاع فيه من حيث التأصيل، ولكنكم تخالفون هذا التأصيل عند الواقع والتطبيق!.

ثم ألزمتَ أهل العلم بالتبديع الحق، وأما العوام والمبتدئون في طلب العلم فغير ملزمين به ولا يؤمرون ولا يُسألون عنه فقلتَ في ص١١-١٢: ((والمقصود أنَّ الرد على أهل البدع والاشتغال بتبديع المخالفين والتحذير منهم هو واجب العلماء، وأما العوام وطلاب العلم المبتدئون فلم يؤمروا بهذا ولن يسألهم الله عنه، لأنه ليس من وسعهم))!.

وقسَّمتَ التبديع بالنسبة للمقلد من جهتين: إما أن يكون التبديع مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، فإن كان مختلفاً فيه فليس قول بعض العلماء بحجة على بعض؛ والعامي ليس له قدرة على الترجيح بينهم فلزم التوقف عن التبديع وعدم الانشغال به ص١٢، وأما إن كان التبديع مجمعاً عليه فجعلتَ الكلام فيه مما لم يشرع للعامي فيه عبادة ولم يخاطَب به، فلم تجوِّز تقليد العلماء فيه كما في ص١٥، لأنَّك فرَّقت في لزوم الإجماع على المقلِّد بين المسائل الدينية التي خوطب بها فهو ملزم بالإجماع هنا، وبين الأحكام على المعينين بتبديع أو تكفير أو تفسيق أو تحذير ورد على المخالفين فقلتَ ص١٤: ((إنَّ مسألة تقليد العلماء في مسائل الدين يخالف تقليدهم في تحرير مسائل الأسماء والأحكام المناط بالعلماء النظر فيها)).

وجعلتَ أحوال العامي مع إجماع العلماء هذا على قسمين؛ فقلتَ ص١٥: ((وأما مسائل الأسماء والأحكام من التكفير والتبديع والتفسيق وكذا ما يتعلَّق بذلك من الرد على هؤلاء المخالفين من كفرة ومبتدعة وفسَّاق ففيها تفصيل؛ بحسب ما خوطب به العامة منها، وهي على قسمين...))، وذكرتَ القسم الأول: تنزيل الأحكام ورد البدع والتحذير من أهلها؛ وزعمتَ أنَّ العامي لم يخاطَب بها ولا يجوز له فيها تقليد العلماء ولو أجمعوا!؛ بدعوى أنَّ الخوض فيه يثير الفتنة ويفرِّق الناس ولا تدركه عقول العامة ولا يُمكن لهم أن يثبتوا البينات عليه وأنه لا مصلحة لهم فيه؛ فقلتَ في ص١٥: ((القسم الأول: فيما لم يشرع الله للعامي فيه عبادة، ولم يخاطب منه بشيء، كتنزيل الأحكام من كفر وبدعة وفسق على المعينين، وهو ما يسمى في الإصطلاح بالتكفير والتبديع والتفسيق؛ فهذا مما لا يجب على العامة؛ بل ولا يجوز لهم تقليد العلماء فيه))، والقسم الثاني: كيفية المعاملة مع هؤلاء المحكوم عليهم إذا ابتلي بمخالطتهم ومجاورتهم!؛ فأوجبتَ تقليد العلماء في هذه الحالة، وجعلتَ هذا موضوعاً خارجاً عن باب التكفير والتبديع ص١٤-١٧.

وأما **المسألة الثالثة** حول السؤال عن التبديع في القبر؛ فقد نفيتَ بالجزم أن يُسأل طلبة العلم وعوام الناس في القبر عن تبديع فلان أو تكفيره!، واستدللتَ بنصوص عامة!؛ فمن الكتاب ذكرتَ سبع آيات: وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤].

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣]. ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النحل: ٤٣] أو [الأنبياء: ٧]. ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٢]. ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: ٣٦]، واستدللت بثلاثة أحاديث: قوله ﷺ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ)، وقوله: (مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ)، ثم ذكرتَ حديث القبر الذي فيه يُسأل المرء عن ربه ونبيه ودينه، وقلتَ ص٢٤: ((مما يدل دلالة خاصة من السنة على عدم سؤال العامة وأشباههم من الطلبة المبتدئين عن مسائل التبديع والتجريح في القبر...)).

ثم ذكرتَ حديث سؤال الملكين في القبر، وأكَّدت على رواية أبي داود: ((فما يُسأل عن شيء غيرها)) – وهي رواية في صحتها خلاف، وقد ضعفها الشيخ عبدالله البخاري حفظه الله كما في مقال منشور في موقعه؛ فليراجعه من أراد التفصيل – وجعلتَ دلالة الحديث مع هذه الرواية صريحة أنَّ العبد لا يُسأل إلا عن هذه الأصول الثلاثة فقلتَ ص٢٥: ((وأحاديث سؤال الملكين صريحة في أنه لا يُسأل إلا عن هذه الأصول الثلاثة فقط)).

ثم ذكرتَ أدلة من القياس والأصول العامة التي تفيد أنَّ إثبات شيء من أمور الغيب لا يكون إلا بدليل، وأنه لا دليل على السؤال عن التبديع في القبر.

ثم استدل د.الرحيلي بأنَّ أهل العلم مع كثرة كلامهم في فتنة القبر لم يذكر أحدهم أنَّ العامي أو طالب العلم يُسأل عن التبديع في قبره، وإنما المعروف عنهم إثبات السؤال عن الأصول الثلاثة.

والجواب عن كلام د.الرحيلي هذا:

الحق أنَّ مجرد عرض كلامه الأول يغني عن رده!، لأنَّ أدلة وجوب العمل بالإجماع تدخل فيها كل المسائل العلمية والعملية؛ سواء كانت في أمور دينية شرعية أو في تنزيل أحكام على المعينين، ومَنْ فرَّق بينهما فعليه الدليل، أما التنظير العقلي أو التقسيم الذهني أو التصوير الفلسفي للمسائل فلا حجة فيه مقابل إجماع الأمة.

فتحريم قبول كلام العلماء – على العامي أو طالب العلم المبتدئ – في تكفير فلان أو تبديعه مع تحقق الإجماع عليه يُعَدُّ سابقة لم يقل بها كل المميعة في هذا الزمان!!!.

فيا حبذا لو ذكر لنا د.الرحيلي مَنْ سلفه في هذا القول؟!

أم هي من سوانحه التي أظهرها الله على لسانه ليعرف الناس حقيقة المنهج الذي يسير عليه ويدعو إليه؟! وقد قال أحد السلف: ((مَا أَسَرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَبْدَاهَا اللهُ عَلَى صَفَحَاتِ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ))، مع أنَّ كلام د.الرحيلي السابق ليس فلتة ولا سبق لسان؛ بل تأصيل في كتاب منتشر في الآفاق!!.

فلو أجمع العلماء على تكفير رجل أو تبديعه؛ فهل يحرم على العامي والمبتدئ في الطلب القول بما قالوه؟!

مَنْ يقول مثل هذا الكلام؟!

لا أحد إلا دكتور العقيدة المعاصر!!!.

ثم أليست معاملة الكفار والمبتدعة يا د. إبراهيم مبنية على الأسماء والأحكام؟

فمن أين لك التفريق بين تنزيل الأحكام وبين المعاملة؟!

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في [المجموع ١٢/ ٤٦٨]: ((إذا تبين ذلك؛ فاعلم أنَّ "مسائل التكفير والتفسيق" هي من مسائل "الأسماء والأحكام"؛ التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا)).

وأما استدلال د.الرحيلي على عدم السؤال بالتبديع في القبر بالأدلة العامة التي ليس فيها أدنى إشارة إلى مسألة القبر والسؤال فيه!!!؛ فهذه طريقة أهل البدع كما لا يخفى على مثله!، وقد

عدَّها العلامة الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إتباع المتشابة الذي هو معتمد أهل البدع ومستند استدلالاتهم فقال في [الاعتصام ص٢٣٥]: ((فشأن الراسخين تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة متحدة، وشأن متبعي المتشابهات أخذ دليل ما أياً كان عفواً وأخذاً أولياً وإنْ كان ثم ما يعارضه من كلي أو جزئي؛ فكأنَّ العضو الواحد لا يعطي في مفهوم أحكام الشريعة حكماً حقيقياً فمتبعه متبع متشابه، ولا يتبعه إلا من في قلبه زيغ كما شهد الله به: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢]، وعند ذلك نقول: من إتباع المتشابهات الأخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيداتها، وبالعمومات من غير تأمل هل لها مخصصات أم لا؟ وكذلك العكس، بأن يكون النص مقيداً فيطلق، أو خاصاً فيعم بالرأي من غير دليل سواه، فإنَّ هذا المسلك رمي في عماية، وإتباع للهوى في الدليل، وذلك أنَّ المطلق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيد، فإذا قيد صار واضحاً، كما أنَّ إطلاق المقيد رأي في ذلك المقيد معارض للنص من غير دليل)).

ولعلَّ د.الرحيلي استشعر أنَّ الأدلة التي ذكرها ليس لها علاقة في محل الخلاف، ولهذا نراه قد وصف الدليل الأخير الذي فيه سؤال الملكين بأنه يدل دلالة خاصة وواضحة، ولو أنَّ د.الرحيلي استغنى بذكره لكانت له حجة تقبل الأخذ والرد، لكنه حشد أدلة معه ليس فيها أدنى إشارة على ما يزعم.

وإذا كان د.الرحيلي يفرِّق بين العلماء وبين غيرهم من طلبة العلم المبتدئين وعوام الناس في مسألة الأسماء والأحكام بمجرد التحكم من غير دليل!؛ فمفاد كلامه: أنَّ العلماء يُسألون في قبورهم عن تبديع فلان وفلان، أما طلبة العلم والعوام فلا.

فأين الدليل على هذا التفريق؟!

وأين الدليل على أنَّ العلماء يُسألون أكثر من الأصول الثلاثة، وغيرهم لا يسألون إلا عنها؟!

فإن أتى د.الرحيلي بالدليل فقد نقض دعواه - بأنَّ الأسئلة في القبر مقصورة على الأصول الثلاثة -!، وإن لم يأت بالدليل فقد نقض تفريقه الذي تبناه!، وهذا الإلزام هو مطالب به في جميع الأدلة والنقول التي ذكرها!، وبهذا نكون قد كُفينا الرد عنها جميعها.

وقد ذكر الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى دليلاً يقتضي السؤال عن فلان من الناس بعد الموت ؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ ﴾[الفرقان: ٢٧ – ٢٩]، فردَّ هذا د.الرحيلي في ص٣٩-٤٣ بأنَّ هذه الآية نزلت في كافر أضلَّ كافراً؛ وعلى هذا أكثر أهل التفسير؛ وإن جعلها الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كل ظالم، وأنَّ الآية موضعها خبر براءة الظالم من خليله يوم القيامة وليس السؤال عنه في القبر.

والجواب عنه: أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فكونها نزلت في الكافر لا يلزم منه القصر عليه، وهذا ما أراده الحافظ ابن كثير. وأما كونها في البراءة؛ فالبراءة تتضمن التمايز بين أهل الحق وأهل الباطل، وهذا يلزم منه تعيين أحكامهم وتنزيلها على أعيانهم.

أما كون الآية في يوم القيامة وليس في القبر؛ فالقبر أول منازل الآخرة، وما دام د.الرحيلي هنا غير مستبعد أن يكون السؤال عن "فلان" يوم القيامة؛ فما المانع أن يكون مثل هذا في القبر؛ وكلاهما بعد الموت؟!

وأما حديث سؤال الملكين، فلعلَّ المقصود من ذكر الأسئلة الثلاثة بيان مجمل الأسئلة لا نفي ما سواها مما يندرج تحتها؛ وقد يدل على ذلك حديثان:

الأول: ما أخرجه ابن ماجه في سننه [باب ذكر القبر والبلى حديث (٤٢٦٨)] و [مسند البزار حديث (٨٢١٩)] و[الأحكام الشرعية للإشبيلي ٢/ ٥٧٠] و [الإيمان لابن منده ٢/ ٩٦٧] و [تهذيب الآثار للطبري ٢/ ٢١٧] وصححه الشيخ الألباني عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إنَّ الميت يصير إلى القبر، فيجلس الرجل الصالح في قبره غير فزع ولا مشغوف، ثم يُقال له: فيمَ كنتَ؟ فيقول: كنتُ في الإسلام، فيقال له: ما هذا الرجل؟ فيقول: محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات من عند الله فصدَّقناه، فيقال له: هل رأيتَ الله؟ فيقول: ما ينبغي لأحد أن يرى الله، فيفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضاً، فيقال له: انظر إلى ما وقاك الله، ثم يفرج له قبل

الجنة؛ فينظر إلى زهرتها وما فيها، فيقال له: هذا مقعدك، ويقال له: على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله)).

فهذا سؤال رابع؛ فماذا سيقول د.الرحيلي؟!

الثاني: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده حديث (١٨٥٥٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه [باب في نفس الْمُؤْمِنِ كَيْفَ تَخْرُجُ وَنَفْسِ الْكَافِرِ حديث (١٢١٨٥)]، وعبدالزاق في مصنفه [باب فتنة القبر حديث (٦٧٦٠)]، وأبو داود في سننه [باب باب فى المسألة فى القبر وعذاب القبر حديث (٤٧٥٥)]، والطيالسي في مسنده حديث (٧٥٣) والطبراني في المعجم الكبير حديث (١٨٣٩٦) وغيرهم عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: ((فَيَقُولاَنِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِى بُعِثَ فِيكُمْ؟ قَالَ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِّ ﷺ. فَيَقُولاَنِ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِّ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ)).

وهذا سؤال خامس؛ فما جواب د.الرحيلي؟!

ومعنى (صدَّقت) في الحديث الثاني أي امتثلت، ومعلوم أنَّ كتاب الله عز وجل أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقدر الاستطاعة في آيات عديدة، ونهى عن الشرك والكفر وحذَّر منهما أشدَّ التحذير وردَّ شبهات المشركين وأمر بالبراءة منهم والكفر بهم ونصَّ على تكفير فرعون وهامان وقارون وأبي لهب وامرأته وغيرهم، وأمر برد الباطل والمنكر والزيغ وحذَّر من أهلهم؛ والرد على البدع والتحذير من أهلها داخل في ذلك حتماً، فإذا لم يقم العبد – سواء كان عالماً أو مَنْ دونه – بهذا الواجب ولم يرفع به رأساً فهل يصدق فيه قول: (قرأتُ كتاب الله فآمنتُ به وصدَّقت)؟!.

أم أنه سيقول: هاه هاه لا أدري؟!!

ثم هب يا د.إبراهيم أنَّ الملكين لا يسألان العبد إلا عن مجمل الأصول الثلاثة؛ فهذا لا يعني أنه لا يحاسب على غيرها من الأقوال والأعمال في القبر، وكما لا يخفى عليك ما ذكره النبي ﷺ من صور عديدة في عذاب أهل البرزخ؛ فنفي السؤال عن التبديع في القبر لا يلزم منه نفي الحساب والعقاب!.

بل قد جاء في حديث القبر نفسه؛ حديث البراء بن عازب [كما في مسند الإمام أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم]: ((فيأتيه آت قبيح الوجه قبيح الثياب منتن الريح فيقول: أبشر بهوان من الله وعذاب مقيم، فيقول: بشرك الله بالشر؛ من أنت؟ فيقول: أنا عملك الخبيث؛ كنت بطيئاً عن طاعة الله سريعاً في معصيته، فجزاك الله بشر، ثم يقيض له أعمى أصم أبكم في يده مرزبة لو ضرب بها جبل كان تراباً، فيضربه ضربة فيصير تراباً، ثم يعيده الله كما كان، فيضربه ضربة أخرى فيصيح صيحة يسمعه كل شيء إلا الثقلين، ثم يفتح له باب من النار ويمهد له من فرش النار)).

أليس الرد على المخالف وبيان حال المنحرفين جهاداً كبيراً وطاعة عظيمة؟

أليس السكوت عن أهل الباطل والتماس المعاذير لهم والمجادلة عنهم معصية وخيانة وكتمان؟

فماذا سيقول العمل في القبر لصاحبه الذي كان بطيئاً في القيام بتلك الطاعة سريعاً في هذه المعصية؟!

وما هو حسابه؟!

أم أنَّك تعتقد أنَّ فتنة القبر وما فيه من نعيم أو عذاب محصورة في سؤال الملكين فقط؟!

وعلى كل حال؛ إن ساغ لك يا د.إبراهيم أن تنفي السؤال عن التبديع في القبر – والمسألة غيبية ومع هذا جزمتَ بالنفي أكثر من مرة! – لحديث سؤال الملكين فإنه لا يسوغ لك أن تنفي ذلك يوم القيامة بقولك في ص٢٠: ((بل خوض العامة في ذلك فتنة لهم ولغيرهم في الدين؛ فلن يسألوا عن ذلك في قبورهم ولا يوم القيامة))!!؛ لأنَّ العبد لا تزول قدمه يوم القيامة حتى يُسأل عن عمره وشبابه وماله وعلمه، بل سيسأل عن كل كبيرة وصغيرة كما هو معلوم من الدين بالضرورة!.

أفلا يُسأل عن عدم تكفير فلان أو تبديعه أو عن عدم الإنكار على أهل الباطل والسكوت عنهم؟!

فمن أين لك الدليل المخصص من هذا العموم على أنَّ العامي وطالب العلم المبتدئ لا يُسأل عن التبديع ولا عن التكفير ولا عن الرد والتحذير من المخالفين في يوم القيامة؟!

والحقيقة أنَّ د.الرحيلي يعتقد أنَّ العامي وطالب العلم المبتدئ غير مكلَّف ولا مخاطب بتكفير فلان ولا بتبديعه ولا بتفسيقه ولا ببيان حاله والتحذير منه؛ وهذا هو حقيقة مذهبه الذي صرَّح به!، وهو معلوم الفساد.

وإذا كان العبد غير مكلَّف ولا متعبَّد بتنزيل الأحكام على الأعيان ولا مصلحة له في ذلك؛ فما جوابك يا د.إبراهيم عن هذا الحديث؟

أخرج عبدالرزاق في [مصنفه باب "حديث النبي ﷺ" حديث (١٩٦٨٧)] وابن ماجه [باب "ما جاء في زيارة قبور المشركين" حديث (١٥٧٣)] والطبراني [باب "النهي والتغليظ على سباب المسلمين وهجرانهم وقتالهم وغير ذلك" حديث (٣٣٠)] والبزار في [مسنده حديث (١٠٨٩)] والبيهقي في [دلائل النبوة باب "ذكر وفاة عبد الله أبي رسول الله ووفاة أمه آمنة بنت وهب ووفاة جده عبد المطلب بن هاشم" (١/ ١٩٢)] عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إنَّ أبي كان يصل الرحم وكان وكان؛ فأين هو؟! قال: "في النار"، فكأنَّ الأعرابي وجد من ذلك، فقال: يا رسول الله فأين أبوك؟ قال: "حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار"، قال: فأسلم الأعرابي بعد ذلك، فقال: لقد كلَّفني رسول الله ﷺ تعباً ما مررتُ بقبر كافر إلا بشرته بالنار.

والحديث صححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [السلسلة الصحيحة ١/ ٢٥ حديث (١٨)] وقال في بيان فقهه: ((وفي هذا الحديث فائدة هامة أغفلتها عامة كتب الفقه؛ ألا وهي مشروعية تبشير الكافر بالنار إذا مر بقبره. ولا يخفى ما في هذا التشريع من إيقاظ المؤمن وتذكيره بخطورة جرم هذا الكافر؛ حيث ارتكب ذنباً عظيماً تهون ذنوب الدنيا كلها تجاهه ولو اجتمعت، وهو الكفر بالله عز وجل والإشراك به، الذي أبان الله تعالى عن شدة مقته إياه حين استثناه من المغفرة فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، ولهذا قال ﷺ: "أكبر الكبائر أن تجعل لله نداً وقد خلقك" متفق عليه. وإنَّ الجهل بهذه الفائدة مما أودى ببعض المسلمين إلى الوقوع في خلاف ما أراد الشارع الحكيم منها. فإننا نعلم أنَّ كثيراً من المسلمين يأتون بلاد الكفر لقضاء بعض المصالح الخاصة أو العامة، فلا يكتفون بذلك حتى يقصدوا زيارة بعض قبور من يسمونهم بعظماء

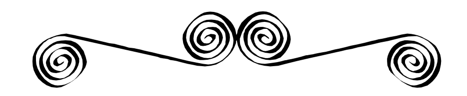
الرجال من الكفار ويضعون على قبورهم الأزهار والأكاليل ويقفون أمامها خاشعين محزونين، مما يشعر برضاهم عنهم وعدم مقتهم إياهم، مع أنَّ الأسوة الحسنة بالأنبياء عليهم السلام تقتضي خلاف ذلك كما في هذا الحديث الصحيح، واسمع قول الله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا﴾[الممتحنة: ٤] الآية، هذا موقفهم منهم وهم أحياء؛ فكيف وهم أموات؟!)).

يا د. إبراهيم؛ أليس هذا تكليفاً من النبي ﷺ بالشهادة في النار على كل قبر كافر مررنا به؟!

هل عرفتَ المصلحة من ذلك؟!

وهل تبيَّن لك مفسدة كتمان مثل هذا الأمر؟! نرجو ذلك.

وأخيراً؛ لا بد أن يتفطن القارئ إلى أنَّ د.الرحيلي لم يقصد بنفي سؤال الملكين في القبر عن تبديع فلان أو تكفيره أن يبحث هذه المسألة؛ أعني أسئلة الملكين في القبر!، وإنما قصده إغلاق مسألة التكفير والتبديع والتحذير والرد على المخالف بالنسبة للعامة وطلبة العلم المبتدئين؛ فعنده يحرم على هؤلاء تكفير أحد أو تبديعه أو الرد عليه والتحذير منه ولو أجمع العلماء على ذلك!، فهذا هو محل الخلاف معه، وليس الخلاف معه في تحقيق القول في موضوع "أسئلة الملكين في القبر"!!.



القسم التاسع

الرد على خاتمة الشيخ عبيد الجابري (ص١٤٥-١٤٦) [تضليل قائل هذه العبارات]

قال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله بعد انتقاد عبارت د.الرحيلي: ((وأقول لك صراحة: لو قلتُ بعض أقوالك الخمسة التي ثبتت لدينا عنك وأمثالها كثير لضللت وما أنا من المهتدين؛ فهل تنبَّهتَ إلى ذلك أم كنتَ تلقي الكلام جزافاً بغير روية؟)).

فرد د.الرحيلي بما مفاده: أنَّ الشيخ الجابري لم يفِ بوعده في تحقيق الصراحة فضلاً عن ميثاق الله على أهل العلم بالصدع بالحق دون مجاملة ولا مداهنة!، لأنه لم يكن صريحاً في حكمه عليه، وإنما نزَّل الحكم على نفسه على صورة تقديرية وترك الصورة الواقعية، وأنَّ العبارت الخمس ليس فيها ما يُنتقَد أصلاً فضلاً أن يكون فيها ما يوجب التضليل.

والجواب عن ذلك:

ما تقول يا د.إبراهيم سددك الله في قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في [الرد على البكري ٢/ ٤٩٤]: ((ولهذا كنتُ أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أنَّ الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنتُ كافراً؛ لأني أعلم أنَّ قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال؛ وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم. وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له))؟! هل صدع شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بالحق؟ أم كان مداهناً؟

إنما أراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أن يُبين عظم قولهم وفساد مذهبهم، وأنه يوجب الكفر، لكنه لم يُنزِّل هذا الحكم عليهم لأنهم جهَّال لا يعرفون حقيقة هذا الدين، ولهم شبهات عقلية منعتهم

من قبول الحق والنظر فيه، أما لو قال هذا القول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه – وحاشاه – فيكفر به لأنه يعلم فساده وأنَّ الحق في خلافه.

وكذلك الشيخ الجابري يرى أنَّ هذه العبارات توجب التضليل، ولو قال هو بها لضلَّ عن السبيل؛ لأنه يعرف فسادها، وأما د.إبراهيم فلعله لم يتنبَّه لها أو ألقاها جزافاً بغير روية، ولهذا أراد أن يبين الشيخ عبيد عظم فساد هذه العبارات فقال ما قاله.

وأما أنَّ العبارات الخمس ليس فيها ما يُنتقَد فضلاً عما يوجب التضليل؛ فقد تبين لي بعد الانتهاء من هذا الجواب أنها تستحق الرد والتحذير، وأنَّ الشيخ الجابري كان لك يا د.إبراهيم ناصحاً مشفقاً وكان رده بأسلوب علمي مقرون بالرحمة واللين؛ لا كما قلتَ في آخر صفحة في كتابك تصف كلام الشيخ عبيد ص١٤٦: ((وأما ما جاء فيه من التنقص لي شخصياً بشيء من التجهيل والتدليس والتلبيس مع الاستصغار والتحكم أحياناً، فليس من قصدي الإجابة عنه في هذا الرد، وإنما نبَّهتُ على بعض شواهده من كلام الشيخ في أول الرد لبيان مخالفته لأصول وقواعد الرد عند أهل العلم، إذ ليس تتبعه بالرد والتفنيد مصلحة للدين ولا نفع للمسلمين، وإنما قد يجرُّ لمحاذير ينبغي تجنبها؛ كتزكية النفس والتمدح والفخر، كما أنه نقص لأجر المظلوم في الآخرة بتعجله في الدنيا)).

قلتُ:

وبعد مطالعة رد د.الرحيلي وإمعان النظر فيه لم أجده قد وفَّى بما قاله هنا!؛ وهذا على فرض أنَّ الشيخ عبيداً فعلاً قد صدر منه ذلك التنقص والاستصغار!، بل الذي رأيتُه أنَّ د.الرحيلي وقع فيما اتهم به الشيخ الجابري في مواضع عديدة من كتابه؛ بل زاد وخرج عن التلطف المزعوم، ولا يخفى هذا على القارئ له.

وهذا آخر ما أردتُ بيانه في هذا الجواب التفصيلي عما ذكره د.إبراهيم الرحيلي – هداه الله ورده إلى الحق – في رده على الشيخ عبيد الجابري حفظه الله، فإنْ أصبتُ فيه فمنة من الله عزَّ وجل؛ وهو يستعمل سبحانه مَنْ شاء في طاعته ونصرة دينه، وإنْ أخطأتُ في شيء منه فمني؛ وما ذلك إلا بسبب قصوري وذنبي، والله أسأل أن يعفو عني، وأسأل الله تعالى أن يهدينا وأن يهدي د. الرحيلي إلى

الحق، وأن لا يزغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يرزقنا الإخلاص والسداد والعدل في أقوالنا وأعمالنا ومعاملاتنا وأحكامنا، وأن يختم لنا بالحسنى، إنه وليُّ المؤمنين.

والحمد لله على توفيقه، وصلَّى الله وسلَّم على سيد ولد آدم أجمعين وخاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومَنْ تبعه إلى يوم الدين.

وكتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

تم الفراغ منه في ليلة الإثنين ٢ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ

والموافق ٢٥/ ٣/ ٢٠١٢ من التاريخ الإفرنجي

الفهرس


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة